

حوار تديره السعودية فاشل لأن الوهابية ضدّ الحوار ولا تعترف بالآخر وتكفره



حوارٌ تحت مدافع التكفير



٥ ملايين فقير في السعودية غضب عاصف وعنف محتمل



السعودية تعيد السيطرة على القاعدة إشغال الوهابية بالمعارك المذهبية

وجوه حجازية



تدمير الحارات: وداعاً مكّة



صانعة الحروب تثأر من (الدوحة)



لبنان الى حرب طائفية سعودية

وجوه التكفير.. بيان طائفي

هل هزمت القاعدة في السعودية؟



الفالح معتقلاً مرّة أخرى

الدولة أم الأمة: الوهابية وآل سعود

هذا العدد

الدولة الخاسرة	١
شكراً قطر: السعودية صانعة حروب تحاول الثأر	٢
تمويل سعودي لقب نظام حكم سوريا: هل من مراجعة؟	٤
لبنان الى حرب طائفية يشعلها السعوديون	٦
بيان الـ ٢٢ سلفياً: وراء كل حوار.. إعلام طائفي	٨
علماء الوهابية: وجوه التكفير	١٠
انتصر آل سعود على مشايخهم: إشغال الوهابية بالمعارك الطائفية	١٢
السعودية تعيد توجيه (القاعدة) لصالح حروبها المذهبية	١٤
اتفاقات أمنية سعودية أميركية: القلعة الإستراتيجية الأميركية	١٧
هل هزمت القاعدة في السعودية؟	٢٠
حوار تديره الوهابية فاشل: لماذا لا ينجح الحوار في السعودية؟	٢١
تعليق: الخلوة غير الشرعية	٢٢
٥ ملايين فقير في السعودية: غضب عاصف وعنف محتمل	٢٣
وداعاً مكة	٢٦
اعتقال الفالح: نظام مستهتر بشعبه والعالم	٢٨
إشكالية المرجعية بين الأمة والدولة: الوهابية وآل سعود	٣٠
السياسة الخارجية السعودية والأزمة اللبنانية	٣٤
الإعلام السعودي: صناعة الفتنة	٣٦
كبر إساءة الى مسلمي السنّة	٣٨
وجوه حجازية	٣٩
المملكة الطاردة والحارقة	٤٠

الدولة الخاسرة

منذ مطلع الألفية الثالثة، لم تدخل في رهان إلا خسرته، ولم تخض معركة إلا خرجت منها بالهزيمة المهينة، فهل كتب عليها أن تجترح سياسة (حافة الهاوية)، وهل كتب عليها حليفها الإستراتيجي - الأميركي أن تختار المبدأ القاتل (من لم يكن معنا فهو ضدنا)، فطبّقته بحذافيره في علاقاتها الدبلوماسية، وفي خصوماتها، وفي رهاناتها السياسية.

كانت حتى قبل عودة الأمير بندر بن بوش الى الديار تتوسّل دبلوماسية هادئة، موارِبة، ناعمة معتصمة بالرجاء والخوف، رجاء تحقيق مكسب ما، والخشية من تكبّد خسارة غير محسوبة. وللإنصاف، حققت بتلك الدبلوماسية الناعمة مكاسب جمّة، بالرغم من أن آثار أخطاءها الفادحة السابقة كانت تختفي سريعاً، لأنها كانت تجد وتجنّد من يحارب بالنيابة عنها، ولكن تغييراً فجائياً طرأ على الدبلوماسية السعودية عزّزتها ثلاث محطات: سقوط نظام صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣، وإغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، والعدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦. عكست هذه المحطات نفسها على نسيج الدبلوماسية السعودية، وصاغت معيارية جديدة في الإستراتيجية العامة السعودية، ورسمت خطاً مائزاً بين معسكرين وضعت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس حدودهما حين صنّفت دول الشرق الأوسط إلى معتدلين وأشرار، قابله تصنيف آخر كرد فعل عليه، يقوم على القرب والبعد من الإدارة الأميركية، يعبّر عنه حالياً بمعسكري الممانعة والإستسلام.

حسناً، هل حقاً ما يقال بأن الوهن الكبير الذي أصاب العرش فتح المجال أمام الإجتهادات الشخصية بحيث بات الجيل الثالث يعكس منافساته وميوله على السياسة العامة للدولة، بحيث نرى لعبة خطوط قد بدأت داخل مؤسسة الحكم، وتعبّر عن تقلّبات حادة في السياسة الخارجية السعودية، فإلى جانب الخلاف بين الملك وغريمه السديري ممثلاً بصورة خاصة في الأمير نايف، ثمة خلافات أخرى إنتقلت إلى الجيل الثالث بين الأمراء بندر بن سلطان وتركي الفيصل كمثال بارز، ثم توسّعت لتشمل أمراء آخرين سواء داخل الدائرة السديرية أو بين الأخيرة والأجنحة الأخرى.

يلحظ من قراءة النهج السياسي السعودي خلال السنوات الخمس الماضية، أن النزوع الإختزالي المتسارع أفضى على نحو عاجل الى تآكل رهانات السعودية وخياراتها أيضاً، بل وأغلق مخارج الطوارىء المتاحة أمامها، بفعل قرارات أحادية صارمة وخشبية. هذا ما تعكسه خسارات متوالية في موضوعات - رهانات سياسية أولتها أهمية إستثنائية بدءً من مبادرة السلام التي أعلن عنها الملك عبد الله في قمة بيروت ٢٠٠٢، ومتوالياتها، ومروراً بموضوع الإحتلال الأميركي للعراق، والأزمة السياسية في لبنان.

الآن، وبمناسبة مرور ستين عام على النكبة، تبدو السعودية في وضع لا تحسد عليه، فمحاولة تحويل الأنظار من مركز جاذبية أساسي إلى مركز آخر وهمي، من فلسطين - القضية/المشروعية/الذاكرة الجماعية الى السلام/الإلهاء/البتر التاريخي/الاعتدال الأميركي لم يلحق بها سوى الخذلان، يضاف إليه الحديث المتصاعد عن علاقات وترتيبات سريّة إستراتيجية سعودية إسرائيلية.

هكذا، لم تقدر السعودية على صنع منجز تاريخي لافت، فقررت تعويض ذلك بحملة شعارات هوائية، منهوبة من معجمية النضال القومي والإسلامي القديم والمعاصر، من قبيل (صقر العرب)، و(صقر العروبة)، غير قابلة للصرف في معترك الصراع العربي - الإسرائيلي، فيما تمارس الأفعال السياسية أضدادها في التماهي مع السياسة الأميركية، والإندماج التام في الرؤية الإسرائيلية حيال قوى الممانعة في المنطقة.

من غريب أطوار أهل الحكم، صرف النظر عن كل من يفكك الرؤية القاصرة التي حكمت علاقاتهم الإقليمية والدولية، فقد اطمأنوا من غير ضمانة واضحة إلى أن السياسة الأحادية المصحوبة بجرعة زائدة من الإعتداد الفارط بالنفس تظن نفسها بأنها ناجزة حقاً، وتدعي بأنها موضوعية ومثمرة، فيما ترفض كل ما له صلة بالتعدد والتعايش والتأقلم والإستيعاب. يدرك العارفون في السياسة بأن النزوع الأحادي في السياسة يعني تعطيل المصلحة الجماعية القائمة على أساس قومي أو وطني، وانحباساً في مصلحة الطبقة أو الفئة الحاكمة.

ولأنها واحدية، فإنها تفضي الى أعمال عمياء ومبتورة وأخيراً خاسرة، وهو ما تقترفه الطبقة السياسية السعودية، أو بالأحرى من يديرون دفة السياسة الخارجية في هذه الدولة. ولأنها واحدية، أيضاً، فإن رهانها مقطوع ونهائي ومغلق، كيفما كان هذا الرهان، وإن وقع على (الحصان الخاسر) كما مثّله دحلان في فلسطين، وعلاوي في العراق، والحريري وحلفائه في لبنان. لا ضير بأن تضع بعض الرهان على هؤلاء، كونهم، على أية حال، يملكون قواعد شعبية مؤثرة وفاعلة، ولكن ما هو رهان خاسر، أن يكون التعويل كله منصبّاً عليه وحده لا شريك معه، كيف وإن تطلب رهان ما قطع السبيل بصورة تامة مع الرهانات الأخرى كما فعلت في فلسطين والعراق ولبنان..

عقم الرؤية السعودية يكمن في الوظيفة السياسية المرجوة من المال المدفوع لصنع حلفاء أو حتى أصدقاء في بلدان أتقنت قواها السياسية فن الحصول على المال بلا مقابل سياسي جدّي، اللهم إلا قائمة وعود مبتورة. لقد بات واضحاً، أن المال قادرعلى تجنيد (مرتزقة) مؤقّتين، وليس حلفاء إستراتيجيين، وليس هناك من هو على استعداد للتضحية بالروح من أجل مال أريد له أن يحسن ظروف حياة لا أن يحفر القبور، وهو ما لا تريد الطبقة السياسية إستيعابه. فقد يوظف المال لجهة تفجير وضع ما لا ينطوي على مغامرة بالروح، كزرع عبوة ناسفة، أو تفخيخ سيارة في شارع عام، أو حتى تمويل عملية إغتيال خاطفة، ولكن هذه لا تصنع، إن نجحت، معادلة.

إن وعي مثل هذا العقم في الرؤية السياسية السعودية يقودنا الى التنبّه لضروب الأحادية المتكررة في أشكال عدة، إحساساً من الطبقة الحاكمة بأنها تحقق ما تعجز عنه الأطراف المنافسة لها، والتي ترى مكاسبها بالعين المجرّدة، فيما تصرف النظر عن خساراتها المتوالية، في المواقع التي توافرت على فرص تاريخية قد لا تتكرر كيما تحقق ما يعجز الآخرون عن أداء مثله.. ولكن قاتل الله الغباء السياسي المحقون بإحساس وهمي بالقوة.

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

عمر المالكي

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة. فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

لم يرق للمكاينة الإعلامية السعودية هذا المنجز القطري الذي قدّم إليها على طبق من ذهب، فراحت تبشّر بالفشل بعد ساعات من إعلان (إتفاق الدوحة)، وصارت تتسقط كل خبر يسيء للإتفاق أو يهدده من بعيد أو قريب، بل وتعمّد تعظيم الصغائر، وتصغير العظيم من الحوادث، والحفاظ على وتيرة خطاب إعلامي تحريضي، كما هو حال قناة (العربية) التي فقدت المهنية والحرفية وتحوّلت الى قناة تنضح بالإنحيازية والإنفعالية.

فما إن حقق إتفاق الدوحة خطوته الأولى بانتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية في لبنان، حتى بدأت التحرّكات السعودية مع فريق ١٤ آذار لجهة (تعقيد) تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بما تتضمن ثلثاً للمعارضة، بما يحقق ما بشّر به الجانب السعودي بأنه سيدفع نصف ثروته للحيلولة دون حصول المعارضة (وخصوصاً حزب الله) على الثلث الضامن.

لعبة (التوزير) كانت إبتكاراً سعودياً بالتنسيق مع أقطاب الموالاة، سيما بعد أن بدأ الخلاف حول الحقائب الوزارية يتنامى بين فرق الموالاة، وبروز مؤشرات على تصدّع التحالف الموالاتي، على قاعدة إختيار رئيس الحكومة أولاً والتردد كان بين ثلاث شخصيات: فؤاد السنيورة، سعد الحريري، محمد الصفدي، حيث مارست الرياض ضغوطات على الأخير من أجل سحب إسمه من بورصة الأسماء المرشّحة لرئاسة الحكومة، ليمهّد السبيل الى عودة السنيورة الى رئاسة الحكومة ليضمن أمرين أساسيين: أولاً، أن يحمل بقاء السنيورة في رئاسة الحكومة رسالة واضحة للمعارضة بأن هذا الموقع غير قابل للمساومة، وأن التنازل عنه بمثابة هزيمة أخرى أمام المعارضة، وثانياً، أن دخول سعد الحريري الى رئاسة الحكومة في هذه المرحلة قد يؤدي الى (إحراقه) سياسياً، ولذلك فإن المطلوب حالياً هو الإحتفاظ به كورقة تسوية سياسية شاملة مع الأقطاب الكبرى في المعارضة. وهذا ما تم فعلياً، فقد صدر قرار الرياض بالتنسيق مع واشنطن في ٢٧ مايو بإعادة ترشيح فؤاد السنيورة لتأليف حكومة الوحدة الوطنية، ليحسم الجدل الدائر داخل

إختفى العنصر القطري من معادلة تشكيل الحكومة الوطنية، وبات العنصر السعودي مستفرداً لتعويض ما خسره من (سلة الدوحة)

(تيار المستقبل) أولاً والموالاة ثانياً بشأن تولي سعد الحريري هذه المهمة. هذا القرار تطلب عودة السفير السعودي في بيروت عبد العزيز خوجة الى بلاده حيث زار جدة (العاصمة الصيفية للحكومة السعودية)، وأجرى مشاورات مع الأمير سعود الفيصل ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز إلى جانب بطبيعة الحال الأمير بندر بن سلطان (الذي اختفى هذه الفترة نتيجة خلافات داخل العائلة المالكة وغضب الملك عبد الله على تجاوزاته)، فيما كانت القائمة بالإعمال الأميركية ميشال سيسون تطوف على أقطاب الموالاة لإقناعهم بفكرة بقاء السنيورة في رئاسة الحكومة.

كل ذلك كان في ظل وصول أخبار عن تحرّك سوري - قطري مدعوم من قبل المعارضة بترشيح محمد الصفدي الذي يعتبر شخصية توافقية من وجهة نظر الأخيرة، وقد وصلته رسائل عدة بأنه مرشح مقبول لرئاسة الحكومة، وأبدى استعداده لخوض المنافسة في حال قرر الحريري عدم ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة. بعد عودة السنيورة الى بيروت وإعلانه بحضور أقطاب الموالاة، بأن السعودية لا تمانع في ترشيح أي من السنيورة أو الحريري، ثم وضع الجميع أمام حيثيات بقاء الأول في رئاسة الحكومة، وفهم الصفدي ذلك بأن إسمه غير مطروح في معادلة المفاضلة السعودية. وبعد أن تم الإعلان عن السنيورة كمرشح لهذا المنصب، تفجّرت بعض جوانب الخلاف بين التكتل الطرابلسي الذي يقوده الصفدي وبعض أقطاب (المستقبل)، ما يخفي بداخله حقيقة الخلاف على رئاسة الحكومة، حين وجّه النائب مصباح الأحدب إتهامات غير مباشرة للصفدي بأنه يسعى للتغريد خارج السرب، في إشارة إلى تطلعه السياسي سواء على مستوى رئاسة الحكومة أو الحقائب الوزارية.

وفيما اختفى العنصر القطري من معادلة تشكيل الحكومة الوطنية، بات العنصر السعودي هو الأبرز في هذا الشأن، فيما يشبه استدراكاً متأخراً وتعويضاً لما خسره من (سلة الدوحة) التي حصدت ثمار جهود كان يمكن للرياض أن تحصل عليها فيما لو قررت أن تجسّد زعمها غير الواقعي بكونها (تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف في لبنان)، تولت المعارضة مهمة تأكيد الحضور القطري في المعادلة، وكانت تميل الى ترشيح شخصية سنية محايدة وإن لم يكن ذلك الطرح جدّياً حيث بدا السعوديون وكأنهم يخوضون معركة (كرامة) في لبنان، للرد على الطريقة الاستفزازية التي عبّرت فيها قيادات المعارضة عن امتنانها للدور القطري، وتثمينها الكبير لنجاح قيادة قطر في إنجاز الإتفاق. مصادر قطرية مقرّبة من رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم ذكرت بأن السعوديين ساءهم إعلان الأخير عن نيته زيارة بيروت لتسهيل مهمة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فمارسوا ضغوطات كبيرة عليه من أجل ثنيه عن القيام بزيارة في هذا الوقت قبل أن تنضج خطة السعودية وحلفائها في لبنان من أجل إرغام

المعارضة على القبول بتسوية يكون فيها للموالاة قدم السبق والقول الفصل. وقد اختار الجانب القطري الابتعاد قليلاً عن الأضواء بعد أن تكفّلت المعارضة حملة الإشادة بالمنجز القطري، وكيما لا تغضب الجانب السعودي الذي لا ترغب المواجهة معه بعد أن دخلت في مصالحة معه.

وبالرغم من رغبة الحريري في تولي رئاسة الحكومة، إلا أن أقطاب في فريق الموالاة مثل وليد جنبلاط وأمين الجميل وسمير جعجع كانوا يميلون بقوة الى بقاء السنيورة بدعم من السفير السعودي عبد العزيز خوجه، الذي أبلغ الحريري بأن له دوراً قادماً، وأن المملكة متمسّكة به كمرشح قادم.

بدأ السنيورة مشاوراته غير الملزمة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبدأت الخلافات تطفو على سطح الموالاة أولاً ثم استوعبت الفريقين على قاعدة توزيع الحقائب السيادية والمقايضات، وتصعّدت نبرة التجاذبات داخل الفريق المسيحي بعد حسم حصة تكتل التغيير والإصلاح بقيادة ميشال عون بخمس حقائب وزارية، الأمر الذي دفع بالفريقين المسيحيين في معسكر الموالاة (الكتائب والقوات) للمطالبة بوزارات فسّرتها المعارضة بأنها تندرج في باب المناكفة قبل أي شيء آخر.

لعبة التوزير تواصلت فيما بدت المعارضة مرتاحة لتوزيع حقائبها على حلفائها، الأمر الذي كاد أن يضع الموالاة في خانة (المعطّل) وبالتأكيد سيكون لذلك انعكاسات مباشرة على دور سعودي مدفوع بالإحساس بالخسارة من عملية التسوية. لا شك أن السعودية خرجت من إتفاق الدوحة بصورة مختلفة غير تلك التي كانت عليها قبل إنتقال الفرقاء اللبنانيين الى الدوحة، وبدت منذاك طرفاً سياسياً يتحدد وزنه السياسي من خلال قدرته على تدعيم موقف حليفه في الموالاة، وكان ذلك نهاية حاسمة لمقولة الحياد والرعاية والمسافة الوازنة. بكلمات أخرى، إن أول ما حمله (حوار الدوحة) من دلالات، أن النظرة الى السعودية ليست متطابقة مع مزاعمها، فقد رفضت المعارضة اللبنانية أن تضطلع الرياض بدور الدوحة في إدارة حوار حول الأزمة اللبنانية، لسبب بسيط أنها ليست طرفاً محايداً، وهذه أول خسارة علنية لدورها، وأعقبت ذلك خسائر سياسية متلاحقة كما أفصحت عنها محتويات (إتفاق الدوحة)، وهذا يفسّر تمسّكها بالسنيورة كرمز لمرحلة كانت فيها السعودية تمارس الدور الأساسي في إدارة دفة السلطة في لبنان.

ومنذ دخلت المشاورات غير الملزمة بخصوص تشكيل الحكومة حيز التنفيذ، بدأت تباشير التعطيل تنطلق من تصريحات أقطاب الموالاة، حيث تم استغلال بعض الحوادث الأمنية الصغيرة لإثارة موضوعات كبيرة غير مدرجة في اتفاق الدوحة، أو ليست مصنّفة في مرتبة متقدمة فيه، من قبيل الوضع الأمني قبل البحث في تشكيل الحكومة، وكان ذلك أول مؤشر على نية تعديل الإتفاق قبل أن ينتقل الأمر الى مرحلة مواجهات متنقلة في بيروت والبقاع، والتي نظرت إليها المعارضة بأنها محاولة للهروب من تنفيذ البند الثاني من إتفاق الدوحة، أي تشكيل الحكومة.



كل ذلك يجري والإعلام السعودي وإعلام تيار المستقبل محافظ على نبرته التصعيدية والتحريضية بنكهة مذهبية فاقعة، وكأن لا شيء قد تغيّر، أو أن لا مرحلة جديدة قد بدأت بعد (اتفاق الدوحة)، وقد ساهم الخطاب الإعلامي السائد في ضخ كمية هائلة من التحريض غذت التوترات الفردية أولاً قبل ان تأخذ شكل مواجهات جماعية، وكان بيان الجيش اللبناني في التاسع من يونيو واضحاً حول دور وسائل إعلام لبنانية في عملية التحريض والتوتير الأمني، ووعد البيان بأنه لن يتهاون في هذا الأمر. من المثير للسخرية والأسى أن تتصاعد اللهجة المذهبية في الإعلام السعودي خلال وبعد أيام من إنعقاد (مؤتمر مكة) للحوار الإسلامي. فإضافة الى بيان ٢٢ رجل دين سلفي متطرف يطفح بالعبارات الطائفية ويكفر الشيعة، خصصت جرائد سعودية مساحة لأقلام طائفية لتشيع جواً طائفياً تحريضياً ليس في لبنان فحسب بل وحتى في الداخل السعودي. نشرت صحيفة (الوطن) السعودية في ١٠ يونيو مقالاً للكاتب السلفي خالد آل هميل بعنوان (فخامة الرئيس حسن نصر الله؛ إنني أنبه إلى خطورة ترك إخواننا السنة في لبنان يواجهون مصيرهم وحدهم، حيث يسعى حزب الله وحركة أمل حالياً إلى قلب التحالفات المتمثلة في ١٤ مارس لسحب بعض أطرافها بقوة الترهيب والترغيب للتحالف معهما ضد تيار المستقبل الممثل للطائفة السنية بهدف الاستفراد بها وتهميشها، فهل الأنظمة العربية واعية لذلك؟). ويختتم مقاله بتوجيه رسالة الى الحكومات العربية بقوله (لا بد من التأكيد على إدراك خطورة ذلك بالعمل الجاد على لجم هذا الخطر الذي لا يهدد لبنان فحسب، إنما يهدد معظم الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه التحديد، فالمسألة لا تقبل الانتظار أو الاسترخاء أو حسن النوايا أو القراءات السياسية الخاطئة). اللافت أن هذه المقالة تأتي في سياق رسالة صوتية منسوبة لقائد (فتح الإسلام) شاكر العبسي الذي قيل بأنه\هرب من المعركة تاركاً عناصره يواجهون الموت بمفردهم ليبدأ دوراً جديداً في التحريض المذهبي، الأمر الذي يعيد إحياء التهديدات السعودية السابقة بإقحام القاعدة أو التنظيمات السلفية في الساحة اللبنانية من أجل الثأر لما خسرته في الدوحة.

السعودية خرجت من إتفاق الدوحة بصورة مختلفة وبات ينظر إليها قسم كبير من اللبنانيين بأنها صانعة خصومات وربما حروب

مصادر مقرّبة من رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان اعتبر ما يجري بأنه موجّه ضده، وأن هناك من أراد استغلال وجوده في قصر بعبدا كمطلب وحيد سابق للسعودية وحليفها في لبنان، ليجعله غطاءً لشرعنة المواجهة ضد قسم كبير من اللبنانيين، وإملاء شروط خارجية على لبنان، والأخطر أن يفتتح عهده بمواجهات أمنية وإفشال للتوافق الذي أراد أن يكون سمة عهد جديد يكون هو أحد رموزه.

الجانب القطري أدرك في مرحلة مبكّرة بأن السعودية لن تقبل باتفاق تخرج منه خاسرة حتى ولو تطلب الأمر إشعال حرب أهلية في لبنان، طالما أن ذلك سيحرم المعارضة من مجرد الشعور بالإنتصار. المعارضة هي الأخرى باتت على علم بما تضمره السعودية وحليفها في لبنان من نوايا لإجهاض إتفاق الدوحة إذا كان ذلك سيضعف موقعها في الساحة اللبنانية.

مشكلة السعودية في لبنان أنها باتت (مصنّعة) للخصوم، فهي لم تعد تكتفي بسوريا والمعارضة اللبنانية وتحديداً حزب الله كعقبة أمام هيمنتها في لبنان، بل دخلت أطراف أخرى جديدة مثل قطر والجيش اللبناني. فالجانب القطري يعتبر التحرّكات المضادة لإتفاق الدوحة رسالة سعودية موجّهة له، حتى وإن حاولت الإيحاء بغير ذلك.

وهناك من يخشى الآن بصورة جديّة بأن الرياض قد تجهّز لمعركة مفتوحة داخل لبنان يكون السلاح فيه أداة الحوار في المرحلة المقبلة، وهو ما تستعد بعض قوى المعارضة إلى مواجهته في حال تمسّكت السعودية بقرارها ذاك، في عودة غير حميدة لما تكبّدت نتائجه في مرات سابقة، فهل جبلت السعودية على اقتراف الأخطاء القاتلة؟

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

خالد شبكشي

في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحرّكات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!). ولفت المقال الى معطيات عدة تشي بتورّط القيادة السعودية في مشروع تغيير النظام في سوريا، وذكر (وهو مشروع تشارك فيه أطراف عدة لبنانية وأميركية وأوروبية).

وفي ١٥ نوفمبر الماضي نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (مستقبل العلاقات السعودية السورية: من التحالف الى القطيعة)، تم تسليط الضوء فيه على مآخذ سوريا على السعوديين وكان من بينها: (أن السعودية تحركت في الآونة الأخيرة للعب دور في إسقاط نظام الحكم السوري من خلال احتضان المعارضة السورية في أوروبا (الإخوان وعبدالحليم خدام) إضافة الى تأجيج الحملة العدائية ضدها من خلال أتباعها في لبنان. فضلاً عن أن السعودية ومن خلال علاقاتها المتميزة مع اميركا طرحت ـ عبر الأمير بندر ـ مشروع إسقاط النظام السوري والمساهمة فيه، حتى قبل أن تتوتر العلاقات السعودية السورية، بل بمجرد سقوط نظام الحكم البعثي في العراق).

وفي الخامس عشر من مايو الماضي، كشفت (الحجاز) عن نبأ الإنقلاب العسكري في سوريا بتمويل سعودي، والذي تم إجهاضه في نوفمبر الماضي. وجاء في النبأ أن المخابرات الإسرائيلية كانت على علم به من خلال رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز، الأمر الذي زاد من وتيرة التوتر في العلاقات السعودية السورية.

في ٢٨ مايو الماضي، نشرت جريدة (الأخبار) اللبنانية في صفحتها الأولى الرواية السورية عن حقيقة التآمر السعودي على نظام بشار الأسد. وكتبت الصحيفة: كشف مصدر دبلوماسي عربي بارز في المنامة لـ(الأخبار) أن الرئيس السوري بشار الأسد اتهم قيادة المملكة العربية السعودية بالتآمر على سوريا، وبالعمل لقلب نظام الحكم فيها. وأبلغ الأسد، بصفته رئيساً للقمة العربية، الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رفضه تحويل المشكلة السعودية ـ الإيرانية إلى مشكلة عربية ـ إيرانية، داعياً إلى البدء بجهود خاصة لتعميم نموذج اتفاق الدوحة اللبناني والانتقال مباشرة إلى البحث في المصالحة الوطنية الفلسطينية. وقال المصدر إن موسى الذي

مشروع إسقاط النظام السوري ليس جديداً ولكنه تصاعد منذ بداية التسعينيات ليبلغ الذروة أواخر ٢٠٠٧

زار دمشق بعد مشاركته في جلسة انتخاب الرئيس ميشال سليمان في بيروت، عرض للرئيس السوري تفاصيل ما جرى في الدوحة، وأبلغه بأن اللجنة العربية تدرك أن دمشق أدّت دوراً محورياً في التوصل إلى الاتفاق، معرباً عن أمله في العمل على تنقية الأجواء في العلاقات العربية ـ العربية.

وأوضح المصدر، حسب الصحيفة، أن الأمين العام للجامعة العربية سأل الأسد عمّا إذا كان رئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان سيزور دمشق قريباً، فرد الأسد بأن لا علم له بهذا الأمر، لافتاً انتباه ضيفه إلى أن سوريا عاتبة على القيادة المصرية. فقد سبق أن سأل الأسد شخصياً الرئيس المصري عن عدم زيارته دمشق، ورد الأخير بأنه ينوي القيام بها ولكن في ظروف أفضل، ليتبيّن لاحقاً أن الرئيس المصري لا يريد أن تنزعج منه السعودية إن هو زار سوريا. كما أبلغ الأسد موسى أن الرئيس المصري لم يؤدّ دوراً مساعداً في لم الشمل العربي، بل عمل حتى على عدم انعقاد القمة العربية في دمشق، وأنه زار البحرين وطلب من ملكها المساعدة على نقل مقر القمة إلى شرم الشيخ، ثم قرر خفض مستوى تمثيل مصر في القمة.

كذلك شرح الأسد لموسى وبإسهاب تفاصيل ما تقوم به القيادات الرئيسية في المملكة العربية السعودية ضد سوريا الدولة، وضد النظام فيها، عارضاً أمامه الوقائع عن مواقف واتصالات أجراها الملك عبد الله ووزير خارجيته سعود الفيصل ورئيس الاستخبارات مقرن ومسؤول الأمن القومي بندر بن سلطان، من أجل جر (الأجنبي الغربي) إلى غزو سوريا وضرب النظام فيها، أو التحضير لأعمال تهدد النظام العام وتهدف إلى قلب النظام في سوريا.

وقال المصدر الدبلوماسي، حسب الصحيفة، إن موسى خرج من هذا اللقاء بانطباع عن صعوبة تطبيع قريب للعلاقات بين سوريا والسعودية، وسمع كلاماً حاداً من الأسد عند إثارة ملف العلاقات مع إيران. وحسب المصدر، فإن موسى اقترح على الأسد، بصفته رئيساً للقمة، أن يوافق على تأليف لجنة تعمل على حوار عربي ـ إيراني لمعالجة ما سمّاه موسى المشكلات القائمة حالياً. وحسب المصدر، فإن الأسد رد رافضاً الفكرة، قائلاً: (تريدون تأليف لجنة حوار بين العرب وإيران، وهذا يعني أن هناك مشكلة عربية ـ إيرانية، فهل تقول لي ما هي مشكلة المغرب أو الجزائر أو مشكلتك أنت كمواطن مصري مع إيران؟ ومن قال لكم إن هناك مشكلة لبنانية أو سورية أو فلسطينية مع إيران؟ نعم هناك مشكلة للسعودية مع إيران، وهي ناتجة من قول السعودية إنها تعاني من موجة تشييع مفترضة، وهي ليست صحيحة. وبالتالي، فلتذهب السعودية وتعالج مشكلتها هي مع إيران، ولكن لن أقبل بأن يجري

تحميل العرب كافة مسؤولية السياسة السعودية، لأن لا وجود لمشكلة عربية ـ إيرانية).

وبعد يومين من نشر التقرير، نفى مصدر إعلامي سوري صحة ما نشرته صحيفة (الأخبار) اللبنانية حول إتهامات وجهت إلى القيادة السعودية بالتآمر على سوريا، مؤكدا أن ما ورد في الخبر المذكور حول العلاقات السورية السعودية والسورية المصرية عار عن الصحة ويفتقد للمصداقية جملة وتفصيلا.

نشير الى أن النفي السوري الإعلامي صدر قبل يوم من وصول أمير قطر الى دمشق للقيام بوساطة بين سوريا والسعودية، وقد فسّرت جهات مقرّبة من الحكومة السورية بأن النفي جاء لتسهيل مهمة الوسيط القطري، وهو ما فهمه السعوديون أيضاً.

في الأول من يونيو الحالي، كتب عبد الرحمن الراشد، الإعلامي السعودي المقرّب من العائلة المالكة مقالاً بعنوان (معركة دمشق ضد السعوديين)، أكّد ما نفاه المصدر الإعلامي السوري وقال بأنها تسريبات سورية للصحافة اللبنانية (الأخبار) وقال بأن (الجميع يدركون أنها تصريحات سورية حرفا بحرف، وليست إيرانية رغم محاولة الإيحاء بذلك. فدمشق تحاول منذ فترة اقناع الخليجيين بان إيران وراء تصريحات، وأخبار، ووراء أحداث بيروت، وأن دمشق ليست طرفاً). ووضع الراشد (التسريبات!) السورية في سياق مختلف، زاعماً بأنها (تعبر عن حال توتر وحنق وافتعال معركة، تكمل تصريحات فاروق الشرع نائب الرئيس السوري في مطلع هذا العام الذي تنبأ بسقوط مناطق النفط السعودية).

وجنح الراشد الى التهكم والاستخفاف بما وصفه (التسريبات السورية) لصحيفة (الأخبار) اللبنانية حول مؤامرة سعودية لقلب النظام السوري وقال: (يالها من تهمة!) وعلّق قائلاً (أنا واثق أن السوريين يعلمون حق اليقين لو أن السعودية تبنت مشروع إسقاط نظامهم لن يكون ذلك مستحيلا، وبطريقة «شرعية»)!.

ما لا يعلمه الراشد أو يعمد الى إغفاله، أن مشروع إسقاط النظام السوري ليس جديداً، فقد جرت محاولات سابقة أولها كان في عهد الملك سعود على يد رئيس المخابرات (المكتب الثاني) عبد الحميد السراج في عهد أديب الشيشكلي في مارس ١٩٥٥، وأن الضغوطات السعودية على السوريين لم تتوقف رغم ما يبدو على السطح من هدوء مريب. فبالرغم من عدم معارضة السعودية للدخول السوري الى لبنان عام ١٩٧٦، إلا أنها لم تكن تخفي امتعاضها أحياناً، فبعد حصار مخيم تل الزعتر، جمّدت السعودية ٧٠٠ مليون دولار من الإعانات السعودية السنوية لسوريا، كما أوقفت تمويل مشاريع استثمارية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، بل مارست ضغوطات في الثمانينات على الحكومة العراقية من أجل وقف ضخ نفطه عبر الأراضي السورية ما حرم دمشق ٣٠٠ مليون دولار من عائدات سنوية.

أما المحاولات الإنقلابية فلم تتوقف، وكان أشدها قسوة والمحفوفة بشبهة الغدر ما جرى بعد حرب الخليج الثانية، حيث جاءت بعد مشاركة قوات سورية في التحالف الدولي لتحرير الكويت. وبحسب مذكرة سرية قدّمت الى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في بداية عهده والدوائر ذات العلاقة (وزارة الخارجية، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ) فإن الأميركيين أوقفوا عملاً سعودياً ـ إسرائيلياً مشتركاً للتسلل إلى الجيش السوري، بهدف إطاحة النظام والسيطرة عليه، وكان الأميركيون قد تخوّفوا من أن فشل العملية (سيؤدي الى تقويض كل الجهود من أجل التسوية السلمية، وقد تتسبب في نزاع عربي مرير وقد يكون راديكالياً للغاية في الشكل الذي تأخذه. فالسوريون أذكياء جداً في هذه القضايا، وهم أفضل من الإسرائيليين في قضايا الإبتزاز).

ومنذ عملية إغتيال رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، وضعت الإستخبارات السعودية خططاً عدة لتقويض أركان النظام السوري بالتعاون مع قادة المعارضة السورية إضافة الى عبد الحليم خدام ورفعت الأسد، وشاركت في إعداد الخطط أجهزة إستخباراتية أميركية وإسرائيلية

خططت السعودية بالتعاون مع الاسرائيليين لاختراق الجيش السوري بعد حرب الخليج الثانية لاسقاط النظام السوري وحذّر الأميركيون من الفشل

وأردنية فيما تولت قوى سياسية لبنانية وفلسطينية الإضطلاع بأدوار إعلامية تحريضية وتنظمية. وتمكّنت الاستخبارات السورية من كشف خيوط إحدى العمليات بعد اغتيال القائد العسكري في حزب الله عماد مغنية في فبراير الماضي، والتي تم الكشف عن تورّط بعض الشخصيات العسكرية والاستخبارية السورية التي كانت تتلقى تمويلات من السعودية عن طريق عبد الحليم خدام ورفعت الأسد، وتم تهريب بعض المتورّطين في عملية الإنقلاب عبر منفذي الحدود البرية اللبنانية والأردنية.

التخطيط لإسقاط النظام السوري جاء في سياق عملية شاملة بدأت بحملة سعودية دبلوماسية عربية ودولية من أجل فرض طوق شديد على النظام السوري، تكشّف بعض ملامحها في الحملة السعودية ـ المصرية لإفشال قمة دمشق في مارس الماضي. وكانت السعودية وحلفاؤها في معسكر الإعتدال نظّموا هجوماً إعلامياً ودبلوماسياً على سوريا للحيلولة دون توفير الحد المقبول من الحضور العربي الرسمي في قمة دمشق، وإفشال القمة. فقد



طاف وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على عواصم أوروبية من أجل تكثيف الضغوط على دمشق من أجل إرغامها على القبول بالمبادرة العربية بحسب التفسير السعودي ـ المصري الخاصة بلبنان، أي إنتخاب الرئيس ميشال سليمان أولاً، فيما جال الرئيس المصري على عواصم عربية وخليجية لجهة التلويح بالمقاطعة والذي تمّ بالفعل، ولكن قمة دمشق نجحت فيما باءت محاولات السعودية ومصر بالفشل المهين.

كشف السوريين عن خبر (التآمر) السعودي قد يضعه البعض بعد مرحلة ما بعد (اتفاق الدوحة)، وشعور دمشق بأنها قد استعادت ثقتها بنفسها، بعد إحباط المحاولات السعودية والأميركية لإسقاط النظام فيها، سيما بعد أن بدأ الحديث عن مفاوضات سلام سورية ـ إسرائيلية، كجزء من سلة تسويات متكاملة وشاملة يلعب فيها النظام السوري دوراً محورياً، فيما تتآكل فرص نجاح السياسة الخارجية السعودية الجديدة بوتيرة متسارعة.

مشكلة السعودية أنها دخلت مرحلة جنون سياسي، انعكس حتى على إعلامها الذي بات أقرب الى (الإعلام الحربي)، كما تكشف عنه اللغة الموتورة، والنارية، والإستئصالية، التي تبتعد عن الحدود الأدبية، وأخلاقيات المهنة، وحتى قواعد اللعبة السياسية، فهل يخبرنا هؤلاء جميعاً كيف سيبررون مواقفهم اللاحقة إذا ثبت فشل السياسة السعودية فتضطر القيادة إلى إعادة علاقاتها مع دمشق، أو حتى تتبنى خطاباً معتدلاً كأحد الخيارات السياسية في مرحلة قادمة، فأي مصداقية تبقى للسياسة والإعلام في هذا البلد؟

لم يستسلموا وسيقاتلون فرادى!

لبنان الى حرب طائفية يشعلها السعوديون

سعد الشريف

تلقّى السعوديون ـ ونقصد النظام والطبقة الحاكمة وحاشيتها المذهبية الوهابية كما قاعدتها الإجتماعية النجدية ـ صفعة مؤلمة في لبنان. فهم ابتداءً اعتبروا أن لبنان (ملكاً) لهم، ومسرحاً يلقون فيه جهالاتهم وفسادهم المالي والسياسي وحتى الأخلاقي كما تطرفهم الديني. وهم ثانياً، اختلقوا لأنفسهم حقاً مدّعى يفوق حقّ مجاميع سكانية لبنانية، وهذا من مستغربات الأمور، أن يدّعي وهابي نجدي مسعود حقاً في لبنان يفوق حقّ مواطنين لبنانيين يرى أنهم لا حقّ لهم حتى بالبقاء في وطنهم، بل يجب ـ كما يروج لذلك في بعض وسائل الإعلام السعودية ومنتديات الوهابية ـ أن يرحلوا عن لبنان الى حيث من يوالون (خارج الحدود) أي الى دمشق أو طهران. أما من يوالي السعودية، وأميركا، فله حقّ البقاء! وبهذا أعطى السعوديون الوهابيون أنفسهم حقاً أكبر من الوصاية على لبنان، الى حدّ اعتبروا أنفسهم أنهم هم لا غيرهم من يحدد من هو المواطن اللبناني، وما هي حقوقه.

وثالثاً، فإن السعوديين طوّروا وهمهم بشأن تملّكهم للبنان في مرحلة ما بعد الطائف، خاصة بعد وصول الحريري الأب الى رئاسة الوزراء. وكان تطوير هذا الوهم مرتكزاً في الأساس على ادعاء يقول بأن حقوقهم المتضخمة في لبنان تعود الى جهدهم المحض، فهم الواهب وهم المقرّر والسيّد، وقد اعتبر السعوديون مقتل الحريري الذي اتهموا سوريا بأنها وراءه، تعدّياً على حقّهم الخاص، وتصوروا ـ بسبب تضخّم الذات السعودية وانتفاخها المتورّم والذي نشهده في معظم الممارسات السياسية السعودية حتى في الداخل السعودي نفسه ـ أنهم يستطيعون بالتعاون مع أميركا وفرنسا وحتى مع إسرائيل، إفهام من يجب إفهامه بأنهم من يقرّر في لبنان وأن كلمتهم هي الأعلى.

هذا الشعور المغالى فيه المترادف مع الجهل السياسي، وضع السعوديين في مواجهة قوى كان دعمها أو صمتها يمثلان حماية للنفوذ السعودي في لبنان. فالنفوذ السعودي هناك لم يكن ليتم لولا الغطاء السوري نفسه الذي أنجح اتفاق الطائف وجاء بالحريري الأب زعيماً لا يجارى. وكان الإصطدام الحادّ مع سوريا قد حوّل السعودية من دولة متفق عليها وعلى دورها، الى دولة منحازة، لا تملك القوّة لتحل محل النفوذ السوري المنسحب من لبنان.

وجاءت المرحلة الثانية للتخبّط السعودي، حين وقفت ضد حزب الله وهو يخوض حربه الدفاعية ضد إسرائيل في تموز ٢٠٠٦، فكان أن خسرت بشكل نهائي أية تعاطف من قبل (أكبر) جماعة دينية سكانية في لبنان، يتوقع لها أن تصوغ ـ بسبب ضخامة حجمها وفعاليتها ـ مستقبل لبنان. وحين تصنّف السعودية اللبنانيين المسلمين مذهبياً، فإنها تثبت المرة تلو الأخرى جهلها ليس فقط بقواعد اللعبة السياسية اللبنانية، بل وجهلها المكرر بتوازنات القوى، وأن أية معركة على هذه القاعدة المذهبية ليست في صالحها لا على الصعيد اللبناني ولا على الصعيد المحلي السعودي نفسه.

وخطت السعودية الخطوة الثالثة وهي التي أعقبت اتفاق الدوحة الأخير، فرغم عدم تثمير انتصار المعارضة على الأرض سياسياً إلا بشكل جزئي جداً، فإن السعودية رأت في (الدوحة) اتفاقاً (مؤقتاً) وروجت لهذه المقولة كثيراً، لأنها ليس فقط تتوقع بأن هناك حرباً قادمة بين الشيعة والسنّة، بل لأنها بالفعل تعمل على إشعالها، وإنضاج مبرراتها، وتسليح وهابييها في الشمال. ولنا أن ندرك أنه بالرغم من أن دولاً عديدة إقليمية ودولية رأت في أحداث السيطرة على بيروت مرحلة جديدة يجب التعايش مع ما بعدها، كما هو حاصل مع فرنسا والى حد ما مصر، فإن السعودية ترى أن (معركة بيروت) لم تنته، وأن اتفاق الدوحة يجب أن يموت بالضربة (الطائفية).

السعودية لن تتراجع فيما يبدو، فقد صدّقوا أن لبنان كان (وليدهم) وأنه اختطف منهم من قبل (الروافض) وسوريا!

في مثل هذه الحالات ما عسى أن تفعل السعودية؟

هل تقبل بالأمر الواقع (نصف هزيمة لنفوذها) وتعيد حساباتها السياسية وتراجع مواقفها وتعيد تشكيل علاقاتها مع الأطراف اللبنانية فتتجاوز أخطاء الماضي، لتقوم بهجمة سياسية جديدة، بنَفَس جديد، يحفظ لها ما تبقى من أصدقاء، ويسعى لكسب أصدقاء جدد، او إعادة من استعدتهم الى دائرة الحياد؟

ليس هكذا يفكر السعوديون، فلديهم (أطنان) من الرعونة السياسية، وأحمال كبيرة من الغطرسة السياسية التي لا تنفد!

مادتان تعتمدهما السعودية في كل سياساتها، أصابهما الكثير من العطب، تعيد انتاجهما من جديد وفق الرؤية السياسية القديمة، ما يجعلهما غير قادرين على شيء سوى جرّ لبنان الى حرب أهلية.

المادة الأولى، وهي المال، حيث لم تعد السعودية وحدها القادرة على الإنفاق في لبنان. هناك أيضاً إيران. فهذه الأخيرة تنفق على حلفائها، وحلفاؤها ينفقون على حلفائهم. وهو ما تفعله السعودية نفسها، وبالتالي فإن المال لم يخرج عن الإطار الحديدي الذي سُجن فيه، أي لم يتحول أو لم ينجح السعوديون في استخدامه في كسب

(حلفاء جدد) أو تحويل آخرين من العداء الى (الحياد) على نحو يغيّر من موازين القوى القائمة اليوم بين الموالاة والمعارضة. بمعنى آخر، إن للمال السعودي حدوداً في التأثير على السياسة اللبنانية، حتى وإن كان الإنفاق كبيراً ومبالغ فيه، فالمال لا يصنع الرجال المقاتلين، كما لا يصنع معادلات سياسية جديدة فيما يبدو. بل أنه يمكن القول بأن الإيرانيين أكثر قدرة على المناورة بما لديهم من مال في جذب عناصر جديدة مخالفة للسياسة السعودية، مما يمكن أن تفعله السعودية نفسها.

المادة الثانية، وهي الدين، وهي مادة متآكلة لكثرة استخدامها من قبل السعوديين لشرعنة أوضاع وسياسات سيئة يقوم بها النظام السعودي نفسه. الدين السعودي (الوهابي) خسر كثيراً من ألقه من جهتين: الأولى بسبب ارتباطه بالدم والعنف والقتل الأعمى مترافقاً مع الجهل السياسي المركب، الأمر الذي أدّى الى فقدانه مصداقيته الدينية والسياسية معاً، كما في العراق، ونهر البارد، والجزائر وغيرها. والثانية تعود الى التصاق الدين الوهابي بممارسات العائلة المالكة السعودية الممالئة للغرب وإسرائيل فأصبح ذلك الإلتصاق مسبّة وعار، وفسّر بأن الوهابية ما هي إلا مخلب بيد المفسدين من آل سعود ومن ثم بيد الغربيين لضرب الفئات المقاومة في الأمّة.

والدين الوهابي الذي يراد استخدامه اليوم في لبنان غير فاعل. فالوهابية تمثل أقليّة في الشمال اللبناني (عكار وطرابلس). والإنسان اللبناني السنّي ميّال الى شيء آخر غير الوهابية، وقد يكون مهتماً بوضعه المعاشي أكثر من غيره. ولكن يمكن للوهابية أن تجيّش لها من الداخل اللبناني والفلسطيني في المخيمات، كما من الخارج (من السعودية نفسها) حيث يأتيها مقاتلون من هناك كما فعلوا في نهر البارد.. لكن هذا التجييش لا يمكنه مجابهة أكثرية اللبنانيين سنّة وشيعة ودروز فضلاً عن موقف المسيحيين.

والقوة التي تريد السعودية تجييشها وتهيئتها اليوم لمواجهة حزب الله، بعد أن خربت الطبخة السابقة في نهر البارد، هي قوّة مجنونة، لا يستثيرها شيء قدرما يستثيرها الحسّ الطائفي. ولما كان المستهدف هو الشيعة وبالتحديد (حزب الله) فإن الوهابية القادمة الى لبنان بزخم ما بعد هزيمة السعودية في الدوحة، لا يستطيع أحدٌ أن يضبطها، كما ثبت بالتجربة في العراق. بحيث ستتورط الوهابية مرة أخرى في صراع مع الدولة اللبنانية وقواها العسكرية والأمنية، وستتورط مع القوى السنيّة المخالفة لها، وستتورّط في صراع مع المسيحيين كما مع الشيعة وإن كان يتوقع نصيب الأخيرين من دموية الوهابية كبيراً.

ماذا تريد السعودية بالتحديد؟ وكيف ستقضي على حزب الله؟ أو كيف تريد إشعال الفتنة الطائفية؟ وهل تعتقد أنها ستربح من ذلك؟ وما هو مصير الوجود السعودي نفسه في لبنان؟ بل ما هو مصير السنّة أنفسهم إن امتدّت الحرب الطائفية ـ لا قدّر الله ـ الى كل المناطق؟

لا يهم السعوديين الإجابة على هذه الأسئلة، فهم ـ كما كان في العراق ـ يهمهم بالأساس تخريب الوضع. بصريح العبارة، لا يهمّ السعوديين أن يكسبوا في الحرب الطائفية المخطط لها في لبنان بقدر ما يهمهم جعل الآخر ـ حزب الله ـ يدفع ثمناً، ويخسر ماء وجهه في حرب أهلية يراد جرّه إليها رغم أنفه، ومن ثم تشكيل سوار مذهبي حول إيران، وسوار سياسي حول سوريا وحماس.

ليكن السنّة حطب هذه الحرب، وهذه ليست المرة الأولى التي يلعب بها السعوديون سياسياً يكون ضحية فعلهم في ذلك مواطنون سنّة سواء كانوا في العراق أو لبنان أو حتى في الصين!

المشكلة الحقيقية التي تواجه السعودية هي أن الحرب الطائفية قد لا تقع وإن خططوا لها وموّلوها. فالسنّة لا يريدون الحرب، ولا يوجد أحدٌ تواق اليها سوى السلفيين/ الوهابيين. وهؤلاء لا أفق لهم بالنجاح حتى مع إشعال الحرب، والمتضرر الأساس لن يكون حزب الله بقدر ما هم السنّة أنفسهم، وبالتحديد تيار المستقبل الذي انخرط هو الآخر في اللعبة ولازال إعلامه يشحن الأجواء طائفياً.

الشيء المتوقع من هذه الحرب الطائفية الكريهة، هو إضعاف سنّة لبنان سياسياً والى عقود طويلة في المستقبل.

من جهة ثانية لا يتوقع أن يشارك السعوديين في حربهم الطائفية التي يريدونها على نحو كوني، أو على الأقل عربي، أو على الأقل مشرقي!.. لا يشاركهم فيها أحدٌ من حلفائهم.

فلا الأردن الذي يعيش عالة على جيرانه قادر على المساعدة في هذه الحرب، وإن كان ضالعاً فيها، خاصة وأنه يعتمد على الكثير من نفطه شبه المجاني على العراق.

ولا مصر يمكن أن تخوض هكذا حرب طائفية هي غير معنية في الأساس بها، وهي قد حاولت أثناء زيارة مبارك للرياض في بداية الشهر الجاري أن تعيد مع السعوديين قراءة خارطة الأوضاع في المنطقة، وهي تميل الى تغيير سياستها.

وأما الضلع الآخر في الإعتدال العربي، فهو محمود عباس الذي اكتشف أنه لا يمكن أن تقوم دولة فلسطينية بنهاية هذا العام، ولا الأعوام القادمة، وأن أبسط مطالبه قد تم تجاوزها. ولذا وجد نفسه خاسراً سياسياً، فحاول ترقيع تلك الخسارة عبر إعادة الحياة للحوار الذي كان يرفضه مع حماس.

بقيت دول الخليج، فمن فيها يريد معركة طائفية، كما يشجّع على ذلك السعوديون علناً وبوقاحة متناهية في صحافتهم، بحيث يعتبرون كل شيعة الخليج هدفاً للحرب. لا يوجد أحدٌ يريد الحرب، فلا البحرين في هذا الإتجاه، وليست قادرة عليه لأن معظم شعبها من الشيعة، ومن الحماقة بمكان أن تقوم حرب على أكثرية السكان؛ ولا الكويت ـ الديمقراطية رغم هوجة السلفية بعيد مقتل عماد مغنية بوارد المواجهة المفتوحة طائفياً وثلث شعبها من الشيعة، وشمالها العراق الشيعي، وشرقها إيران، ثم لا مصلحة من هكذا حرب أصلاً.

هنا يبقى أمرٌ واحدٌ، وهو أن السعودية نفسها لا تريد أن تتمدد الحرب الطائفية الى حريمها. وهذا غريب جداً. فمن يدعو الى حرب طائفية مفتوحة، يخشى من تحول آثارها الى أراضيه نفسها، وبينها السعودية. هذه الأخيرة، رغم أنها لا تشعر بالقلق من مواطنيها الشيعة فيما يبدو، إلا أن حرباً طائفية مستعرة قد تفجّر لها مشاكل وربما عنف أيضاً.

أياً كانت الأحوال.. ستبقى السعودية وحيدة في معركتها الطائفية، وستتلظى بنارها هي ومن يقبل بمشاركته فيها. ومن المؤسف حقاً أن بلداً فاشلاً في السياسة والإدارة والإقتصاد والخدمات مثل السعودية، لا يجد مشجباً يعلق عليه إخفاقاته المتكررة، إلا استحمار مزيد من قطعان الوهابية في معاركه السياسية الفاشلة.

بلد كل مخزونه الإستراتيجي مجموعة من المتطرفين العميان، لا يستثيرهم شيء من مشاكل الأمة عدا، وجود بشر ينتمون الى التشيّع يتمتعون بالحياة، وبالتالي يجب إفقادهم إيّاها!

بيان الـ ٢٢ سلفياً

وراء كل حوار إعلام طائفي

فريد أيهم

الحوار الوطني، حوار الأديان، حوار الحضارات.. عناوين دمغت عهد الملك عبد الله، على أمل أن تخرج الدولة بصيغة تعايش تمحو صورة نمطية طالما رسمها أقطاب المؤسسة الدينية الرسمية، وزادت عليها وسائل الإعلام السعودية مؤخراً عنصراً جديداً يجتمع فيه النزوع النجدي السلطوي الاستئصالي المكتوب بلغة مذهبية.. محاولات بائسة تسعى من خلالها الدولة إلى إنقاذ نفسها من أزمة عميقة أصابت عصب وجودها الجيوبوليتيكي خصوصاً بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر والتي تأسس وقوعها على رؤية عقدية ترى في العالم كفراً وترى في الذات إصلاحاً وإن عبر إشاعة الرعب في كل بقاع الأرض.

حتى الآن، لا تبدو أن الصورة قد تغيّرت قليلاً، بالرغم من المحاولات الشكلية التي قامت بها القيادة السعودية من أجل توليف معادلة جديدة، تكون فيها السعودية عنصراً تقريبياً وتوفيقياً، يعوّل عليه في لملمة الساحة العربية والإسلامية بدلاً من أن تكون، كما هو الإنطباع السائد، مصدر الفتن. فمهما حاولت الماكينة الإعلامية السعودية تضييع مكان نشأة الطائفية، حتى لا يشار الى موطنها الأصلي، أي السعودية، وحتى (يضيع دمها بين القبائل)، فإن ثمة منبّهات ناشطة تكفّلت بمهمة توفير (الدليل الطائفي)، من خلال البيانات المتكررة التي يعدّها فريق من رجال الدين المتشددين المقرّبين من المؤسسة الدينية والمتحدّرين حصرياً من المدرسة الوهابية كيما يبلغوا رسالة التكفير التي جبلوا على توزيعها بعد أن تهافت التراث الدوغمائي للمذهب، ولم يتبق منه سوى عنصر التحريض المذهبي كيما يبقيه حيوياً، وأيضاً مبرر حضور شعبي محلي وخارجي.

ولذلك، ليس مستغرباً أن يكون التقارب الإسلامي إنتحاراً سلفياً وتهديداً وجودياً قد يفضي إلى زواله بالكامل، فيما يبقيه صراخه الغرائزي وحياكته أخطاراً وهمية في موقع رأس الحربة في معركته المنفردة التي يخوضها ضد الآخر، فالقضية ليست دينية كما يتصوّر البعض، وإن استعارت في التعبير عن نفسها معجماً دينياً، فثمة وجود يراد حمايته ولا يتحقق ذلك إلا بتصعيد النبرة المذهبية الى أقصى درجاتها.

ليس من قبيل المزامنة العفوية أو الصدفة أن يستنفر الفريق الطائفي في السعودية فور بدء الإعلان عن حوار وطنياً كان أم دينياً، فمراجعة تاريخ الفتاوى التكفيرية تكشف بأنها كانت مرتبطة بعمليات تقارب أو حوار سواء داخلي أم خارجي، فالوجود البيولوجي للوهابية سيبقى رهين قدرته على الضجيج الدائم كيما يشعر من حوله بوجوده ويبقى على القسمة الدائمة داخل الدائرة الإسلامية، وهي القسمة الكفيلة بوجوده، لأن التقارب الإسلامي يعني الفناء الحتمي.

لاشك أن هناك كثيرين تساءلوا عن سر صدور بيان الـ ٢٢ طائفياً سلفياً قبل أيام قليلة من انطلاق فعاليات مؤتمر مكة، الذي بدأ في ٤ يونيو، حيث لا حدث كبير يحرّض على هذا النوع من البيانات، فما مناسبة هذا البيان وفي هذا الوقت بالتحديد؟، أفكلما جنح المؤمنون الى وحدة الإسلام القائمة على تنوّع المسلمين إنبرت فئة من هذه الأمة كيما تقطع ما أراد الوحدويون وصله؟. وهل رحبت آفاق الحوار لتشمل أديان الأرض قاطبة وضاقت على طوائف من المسلمين تتجاور فيما بينها، بل وتشكل جزء حميمياً من النسيج المجتمعي الذي يقطن البلاد التي حباها الله سبحانه وتعالى بنعمة الإسلام وجعلها مهبط لرسالة التوحيد، فصارت هذه الفئة تهوي بمعول الهدم على صخرة وحدتها؟.



حوار على وقع تكفير وهابي

أول ما يظهر، أن هذا البيان لم يحمل تاريخاً محدداً، وربما كتب في وقت سابق وصدر قرار نشره قبل أقل من أسبوع على مؤتمر مكة الذي عقدته الحكومة السعودية بعنوان (الملتقى العالمي للعلماء والمفكرين المسلمين) برعاية رابطة العالم الإسلامي.

هناك من يلمح الي أن ثمة صراعاً داخل العائلة المالكة، وخصوصاً بين جناحي الملك ووزير الداخلية، يتم فيه توظيف التيار الديني في صراع داخلي، بحيث بات واضحاً كلما خطا الملك خطوة تتعارض مع التوجهات العقدية السلفية تم تحريض المتشددين السلفيين لإصدار بيان ما يضعف دور الملك، تماماً كما حصل في مرات سابقة بدءً من الحوار الوطني الذي جرى سنة ٢٠٠٢ حيث صدرت فتاوى تكفيرية وبيانات تعارض التوجّه الحواري الداخلي على قاعدة أن الحوار يبطن إعترافاً بالتنوع المذهبي والفكري داخل المملكة.

البيان هذا، شأن بيانات سابقة، يلفت إلى ضعف موقع الملك في الساحة السلفية المتشددة، وفي الوقت نفسه يؤكد أن ثمة فريقاً من السلفية المتطرّفة بات في عهدة جناح السديريين ومرتهن لخياراته، بل قد يدخل في لعبة الصراع داخل العائلة المالكة عبر البوابة المذهبية. مقربون من الملك عبد الله يهمسون الى أوساطهم بأن جناح الأمير نايف هو من حرّض على البيان لتخريب جهود الملك عبد الله.

وفيما يؤكد المشاركون في الملتقى العالمي للعلماء والمفكرين المسلمين في مكة في الأول من يونيو على مفاهيم تقريبية مثل التعايش والحوار

بين المعتقدات الدينية، نجد بأن صوتاً مدوّياً يخترق هذا المناخ ويتجاوز حدود التشويش الى مستوى التخريب على أي مسعى حواري سواء كان ذلك بمبادرة محلية أو خارجية.

على مستوى البيان يمكن القول بأنه من حيث الشكل والمضمون ليس جديداً، فقد سبقته (بيانات) جمّة، أسهب فيها المنبرون لكل ما يزيد المجتمع إنقساماً، مستعيداً تصوّرات أيديولوجية لتاريخ الإختلاف بين المسلمين، لا تتطابق بالضرورة مع الواقع التاريخي للمسلمين. ولكن ثمة مناسبة تستدعي صدوره كما أسلفنا، ولكن السؤال من هي الفئات المستهدفة بهذا البيان؟. الجواب: بالتأكيد لن يكون من بين الفئات المستهدفة من يروم التقريب أو يسعى إلى تنشئة أفكاره وتعميمها على المستويين الوطني والإسلامي.

واذا كان ثمة ما يحمله البيان من دلالات فإن أبرزها هو تأكيد الموقّعين على أن هذه الفئة ومن يعتنق مواقفها هي المستهدفة بدرجة أساسية بالحوار الوطني وانشغالاته الأولى، كما تثبت توصيات اللقاء الفكري الأول والتي أسقطها البيان من الإعتبار، في الوقت الذي تتبنى القوى الوطنية والدينية في المملكة رؤية منفتحة تؤكد على التعايش والحوار والإنفتاح على الآخر، واحترام حقه في الإختلاف.

نقطة أخرى جديرة بالإهتمام، أن لغة البيان جاءت كعادتها إقصائية ووصائية وتصادر حق الآخر، وقد بات من الضروري التأكيد على أن الموقّعين على البيان والمدرسة التي ينتمون إليها ينزعون نحو إلغاء الغالبية العظمى من السكّان، على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والفكرية، والتي لا تعتنق معتقد الأقلية المهيمنة، الممثلة في المدرسة السلفية، حتى وإن أصرّت على تحميل من ليس على خطها العقدي مواقف لا تراها الغالبية ملزمة لا شرعياً ولا قانونياً ولا حتى إنسانياً.

بكلمات أخرى، إن الموقعين على البيان ينتمون إلى مذهب واحد ومنطقة واحدة، وهما مجتمعان ينصهران في الوهابية النجدية، حيث لا أطراف أخرى مشاركة من خارج هذين الإطارين، وبالتالي فإن ما يصدر عنهما لا يخرج عن المجال الحيوي للسلطة السعودية، بما لا يحمّل من هم خارجها مسؤولية من أي نوع، بل إن هذا النوع يحمل السمّات العقدية والسياسية للفئة الحاكمة.

وبعد ذلك كله ينهض السؤال القديم مجدداً: هل بلغ الإفلاس السياسي حداً فارطاً حتى لم يعد ما يؤكد الذات السلفية سوى العودة الدائمة والمكرورة للخطاب الطائفي؟ نطرح هذا السؤال ونحن ندرك بأن هذا الفريق لم يعد يملك مشروعاً في الإصلاح السياسي والإجتماعي فضلاً عن إصلاح الأمة والدخول في مشاريع كبرى كالتي يخوض غمارها خصومهم، فلجأوا إلى لعبة التخريب كسلوة يخدعون بها ذواتهم بأنهم يسدون خدمة للأمة، ويكشفون من مقابعهم المغلقة (أسرار المؤامرة)، وكأنهم قد أوتوا علماً لم يؤته أحد ممن كان قبلهم ولا من يليهم.

الإعلام الطائفي

إن الإكتفاء بتوجيه الإتهام للتيار السلفي بكونه وحده يحمل راية الطائفية لا يعكس كامل المشهد، فقد دخل الى الحلبة أناس آخرون كنا نحسبهم أبعد عن الطائفية بل ومصنّفين في الخانة العلمانية والليبرالية، فإذا بهم يخلعون رداء الطائفية، ولم يعد القارىء يفرّق هذه الأيام بين ما يكتبه، مثالاً سيئاً، عبد الرحمن الراشد المدير التنفيذي لقناة (العربية) في صحيفته السابقة (الشرق الأوسط) ورئيس تحريرها طارق الحميد وبين أي بيان طائفي يكتبه الشيخ ناصر العمر أو فتوى تكفيرية يصدرها الشيخ عبد الله بن جبرين، فقد جمعت النزعة النجدية الخليط الأيديولوجي غير المتجانس، الذي يتحرك من منطلق عصبوي عارٍ.

ثمة ما يلفت هذه الأيام أن بعض الصحف المحلية دخلت ضمن أوركسترا طائفية، فتغطي بألحانها الصارخة على مسعى الحوار على المستوى الإسلامي في مكة أو الحوار بين الأديان في جدة، فكلاهما حدثان غير ذي صلة، وكأنهما موجّهان لجهات خارجية ليسوا معنيين بهما، فقد حافظ الإعلام السعودي على نبرته التحريضية والمذهبية وتجده غارقاً في خطابه الطائفي، وكل ذلك على خلفية ما جرى في لبنان، حيث يشعر هؤلاء بخسارة فادحة ليس في مقابل المعارضة اللبنانية فحسب بل وإحساساً بنقمة على تقديم (مكافأة) مجانية لقطر وقيادتها التي ملئت صورها الشوارع في بيروت.

هذه الخسارة عبّر عنها كتّاب سعوديون بطريقة واحدة، وكلهم يلوذ بلهجة مذهبية للبوح بألم الخسارة، وإطلاق نداءات التعبئة الغرائزية. في العاشر من يونيو، كتب في صحيفة (الوطن) السعودية خالد آل هميل بعنوان (فخامة الرئيس حسن نصر الله!) حمل فيه ليس على حزب الله وأمينه العام في لبنان فحسب بل شمل في حملته حتى على الشيعة في بلده وفي منطقة الخليج بصورة عامة، وكتب ما نصه (أن الأحزاب الشيعية في بعض دولنا لا تختلف بالمطلق في أجندتها الخفية عن أجندة حزب الله، فالمسألة بالنسبة لهذه الأحزاب هي انتظار الوقت المناسب لتعلن عصيانها المدني والعسكري إن تمكنت من ذلك)، وأضاف (وما يحدث حالياً في اليمن من تمرد الحوثيين على الدولة والنظام، مثال ساطع لكل من يقرأ تفاصيل اللوحة كاملة، وقد ظهر ذلك أيضاً من انسحابات متكررة من جلسات مجالس البرلمانات والشورى وتعطيل دورها في أوقات مختلفة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تهيئة الرأي العام الخليجي لاتخاذ خطوة مماثلة لما اتخذه حزب الله في لبنان).

ووجّه آل هميل رسالة بما نصه (إنني أنبه إلى خطورة ترك إخواننا السنة في لبنان يواجهون مصيرهم وحدهم، حيد يسعى حزب الله وحركة أمل حالياً إلى قلب التحالفات المتمثلة في ١٤ مارس لسحب بعض أطرافها بقوة الترهيب والترغيب للتحالف معهما ضد تيار المستقبل الممثل للطائفة السنية بهدف الاستفراد بها وتهميشها، فهل الأنظمة العربية واعية لذلك؟).

وختم مقالته مذّكراً الحكومات (لابد من التأكيد على إدراك خطورة ذلك بالعمل الجاد على لجم هذا الخطر الذي لا يهدد لبنان فحسب، إنما يهدد معظم الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه التحديد، فالمسألة لا تقبل الانتظار أو الاسترخاء أو حسن النوايا أو القراءات السياسية الخاطئة).

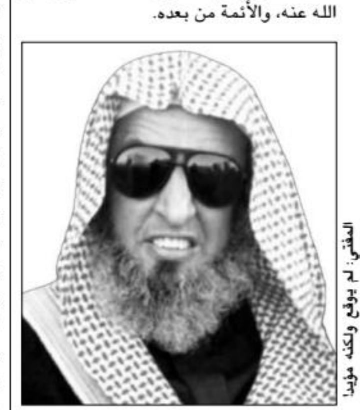
أوبعد ذلك، هل ثمة حاجة لتحديد مصدر نشأة الطائفية التي يثبت الإعلام السعودي بأنه المتكفّل الرسمي بتعميمها وتحميل المسلمين عامة على الوقوع ضحية لغرائزية فئة لا يشاطرها الآخرون ما يعتمل في داخلها من شعور بالخسارة أو الخطر، بل تضعه في مشروع صراع خاص يراد إقحام المسلمين فيه تلبية لغايات خاصة فئوية سلفية وسعودية. وهل الأمر مقتصر على شريحة دون أخرى من شرائح التحالف السلطوي الذي يضم رجل الدين والإعلامي والتاجر والموظف والخادم فالمصلحة تلغي الفوراق الأيديولوجية بحيث تصبح المصلحة أيديولوجيا بحد ذاتها، أما الوطن فله مصير ومسار آخر!

علماء الوهابية في بيان جديد لإشعال الفتنة المذهبية

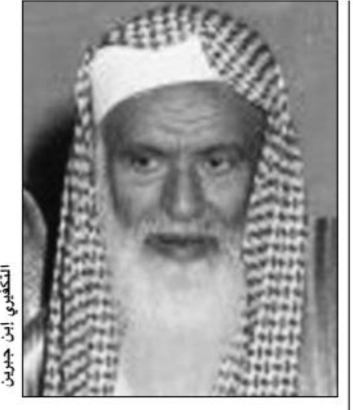
وجوه التكفير!

بسم الله الرحمن الرحيم

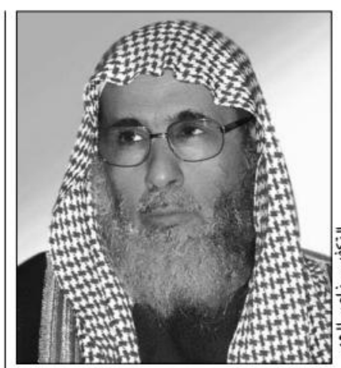
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه أجمعين...
أما بعد، فهذا بيان بحقيقة الشيعة(الرافضة) فإنها الطائفة التي نبتت في جسم الأمة الإسلامية منذ عهود متطاولة بفعل بعض اليهود، وقد قام مذهبهم أولاً على أصلين:
١) الغلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذريته من فاطمة رضي الله عنهم.
٢) بغض جميع الصحابة إلا قليلاً منهم وهم في هذا الغلو وفي هذا البغض متفاوتون، فمنهم من يؤله علياً رضي الله عنه، وسلف هؤلاء السبئية الذين حرّقهم علي رضي الله عنه بالنار ومنهم القائلون بعصمة علي رضي الله عنه، والأئمة من بعده.


المفتي: لم يوقع ولكنه مؤيدا

ثم منهم من يكفّر جمهور الصحابة رضي الله عنهم، ويزعم أنهم ارتدوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من يفسقهم ويقول إنهم ظلموا بمبايعة أبي بكر رضي الله عنه بالخلافة لأنهم يزعمون أن علياً رضي الله عنه هو الوصي بولاية الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الصحابة رضي الله عنهم كتموا الوصية واغتصبوا علياً رضي الله عنه وأهل البيت حقهم في الأمر، وهؤلاء كلهم يتدينون بسب الصحابة رضوان الله عليهم خصوصاً أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد كانت بداية هؤلاء في عهد علي رضي الله عنه، ولهذا صح عنه رضي الله عنه أنه قال: (لا أوتى بمن يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري).
ومن أصولهم ما يُعرف عندهم بالتقيّة؛ الذي حقيقته النفاق بإخفاء باطلهم، فيظهرون خلاف ما يبطنون.
وشرُّ طوائفهم الباطنية كالإسماعيلية والنصيرية، وكانوا يعرفون قديماً بالقرامطة، وكان من زعمائهم أبو سعيد الجنّابي في بلد القطيف وهو الذي عاث هو وحزبه في الأرض فساداً، وكانوا يقطعون الطريق على الحجاج بالقتل والنهب. وجاءوا إلى مكة سنة /٣١٧هـ/ فقتلوا الحجيج ورموهم في بئر زمزم، وقلعوا باب الكعبة وقلعوا الحجر الأسود، وحملوه إلى بلدهم القطيف وبقي عندهم ثنتين وعشرين سنة.
ومنهم دولة الفاطميين بمصر الذين قال فيهم بعض أهل العلم إنهم يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض.
والشيعة الروافض هم الذين أحدثوا في الأمة شرك القبور فبنوا على قبور أئمتهم القباب والمعابد التي يسمونها المشاهد وعمروها بأنواع الشرك والبدع فهم يطوفون بتلك القبور ويصلّون عندها ويحجون إليها ويستغيثون بأصحابها من قرب وبعد، ولا سيما في الشدائد، فكان شركهم أغلظ من شرك الذين قال الله فيهم: (فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله ملخصين له الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون).
فالرافضة يشركون في الرخاء والشدة، وقد سرى داء القبورية منهم إلى طوائف من الصوفية.
ومن خرافات الشيعة الرافضة إعتقادهم أن الإمام الثاني عشر عندهم وهو محمد بن الحسن العسكري الذي يزعمون أنه دخل سرداب سامراء وهو إبن خمس أو ست سنين، وذلك سنة ٢٥٦هـ وأنه لم يزل حياً، وهم ينتظرون خروجه، ويدعون بذلك فإذا ذكروه قالوا عجل الله فرجه وهو المعروف عندهم بالإمام المنتظر، والمهدي المنتظر.
فهذه أصول مذهب الرافضة مع ما دخل عليهم من أصول الخوارج والمعتزلة.
وبهذا يتبين أن طائفة الشيعة الرافضة شر طوائف الأمة وأشدهم عداوة وكيداً لأهل السنة والجماعة.
ولذلك يتدينون بلعن جميع أهل السنة الأولين والآخرين.


التكفيري إبن جبرين

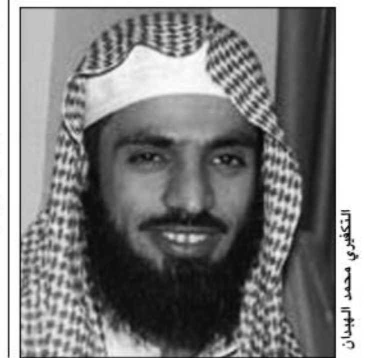

التكفيري البراك


التكفيري ناصر العمر

ولا يقرون بشرعية خلافة أحد من خلفاء وملوك المسلمين من عهد أبي بكر رضي الله عنه إلى اليوم عدا علياً رضي الله عنه فعندهم لم تكن للإسلام دولة بعد الرسول إلا ما كان من خلافة علي رضي الله عنه.

ولهذا لم يزل الإسلام والمسلمون منهم في محنة يكيدون لهم بأنواع المكايد مما به فساد دينهم ودنياهم ويناصرون أعداء المسلمين عليهم كلما سنحت لهم الفرصة وإذا كانت لهم دولة أذلوا وتسلطوا على من في ولايتهم من أهل السنة كما عليه الحال في إيران والعراق. وهم يثيرون الفتن وأنواع من الفساد والدمار بالمسلمين وزعزعة الأمن في بلاد المسلمين كما حصل في بعض مواسم الحج في مكة وفي اليمن من الحوثيين.

ومع هذا فكثير من المسلمين من المتعلمين والمثقفين فضلاً عن العامة قد انخدعوا وينخدعون بمزاعم الرافضة في نصرة الدين وعداوة اليهود والأمريكيين كما حصل من الانخداع بمزاعم من يسمى بحزب الله في


التكفيري محمد الهبدان

لبنان. ولا ريب أن الذين يصدقونهم في مزاعمهم لم يدركوا حقيقة مذهبهم وما بني عليه من أصول كفرية كما تقدم بيانه.

ومن العجب أن مع هذا الانفتاح والتمكن من الإطلاع على مؤلفاتهم وتصريحاتهم لم يزل كثيرون غير متصورين لعداوة الرافضة لأهل السنة عموماً ولأهل السنة والجماعة خصوصاً ولهذا هم أعدى الأعداء لدعوات الإصلاح السلفية التي تقوم على منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين فاعرفوهم واحذروهم أيها المسلمون.

نسأل الله أن يجعل لنا فرقاناً بين الحق والباطل وبين أوليائه وأعدائه وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن لا يجعله ملتبساً علينا فنضل إنه المان بذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الموقعون

١. الشيخ العلامة/ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين
٢ ـ الشيخ العلامة/ عبد الرحمن بن ناصر البراك
٣ ـ د. الشيخ/ عبد الله بن حمود التويجري
٤ ـ د. الشيخ/ عبد الله بن حمد الجلالي
٥ ـ الشيخ/ عبد الله بن ناصر السليمان
٦ ـ د. الشيخ/ ناصر بن سليمان العمر
٧ ـ د. الشيخ/ عبد الله بن عمر الدميجي
٨ ـ د. الشيخ/ سليمان بن عبد الله السيف
٩ ـ د. الشيخ/ عبدالعزيز بن عبد الله المبدل
١٠ ـ د. الشيخ/ محمد بن عبد العزيز اللاحم
١١ ـ د. الشيخ/ إبراهيم بن محمد عباس
١٢ ـ د. الشيخ/ عبد الله بن إبراهيم الريس
١٣ ـ د. الشيخ/ محمد بن عبدالله الهبدان
١٤ ـ د. الشيخ/ عبد العزيز بن محمد الراشد
١٥ ـ الشيخ/ فهد بن سليمان القاضي
١٦ ـ الشيخ/ عبد العزيز بن ناصر الجليل
١٧ ـ الشيخ/ عبد الله بن عبد الرحمن الوطبان
١٨ ـ الشيخ/ سعد بن ناصر الغنام
١٩ ـ الشيخ/ أحمد بن حسن بن محمد آل بن عبد الله
٢٠ ـ الشيخ/ العباس بن أحمد عبد الفتاح الحازمي
٢١ ـ الشيخ/ عيسى بن درزي المبلع
٢٢ ـ الشيخ/ عبد العزيز بن سالم العمر

خالد العمير

(الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام ٢٠٠٤ م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن. إن وزارة الداخلية من خلال جهازها القمعي الرجعي المتخلف (المباحث السياسية) مازالت ترتكب الحماقات في حق نخبة البلد ومفكريه، مخالفة بذلك قوانين وأنظمة هي من سنّها، مقدمة دليلا صارخا على أن هذه الأنظمة والقوانين قد وضعت لكي تتجمل بها إمام العالم الخارجي، ضاربة بها عرض الحائط إمام شعبها الذي تنتهك حقوقه صباح مساء، دون أن تخشى حسيباً أو رقيباً، في دولة لا يوجد فيها برلمان منتخب يسأل ويحاسب.

هذه الوزارة تعتقد أنها بضربها وسجنها لرموز الإصلاح الدستوري وسجنهم سوف تنجح في وأد هذا التيار الذي لن يزيده قمعها وجبروتها إلا قوة وصلابة وخبرة في التعامل مع قمعها والتخلص منه. يحدوني الأمل وأنا أرى هذا الجيل الصاعد من الشباب الذي بدأ يتململ من هذا الواقع المؤلم على طول الوطن وعرضه، فيا ترى مالذي تستطيع وزارة الداخلية أن تفعله بهم؟ هل سوف تستبدل مدارسهم بسجون جديدة؟

كيف يجرؤ رجال المباحث أن ينتهكوا حرمة الجامعة ؟ ماهذه الفوضى التي تحصل في الوطن، إلى أين تريد أن تقودنا وزارة الداخلية؟ أقول لوزارة الداخلية شكرا لك لقد وحدتمونا من جديد فلا تنتظري من أمثالنا أن يرونك تختطفين رموزنا فنسكت، فباطن الأرض يومها أكرم لنا من ذلك وهذا يوم النصرة.

أنني أعلن تضامني الكامل مع رفقاء دربي وعلى رأسهم الدكتور متروك الفالح والدكتور عبدالله الحامد وأطالب الداخلية أن تطلق سراحهم هم وجميع الدستوريين فورا ودون قيد أو شرط. فأنا لا أثق في القضاء الصامت على جرمكم المشهود، وهو قد أصبح أداة في يدكم.

أدعو جميع الإصلاحيين لتوحيد صفوفهم ونبذ الخلاف وتنظيم ذاتهم والوقوف صفا واحدا في وجه هذا القمع الذي ينال الجميع، وأدعو جميع المثقفين الصادقين أن يتحملوا المسؤولية وأن يطلقوا الخوف الذي قتلهم. ولتعلم وزارة الداخلية أن استبدادها هو أكبر عدو للوطن، وأن الدولة التي لا تمنح شعبها حق المشاركة هي دولة مليئة بالأعداء.

انتصر آل سعود على مشايخهم

إشغال الوهابية بالمعارك الطائفية البديلة!

محمد شمس

لم يكن يأمل الموقّعون على البيان الحصول على شهادات إشادة لما ورد من عبارات نارية وتحريض مذهبي يأتي في خارج لحظته التاريخية التي يفترض أن تكون مناسبة لتطوير مفاهيم في الوحدة والحوار والتعايش، خصوصاً في بلد مازال يكبو في مساره نحو الدولة الوطنية الحقيقية، ويرد ذلك في أحد مفاعيله إلى الثقافة الإقصائية الطائفية التي يمارسها هذا الفريق ومن هم على شاكلته، والذي يحظى بدعم من أطراف في العائلة المالكة.

إزاء بيان من هذا القبيل، تصبح المقاربة العقدية عقيمة، لأن ما فيه من لمحات ثيولوجية وتاريخية ليست جديدة رغم ما فيها من هنّات وإقحامات مقصودة يراد لها أن تخدم توجّه أصحابها، ولكن ما يلفت هي الإسقاطات المتكررة على الواقع الراهن، في محاولة توجيهية لافتة، والإصرار على تحميل القارىء رؤية عقدية إملائية.

ما يلحظه بعض من قرأ البيان أن كثيراً ما تحكم التيار السلفي العاطفة والتاريخ أكثر من المصلحة والظرف والواقع، حتى إن الكثير من النتائج والأحداث على أرض الواقع ربما ينكرها أرباب هذا التيار لمجرد أنها تخالف ما قاله فلان من قادة التيار!

ويضيف أحدهم: إستمعنا لكثير من زعامات السلفيين في الخليج بعد الأحداث في لبنان محرّضين ومذكّرين بتاريخ السجال المذهبي، وكانت في أغلبها خطباً رنانة تهيّج الناس وتجيشهم، بمن فيهم السفيه والعاقل والجاهل والمتعلم! ولم ينسوا أنهم قاموا بالتصرف نفسه ـ في مقابل الحكومات ـ في التسعينات دون هدف منظور أو مشروع مقبول مما أدى إلى تناثر أتباع هذا التيار بين مختلف التيارات الفكرية الأخرى، وكان نصيب الأسد منها هو التيار السلفي التكفيري الذي يتماشى في كثير من أدبياته مع الفكر السلفي التقليدي أو الحركي.

العجيب، حسب البعض، أنهم تناسوا كثيرا من الحركات السلفية التي حاولت وتحاول أن تفعل نفس الشيء تكرارا ومراراً! وهي، إلى الآن، تقاتل في عدد من بلاد المسلمين لنفس السبب الذي تعلنه، ولا تخفيه حتى كما يفعل حزب الله فيما اتّهم به!

يتحدث السلفيون دوما ويكررون أن الإجتماع يجب أن لا يكون إلا على الإسلام السلفي، ولا أدري أو لا يدرون أي اجتماع يقصدون؟!

عندما تحالف رسول الله عليه الصلاة والسلام في عدد من المناسبات مع الكفار سياسةً وحسن جوار لا يستطيع أن يقول قائل إن ذلك الاجتماع تحت المبدأ السلفي! أو أن الطرفين يلتزم باعتقاد الآخر! بل إتفاق بين الطرفين على ما في ذلك العقد من اتفاق دون أن تعدو غيره.

> **إنتصرت الدولة السعودية ذات التاريخ الطائفي على علمائها الذين أوصلوها الى السلطة، ومن ثم تنكّرت لخطابهم في المرحلة الحالية**

إذا نظرنا للفكر السلفي السياسي وحاولنا أن نطبقه على العالم الإسلامي فسنجد أنه لا يمكن أن يُطبق مبدئيا سوى في منطقتين في العالم تقريبا وهي (نجد) وربما بعض الأجزاء من المنطقة الجنوبية في السعودية نظرا لعدم وجود تيارات أخرى منافسة! وهذه الصلاحية المفترضة منحصرة مبدئيا في السياسة الداخلية فقط.

عندما ينكر السلفيون دوما على الإخوان أنهم يجمعون تحت رايتهم بعض التيارات المخالفة أو غير المسلمة وكأن القوة والغلبة لهم! وليس في البلد إلا السلفيون الذي ربما يعدون بالمئات في بعض بلاد المسلمين! إلا أنهم يستمرون في استنساخ نفس المبدأ دون مراعاة لجوانب الاختلاف من بلد لآخر!

في بلد مثل مصر، مثلا، الذي تغلب فيه الصوفية إنتشاراً، ويوجد في البلد نسبة كبيرة من النصارى، لا يوجد لدى السلفيين أي برنامج حقيقي يمكن أن يطبق! بَله النقد والخطب العاطفية.

ويضيف: لنفترض أن ثلة من السلفيين وصلوا للحكم في بلد مثل مصر على سبيل المثال؛ فلك أن تتخيل حجم الدمار الذي سيحصل للبلد.

سيكون أول رد فعل للناس هو المعارضة الداخلية من كل التيارات الإسلامية باستثناء السلفيين الذين لا يمثلون شيئا هناك، بالإضافة لبقية التيارات والأديان والمذاهب الأخرى! وهكذا في كل الدول العربية بلا استثناء! وسيؤدي ذلك قطعاً إلى ثورات داخلية مسلحة من تلك التيارات التي ربما ينتظر بعضها وتُنتظر له تلك الفرصة السانحة لكي يقوم بثورة مسلحة تحقق له بعض أهدافه! خصوصا أن الفكر السلفي لا يقبل النقد الذاتي ولا توجد لديه أية آلية لذلك كي يصحح مساره ويستوعب المستجدات، بل يعدّ النقد باباً من أبواب الإنحراف وضعف الإيمان! خاصة إذا ما تعرض لبعض القيادات وتصرفاتها!

أما المعارضة الخارجية فحدث ولا حرج! من أقصى شرق العالم إلى أقصى غربه لا يوجد لدى السلفيين الآلية التي يمكن أن يقبل أي طرف موجود في العالم أن يتعامل مع أناس يملكون نفس هذا النهج الذي ينتقد حتى مجرد الجلوس للحوار أو بناء علاقات مع كيان غير مسلم بل غير سلفي! ولك أن تتخيل عدد القنابل والمدافع التي ستنهال على البلد الضحية من كل صوب دون أن يحاولوا حتى مناقشة أنهم على خطأ وأنهم يحمّلون الأمور ما لاتحتمل ويفهمون الأمور على غير حقائقها.

إذن.. في الحقيقة أن السلفيين لا يملكون مشروعا حقيقيا قابلا للتطبيق إلا الشعارات! هذا

إذا أخذنا المشروع السلفي بفكرته العامة دون الدخول إلى الأعماق حيث لا يوجد داخل هذا التيار أي بناء تحاوري نقدي يمكن أن يثمر في بناء مشروع سياسي جذاب، اللهم إلا لمجموعة من المطرودين الذين لم يسعهم جو الجمود والتسلط الفكري الموجود داخل التيار.

من جهة ثانية، نقلت وكالة أسوشييتد برس في ٣ يونيو عن مسؤول سعودي رفض الكشف عن إسمه بأن رجال الدين الذين أصدروا البيان لا يمثلون المؤسسة الدينية السعودية وأن آرائهم لا تعكس وجهة النظر الحكومية. وأضافت الوكالة بأن البيان قد يسبب (إحراجاً محتملاً للحكومة لأنه يأتي قبل أيام من افتتاح مؤتمر تعدد المذاهب الإسلامية في مكة المكرمة والذي يهدف لرص الصفوف الإسلامية ومناقشة الحوار مع الأديان الأخرى).

في جريدة (الوطن) السعودية كتب خالد الغنامي مقالاً في ٦ يونيو بعنوان (كفّوا عن التهييج الطائفي)، أشاد فيه بجهود التقريب التي عبّرت عنه مبادرة مؤتمر الحوار في مكة من أجل حسب قوله: (أن يوسع الأفق ويكبر دائرة الانتماء ويهيئ النفس البشرية لدخول تجمع أكبر من البشر في مربع القبول)، لينتقل بعدها إلى الدور التخريبي لبيان الـ ٢٢ سلفياً بقوله: (هذا المؤتمر تناقضه جهود أخرى هي أقل سماحة وأكثر ضيقاً، فقد سبق افتتاح هذا المؤتمر بيان خرج علينا يتعارض تماماً مع هذا النهج المتصالح الساعي لردم الفجوات، بيان وقعه عدد من المشايخ السعوديين لا يخرج عن نمط البيانات التي نعرفها والتي تحذر من خطر الرافضة ـ الطائفة الشيعية ـ داخلاً في تفاصيل العقيدة الشيعية، ثم انتهى الموقعون على البيان إلى أن طائفة الشيعة شر طوائف الأمة وأشدهم عداوة وكيداً لأهل السنة والجماعة. الجديد في البيان هو خروجه من النقل عن الكتب السنية التي شتمت الشيعة منذ سبعمئة سنة ليدخل في عالم السياسة منتقداً من اغتر من أهل السنة بحزب الله اللبناني وانخدع بمعاداتهم لليهود والنصارى في لبنان. هذا البيان عليه مأخذان، الأول أنه إساءة لأهلنا من شيعة المملكة العربية السعودية والذين لا يعرفون وطناً سواها. الثاني أنه سيكون سيئ الأثر على الوضع اللبناني الساخن حتى الساعة). وخلص الغنامي للقول بأن مثل هذا (التهييج الطائفي الوارد في هذا البيان هو بمثابة صب الكيروسين على النار في بلد ما زال العقلاء فيه يبحثون عن طريق متعرج كتعرج أزقة بيروت لكي ينقذوا لبنان من شبح الحرب، مثل هذا التهييج الطائفي سيقابل بتهييج مثله بطبيعة الحال ومن سببته فإنه سيسبك، ولو لم يأخذ الحكماء بزمام المبادرة، ليتحدثوا عما يجمع الناس ولا يفرقهم، فإننا سنعود وكأننا في طوابير صفين، نسن الرماح ونختبر الدروع).

الباحثة في أنثروبولوجيا الأديان مضاوي الرشيد كتبت في صحيفة (القدس العربي) مقالاً في ٩ يونيو بعنوان (علماء السعودية وحروبهم الصغيرة)، جاء فيه: (حتى هذه اللحظة لم تتحرك الآلية الرسمية ووسائل قمعها المتعددة ضد أي من الشخصيات الموقعة علي بيان التحذير من الشيعة وخطرهم ربما من مبدأ أن السعودية اليوم دخلت بجديّة في مرحلة إحترام حرية الرأي والتعبير إذ أنها لا ترى حاجة ضرورية وملحّة تستلزم إسكات علماء أبدوا رأيهم في طائفة لها أتباعها في المملكة ذاتها فبيانهم العقيم يظل يطوف في العوالم الإفتراضية ولا يعبر إلا عن رأي الموقعين ولكن لا يمكن أن يكون ذلك الحال والسعودية الرسمية نفسها تلاحق بيانات إلكترونية أخرى إستعرضت الواقع المزري للسجون السعودية وسجنت كاتبها. بيان التحذير من الشيعة لا يطال مسؤولين سعوديين ولا قيادة رسمية أما بيان التنبيه لوضع السجون فله دلالات تطول وتصل إلى أبعد من الزنزانات واكتظاظها بالمساجين لذلك يظل المروجون للفتنة الطائفية أحراراً طلقاء ويقبع داعية حقوق الإنسان في السجن).

وتضيف الرشيد: (لم يجد مناصرو الصحوة من العلماء التقليديين سوى التقوقع خلف جدران عالية يحاولون بين الحين والحين القفز عليها ببيانات تحذيرية. يبدو أن هؤلاء بعد أن خسروا معركتهم الكبيرة مع الدولة، دخلوا مرحلة الحروب

المشايخ يروجون لمشروع طائفي تغض الدولة البصر عنه حالياً كيما تستحضره في المستقبل حسب إملاءات السياسة المتغيّرة

الصغيرة والتي منها غزوات طائفية كالبيان الجديد المحرض على فئات إجتماعية معروفة داخل المملكة).

وتضع الرشيد إسقاط بيانات التحريض الطائفي ونبش الماضي البعيد على الوضع السياسي الحالي بأنها (محاولة أخيرة لانتشال أنفسهم من غرق حتمي واندثار نهائي. لم يبق لهؤلاء المتقوقعين خلف نصوصهم سوى معارك صغيرة يخوضونها ضد المجتمع، بعد أن إنتصرت الدولة عليهم وهمشتهم تحت ستار التجاوب مع متطلبات العصر، تماما كما حصل مع افتتاح مؤتمر حوار الاديان. بعد فشل هؤلاء العلماء في مشروع أسلمة الدولة بالإضافة إلى فشلهم في أسلمة المجتمع حسب تصورهم للإسلام، لم يبق لهم سوى حيّز ضيق يحاولون من خلاله اللعب على مسائل طائفية قديمة قد تهيّج وجدان من كان قلبه يفيض بالحقد والكراهية ضد كل ما هو مختلف).

وتضيف الرشيد بالقول: (لا يستطيع احد من هؤلاء العلماء الموقعين علي بيان الكراهية أن ينطق بكلمة واحدة ضد ولي امرهم ولو حتى بالإشارة ولن يخطب أحدهم خطبة جمعة تتعرض للشأن العام دون أن تمرّ هذه الخطبة على مقص الرقابة، ولن يفتح أحدهم صناديق التبرعات للمسلمين المنكوبين في العراق وفلسطين دون أن يتعرض للمساءلة أو حتى السجن.. لذلك يعرف هؤلاء العلماء حدود الحرية والتعبير والممارسة).

وتنبّه الرشيد الى خطورة هكذا بيانات كبديل عن هزيمة العلماء أمام الدولة، وتعتبر ذلك خطراً (على تعايش المجتمعات والعلاقات الإجتماعية بين أطياف المجتمع المختلفة)، وتضيف (يظنون أنهم ببياناتهم هذه يستطيعون أن ينتزعوا النصر من براثن الهزيمة، ويعيدون لأنفسهم بعض الإعتبار خاصة وأن دولتهم قد تجاوزتهم تحت ضغط عالمي، ورضخت لتوصيات خارجية من أهمها تقليص صلاحياتهم وإغلاق منابرهم وتهميشهم. يعلمون جيداً كيف حاربت دولتهم مشروعين أحدهما قومي والآخر إسلامي، وها هم اليوم يروجون لمشروعهم الطائفي والذي تغض الدولة البصر عنه وتتجاهله، إذ أنه قد يستحضر في المستقبل حسب إملاءات السياسة المتغيّرة والمتحوّلة).

وتخلص الرشيد للقول بأن (الدولة لا تعارض مثل هذه البيانات، ليس لانها تؤمن بحرية التعبير وإبداء الرأي، بل أنها قد تستفيد منه في المستقبل إن دعت الحاجة الى ذلك، رغم أنها اليوم تدعي مناصرة حوار الأديان والتقارب بين المذاهب والفرق. لقد قامت هذه الدولة منذ بدايتها على مشروع علماء بيان التحذير ولكنها اليوم تتنصل منه لان الظروف السياسية تتطلب ذلك، وإن استدعت تقلبات السياسة في المستقبل إستحضار الجني القديم، فهذا ما سيكون، وسيجد هؤلاء أنفسهم في أروقة القصور والمؤسسات التعليمية وكتبها التي تحمل بصماتهم وحبر أقلامهم. الدولة وعلماؤها توأمان فصلتهما ظروف دولية، أجبرت الأولى على اتخاذ موقف من الثاني، واليوم تبدو السياسة قادرة على فصل التوأم المحرج في المنابر العالمية وإغراقه في حروب ومعارك صغيرة تفقده مصداقيته من جهة، وتظهر الدولة برموزها المعروفة وكأنها الكابح لخطر هؤلاء على السلم الإجتماعي والتعايش السمح. مرة أخرى إنتصرت الدولة السعودية ذات التاريخ الطائفي علي علمائها الذين أوصلوها الى السلطة، ومن ثم تنكرت هذه الدولة لخطابهم في المرحلة الحالية).

توجهات العنف الوهابي وتحولات السياسة

السعودية تعيد توجيه (القاعدة) لصالح حروبها المذهبية

فؤاد المشاط

تدرجت الوهابية في تاريخها من العنف الدموي المتواصل لمدّة تصل الى عقدين (١٩١٣-١٩٣٠)، الى العنف الفكري الذي يصحبه بين آونة وأخرى عنف دموي مادي (غير مشرعن من الوهابية الرسمية) على شكل انفجارات، الى عنف فكري حادّ شرعن الدموية في أقصاها سواء كان داخل الحدود أو خارجها.

وتدرّجت الوهابية في تاريخها الحديث بين تصدير العنف الدموي خارج حدودها المفترضة ضد مسلمين (معظمهم من السنّة) داخل حدود الجزيرة العربية وعلى أطرافها (اليمن/ الأردن والعراق).. الى الإنصراف باتجاه تصدير العنف الفكري، ثم العودة أخيراً الى تصدير العنف الفكري والدموي في سياق متصل وحادّ بلغ الذروة.

أيضاً تدرجت الوهابية في أهدافها، من (الدعوة العقدية المطلقة) الى القبول بـ(نشر الدعوة النجدية ضمن إطار الدولة) بعد أن تشكلت الدولة، الى (تصدير الدعوة الى الخارج) المترافق مع مكافحة المذاهب الإسلامية غير الوهابية، الى الحدّ في نشر (الدعوة في الداخل والخارج) مع مواجهة طائفية مفتوحة مخصصة ضد الشيعة بعد انتصار الخميني في ايران، الى أن تصل ـ ولأول مرة في تاريخ الوهابية ـ الى إعلان قسم من أتباعها العداء للغرب وأميركا، مصحوباً بعنف تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.. وأخيراً يعود التحوّل مرة أخرى الى حدوده المذهبية، فتصبح أولوية الصراع في مواجهة الشيعة في العراق ولبنان والكويت والبحرين فضلاً عن مواطني السعودية من الشيعة والصوفية وأتباع المذاهب الإسلامية الأخرى.

ورغم ما نتحدث عنه من تحوّلات يبدو كثيراً من الناحية العددية، إلا أنه في واقع الأمر محدود في مضامينه العقدية والسياسية. فمن جهة العنف الوهابي الذي انطلق في وسط الجزيرة العربية بدايات القرن العشرين، اعتمد تزاوج رؤيتين اتفقتا على أمر واحد:

ابن سعود ـ مؤسس الدولة ـ يريد استخدام عنف الوهابية كأيديولوجيا للوصول الى السلطة وتأسيس مملكة له ولأبنائه، حيث تتيح له تلك الأيديولوجيا صناعة مقاتلين وهابيين متوحشين سموا بجيش الإخوان. أي أنه أراد استخدام عنف الوهابية وشرعنتها للقتل لتحقيق منجز خاص سياسي، فالوهابية تشرعن العنف وتبرر احتلال أراضي الغير وتكسير الدول المجاورة كما دولة الحجاز، وتجيز القتل باعتبار أن الآخرين ـ غير الوهابيين ـ كفرة يستحقون الذبح.

ومن جهة ثانية كانت الوهابية ورجالها يحثون ابن سعود على جعلها (دعوة دينية) حسب أقوالهم، بحيث يكون الهدف هو نشر الإسلام الصحيح (الوهابي). الإسلام الصحيح الذي يجيز قتل الكافر، واسترقاقه واستملاك ما تحت يديه. وهكذا كان. فأصبح نشر الوهابية يعني ضمناً توسعة ملك آل سعود، الى أن تحقق تكوين الدولة الوهابية الحديثة، التي أطلق عليها إسم: الدولة السعودية.

كانت تلك مرحلة العنف الأولى.

أراد دعاة نشر الدعوة الإستمرار فيها، وكانت الدولة القطرية قد بدأت ملامحها بالتشكل في عشرينيات القرن الماضي على يد الإستعمارين البريطاني والفرنسي، ولذا قيل لابن سعود بأن حدودك المسموح لك بها قد وصلت الى نهايتها. خضع الملك الذي استكفى بما بين يديه من أراض وأملاك، وأما الوهابية فلم يكن غرضها (الدولة) أي تأسيس الدولة، بل كان ذلك التأسيس بالنسبة لها مسألة عرضية، يمكن استخدامها مجرد أداة في توسعة رقعة الدعوة الوهابية وتسهيل انتشارها. وعليه لم يقبل الجيش العقائدي الدموي الخضوع ضمن إطار الدولة، بل قام بمهاجمة الكويت والعراق والأردن، فكان أن تولتهم الطائرات البريطانية بالضرب، فثاروا على ابن سعود الذي لم يجز لهم القتال، واتهموه بـ (تعطيل الجهاد)! فكانت المواجهة في السبلة ١٩٢٨، وثانية عام ١٩٣٠، انتهت بمجازر للإخوان وإعلان اسم الدولة عام ١٩٣٢.

وهنا بدأت مرحلة ثانية من تاريخ الدولة الوهابية ودعوتها:

الحفاظ على منجز الدولة وإدارتها، ونشر الإسلام الصحيح في المناطق المحتلة، أي تحويل بقية المواطنين الى الوهابية (توهيبهم) كانا الهدف التالي. وقد اتسمت المرحلة بالتشدّد وبتغوّل دور مشايخ الوهابية ووعاظها، بالرغم من أن عددهم في ذلك الوقت كان قليلاً، قبل أن تظهر الجامعات التي تخرج قطعان الوهابيين. وفعلاً، دخلت الوهابية شريكاً في إدارة الدولة، كما كانت المؤسس الأول لها، وصارت تستخدم سلطات الدولة ومؤسساتها لتوسيع رقعة سلطان الدعوة، عبر التعليم والقضاء والإعلام وغيرها.

في هذه الفترة الممتدة بين ١٩٣٢-١٩٧٩، خفّ عنف الوهابية الدموي، وبقي عنفها الفكري المسلط على الشارع. ذلك ان العنف الدموي عبر الحروب غير ممكن، فجميع المواطنين ممن كانوا ضمن المسوّرة المسماة (سعودية) صاروا خاضعين لسلطان الدولة الجديدة رغماً عنهم، وكانت المعارضة القائمة بين الحين والآخر، قبلية أو مناطقية أو وطنية يجري التعاطي معها عبر أجهزة الأمن وقضاء الوهابية إن احتيج اليه!

لم تكن هناك أراض بحاجة الى فتح ديني وهابي، ولا الظروف الإقليمية ناضجة لقطعان الوهابية للقيام بأعمال عنف خارج الحدود، ولا إمكانات الدولة تساعد على ذلك في كثير من الأوقات. فضلاً عن ذلك لم يكن رجال الوهابية أنفسهم مهيئين للتحرر من المعتقد الذي لا يجيز لهم حتى السفر الى الدول العربية باعتبارها بلد شرك وكفر!

خلال هذه الفترة، وإزاء الفشل في الدعوة الى الوهابية داخلياً، المترادف مع القسر والحرمان والتمييز الطائفي، اتجهت الأنظار للتعويض للوهابيين بنشر الدعوة الوهابية (سلمياً) الى الخارج، ابتداءً من أواخر الستينيات. فبدأت مراكز الوهابيين بالإنتشار، وبدأ بعض مؤيديهم من الجنسيات غير السعودية بالعمل في

مناطقهم للتبشير بالدين الوهابي الجديد. في تلك الفترة كانت للدولة بعض الإمكانات المادية المتأتية من النفط، وكانت لها فلسفة سياسية قائمة على نشر الولاء للسعودية سياسياً عبر رافعة الوهابية مذهبياً، أي اعتماد الوهابية كأداة في السياسة الخارجية السعودية. وقد حققت الوهابية نجاحاً أولياً في الباكستان التي تكتوي اليوم بنيران التطرف السلفي.

كانت الحكومة تريد أن تقول للوهابيين بأن (الجهاد المعطل) يمكن أن يتحقق بجهاد من نوع آخر: جهاد لنشر الدعوة سلماً، عبر الإستفادة من أموال الدولة وسلطتها وممثلياتها في الخارج. كل ذلك من أجل تنفيس الإحتقان الوهابي الذي يبحث عن عدو (هو دائماً من بين المسلمين) للقضاء عليه بشكل عنفي دموي كيما يرضخ لدين التوحيد الوهابي.

ولكن الوهابية ـ ككتلة النار كما تسمى دائماً ـ أصعب من أن تحتوى بالكامل، فظهرت احتجاجات كثيرة على سياسات الملك فيصل، واحتجّ متطرفون عنفاً ضد التلفزيون عام ١٩٦٥، وقبها ضد تعليم البنات عام ١٩٦٠، وقامت اشتباكات دموية بلغت ذروتها عام ١٩٧٩، حين سيطر جهيمان العتيبي، سليل جيش الأخوان الأوائل، على الحرم المكي وأعلن من هناك عن مهدي، كقائد بديل عن آل سعود وسلطتهم.

عاد العنف حاداً في الوسط الوهابي، فكيف يمكن تفريغه من محتواه، أو كيف يمكن قذف العنف باتجاه غير اتجاه الدولة النجدية المتوهبة المتسعودة؟

قرر الملك فهد التالي:

ـ المزيد من التنازل للقوى السلفية على الأرض. المزيد من الصلاحيات والأموال التي تنفق على الدعوة.

ـ والأهم نقل العنف الى الأرض الأفغانية، فقد ظهرت الفرصة الأولى لممارسة فريضة (الجهاد المعطل) ضد الشيوعية، حسبما تريد أمريكا، وإيجاد نموذج إسلامي سلفي يأخذ الألق من النموذج (الرافضي) الإيراني. لهذا ضاعت فرص قذف الوهابيين باتجاه اسرائيل، لأن آل سعود لا يستطيعون بل ولا يريدون تفجير طاقات الوهابية باتجاه اسرائيل. ولهذا تجد الإعلام السعودي اليوم يشنّع على ابن لادن ـ المنتج الوهابي الأصلي ـ بأنه لم يهاجم اسرائيل، ولم يقتل اسرائيلياً. متناسياً بأن الوهابية لم تكن في يوم في تراثها محرّضة على اسرائيل، وكل تراثها التحريضي طائفي ضد بقية المسلمين غير الوهابيين (يمكن التأكد من هذا الزعم بمراجعة التراث الوهابي الذي شملته مجلدات: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، وذلك على الإنترنت. كما يمكن التأكد من ذلك من خلال موقف المفتي السابق الشيخ ابن باز من موقعه فيما يتعلق بالصلح مع اسرائيل والإطلاع على فلسفته المبررة لذلك)!

بالخروج الوهابي الى أفغانستان، والذي روجت له السلطات السياسية والدينية وحرضت عليه، ودفعت بآلاف الشباب الوهابي لقتال الشيوعية، وجد معملان نشطان: معمل نشط في الداخل لتحريض شباب الوهابية من أجل القتال، وإعادة تديينهم وفق التراث الوهابي، كيما يكون المنتج صالحاً للإستثمار في الخارج. ومعمل آخر مكمل له يوجد في أفغانستان: حيث خبرة القتال والعنف، وحيث نشر الدعوة بين الأفغانيين وبقية العرب (المجاهدين)! وهكذا اتحدت الدعوة الدينية في أقصى حدودها مع حدود استخدام العنف في أقصى حدوده أيضاً. ليفتح فيما بعد حدود العنف الفكري والجسدي الى أقصاه ليس في أفغانستان فحسب بل في كل أنحاء العالم.

من ذلك العنف الأفغاني، ولدت القاعدة السعودية، وولدت ابتداءً تفجيرات العليا بالرياض وغيرها في منتصف التسعينيات الماضية، وليتوج العنف في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم ليعود مرة اخرى في السعودية في سلسلة تفجيرات، ثم ينطلق الى العراق، ثم الى لبنان، ثم الى الأردن، وقبله الى الجزائر وهكذا! كل ما استثمرته السعودية في سنوات نشر الدعوة الوهابية سلمياً في بقاع العالم، حصدته القاعدة وابن لادن واستخدمه في معاركه في الباكستان وأفغانستان والعراق ولبنان والجزائر والمغرب وحتى في الغرب كبريطانيا وأسبانيا.

في موضوع استهدافات الوهابية في الصراع، فإنها في بداية أمرها قتلت كل من خالفها ـ وليس بالضرورة من حاربها لأنها هي المعتدية على الآخر في أرضه وأملاكه ـ من أبناء الجزيرة العربية. معظم ضحايا الوهابية هم من السنّة، خاصة من سكان الحجاز الذين وقع عليهم القتل الأكبر، وقد أحرق الوهابيون قرى وأقاموا مجازر في الجنوب ينتمون لمذاهب إسلامية عديدة. ثم التفت الوهابيون الى الخليج فحاصروا الكويت، وهاجموا الأردن، قبل أن يتوجهوا الى العراق. وهذا هو تاريخ الوهابية في القرن التاسع عشر الميلادي يتكرر في القرن العشرين.

وفلسفة الوهابية واضحة وقائمة على أمرين:

ـ هي تصنّف العالم الى فريقين: الأول مسلم، وهم أتباع الوهابية فقط، والثاني كافر ويشمل بقية المسلمين كما يشمل بقية سكان العالم بمختلف دياناتهم.

ـ وهي ترى بأن من يدّعي أنه مسلم (حسب تعبير الوهابية) وهو غير مسلم في واقعه، كما هو الحال مع كل المسلمين، هذا الشخص المدّعي هو أسوأ من الكافر اليهودي والنصراني، حسب تعبير الملك عبدالعزيز، وكان يقصد بذلك أهل الحجاز، الذين قال لفيلبي ـ مستشاره البريطاني ـ عنهم بأنهم مشركون لا يأكل طعامهم ولا يتزوج بنسائهم، وهو سيفعل ذلك لو كانوا مسيحيين!.

بعد سيطرة الوهابية على الجزيرة العربية،


العبسي: حرب السعودية

بدا أن آل سعود ووهابيتهم بحاجة الى مراجعة من نوع ما.

لا يمكن للوهابية أن تعلن على الملأ ـ بالفم المليان ـ بأنها تكفر من عدا أتباعها، دون أن يسبب ذلك أزمة، خاصة وأنها صارت تسيطر على الحرمين الشريفيين بقوة السلاح، وهي سيطرة لم تقبلها حتى مصر في عهد الملك فؤاد. ولكن كيف يمكن تغيير هذه الرؤية، طالما ان التراث الوهابي واضح وحاد ولازال يرى ذلك.

لقد تمت غمغمة الموضوع، فلا يقال إلا تلميحاً أحياناً بأن من يسمون أنفسهم مسلمين أو من ينتسبون الى أهل السنة والجماعة ليسوا في واقع الحال كذلك، وهذا هو رأي الشيخ الفوزان، والشيخ ابن عثيمين، ويمكن الرجوع الى موقعيهما على الإنترنت للتأكد من ذلك. وقد قالا هذا ليس في بداية القرن العشرين ولكن في أواخره، أو بداية القرن الواحد والعشرين حتى، ومثلهما آخرون.

لكن الوهابية بسيطرتها على مقدسات المسلمين بحاجة الى أن يعترف المسلمون (الكفار بنظر الوهابية) أن يعترفوا لها بالسيادة في العالم الإسلامي. لن يكون هناك من تسوده الوهابية إن كان من ستسودهم كفاراً! والحلّ أنه لا بد أن تصبح الوهابية ممثلة لأهل السنّة والجماعة، مع استخدام (التقيّة) في التعبير عن

موقف علمائها الصريح من باقي فئات المسلمين. وهكذا كان: أصبحت الوهابية المكفرة والخارجة، حيث كان اتباعها ينعتون بأنهم خوارج، هذه الوهابية المنبوذة صارت زعيمة العالم الإسلامي.

لكن الوهابية لم تتسامح مع كل المسلمين: بقيت شتائم الوهابية للشيعة بكافة تفصيلاتهم بما فيها الزيدية والإسماعيلية. وشددت النكير على الصوفية بمختلف أسمائها، وشنّت هجمات ولاتزال على الأشعرية والمعتزلة وكل أصناف البشر في التاريخ الاسلامي استحضرت ليشن الهجوم عليها ولتركب على المسلمين الجدد!

وأخيراً وفي عملية تصفية الأعداء، بقي الشيعة، فهم يمثلون خلاصة الخلاصة للأعداء. فهم أشد خطراً على الإسلام من اليهود والنصارى كما يقولون دائماً.

لكن إن أتيت الى الموقف الوهابي ممن يدين بغير الإسلام، فلن تجد كلاماً كثيراً، ولن تجد سيفاً مصلتاً.

يستثنى من ذلك حدثين، واحدٌ وافقت عليه الوهابية (الرسمية)، وآخر لم توافق عليه حتى الآن.

الأول، أن الوهابية ولأول مرة في تاريخها واجهت غير مسلمين، ونقصد قوات الإحتلال الشيوعي لأفغانستان، مع أنها قتلت من المسلمين هناك أكثر مما قتلت من الروس كما هو معلوم، ولأهداف أميركية محضة وليس دفاعاً عن بيضة الإسلام.

والثاني، هي الطفرة التي جاء بها ابن لادن بهجومه على أميركا، بالرغم من أن النتيجة أدت الى مقتل عدد غير قليل من المسلمين، وليجرّ إسقاط البرجين الى إسقاط دولتين: العراق وأفغانستان، وليسبب ذلك أكثر من مليون قتيل حتى الآن.

باحتلال العراق، جرى التحوّل الوهابي مجدداً من العدو الخارجي الى العدو المحبب للوهابية (الشيعة). في البداية بدت المواجهة التي قادتها القاعدة وكأنها موجهة ضد الإحتلال الأميركي، وإذا بها تتحول شيئاً فشيئاً الى حرب ضد الشيعة في الأسواق والمدارس والجوامع، ولتصبح الحرب الأهلية الطائفية أمراً واقعاً.

في العراق جرى تعديل توجّه الوهابية من مواجهة المحتل الأميركي الى مواجهة المختلف مذهبياً، ولينتهي بمواجهة السنّة الذين لم يتحملوا الوهابية وكانت تعتبرهم (إسمياً) من المسلمين. كان المخطط السعودي نفسه يرى تحويل العراق الى مجرد منفى لكل أصحاب العاهات الطائفية، حتى أولئك الذين كانوا يفتون ويفجرون في السعودية تحولوا الى العراق وقتلوا هناك، مثلما هو الحال مع مفتي قاعدة السعودية. فلا إغراء بقدر الإغراء الطائفي.

الآن، أعيد التحكم بالوهابية الغبيّة، وأعيد توجيهها من جديد لتخدم الأهداف السعودية مرة أخرى.

بمجرد أن اشتعلت حرب اسرائيل على لبنان في تموز ٢٠٠٦، هاج الوهابيون عقدياً وسياسياً، وكان الهياج انعكاس واضح للموقف السعودي، وبدأت حرب طائفية لم نرَها إلا عند الإعلام السعودي.

وحين انتصر الحزب على اسرائيل، بدأ بندر بن سلطان بالتعاون مع أميركا والحريري، لتهيئة مقاتلين سلفيين لمهاجمته، ولكن خلافاً صغيراً خرّب الموضوع الكبير، فكانت معركة نهر البارد، التي كانت موجهة في الأساس لحزب الله، ولكن الله اراد أمراً آخر.

وما يدل على التحكم بالوهابية وقاعدتها، تصريح بندر بن سلطان الذي هدد فيه البريطانيين باستخدام القاعدة ضدهم إن هم استمروا في التحقيق في موضوع رشوات صفقة اليمامة. قالها بصراحة لا تنقصها الصلافة ونشرتها الصحافة البريطانية.

والآن وبعد أحداث بيروت، وبعد أن جرى القضاء على العناصر المشاغبة في القاعدة التي إما واجهت آل سعود أو الأميركان، صار بإمكان إعادة السيطرة على بقاياها في أماكن أخرى من العالم، كما في لبنان، وقد تحوّل العداء القاعدي في مجمله باتجاه الشيعة، ويمكن رصد ذلك حتى من خطابات الظواهري وابن لادن نفسه، فضلاً عن بيانات شاكر العبسي وأضرابه.

المعركة المقبلة هي الحرب على (الشيعة) كبديل عن الحرب على الأميركان، ولكن هذه المرة ليس بقيادة مصعب الزرقاوي، بل بقيادة المملكة السياسية والدينية.

هذه هي المعركة الحقيقية بنظر آل سعود، ودعكَ من مقولات (حوار المذاهب، أو حوار الأديان). فالوهابية أكثر مذهب متشدد في العالم الإسلامي، وهي الأقل قبولاً بالآخر، وهي بالتالي ليست القادرة ولا الجديرة باحتضان حوار مذاهب أو أديان. ومثل هذه الحوارات ـ لمن لا يطلع على تراث الوهابية المعاصر ـ غير مقبولة أصلاً، فالإسلام والكفر لا يلتقيان ـ بنظرهم! فضلاً عن أن رجال المذهب الوهابي في معظمهم لا يقبلون بهكذا حوارات ولا يشاركون فيها، ولا أدلك على الفتوى التي صدرت مؤخراً قبل مؤتمر حوار المذاهب في مكة بيومين فقط!

مواقف أصحاب الفتوى الـ ٢٢، تعبر بصدق عن توجه الدولة وعن توجه رجال المذهب. وما يجري له غرضان أساسيان: أولهما التعمية على سياسة الدولة الطائفية وسعيها الحثيث على إشعال الحرب الطائفية بين الشيعة والسنّة ابتداءً هذه المرة من لبنان ـ إن أمكن. وثانيهما: إظهار الملك السعودي بأنه داعية حوار، ومجلس الشورى سيرشح ملكه لكي ينال جائزة نوبل للسلام!

إنها سخرية الأقدار: أكبر بلد يفرخ الإرهاب، وأكبر بلد يدعم التطرف المذهبي والديني، يريد زعماؤه الظهور بمظهر البلد المتسامح، إرضاءً للغرب الذي تتعالى فيه أصواته المحاذرة من العنف القادم من السعودية وفكر وهابيتها.

وخلاصة القول هو أن الوهابية اليوم ليس لها ـ في مضمار السياسة الخارجية السعودية ـ سوى هدف واحد وهو: إشعال حرب طائفية شيعية سنيّة، هدفها الأساس تهيئة اصطفاف سياسي لصالح السعودية ومشروعها السياسي الممالئ لأميركا واسرائيل، مقابل مشروع المقاومة والمواجهة الذي تظهر به إيران. ولأنه لا يمكن منافسة ايران في هذا المجال، لا يبقى سوى السلاح الطائفي، ولا يوجد (أجدر!) من الوهابية للقيام به. فهل سيسمح بذلك المسلمون؟ هذا هو السؤال!


جهيمان: لا تعطيل للجهاد

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

هيثم الخياط

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في ٣٠ اغسطس ٢٠٠٧، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن التركي رفض ربط إستحداث هذه القوة الأمنية بتزايد مخاطر إستهداف مصالح النفط السعودية، وقال (القضية لا تتوقف عند وجود تهديدات، واعتبر التركي إنشاء القوة الأمنية ياتي في إطار مراحل تقييم وتطوير التخطيط الأمني في المملكة. وأرجع التركي حينذاك الإقدام على هذه الخطوة لاعتبارات أساسية (لحماية الاقتصاد الوطني من أي تهديد، وخصوصا أن السعودية بصدد إنشاء مدن اقتصادية جديدة - في إشارة إلى شمولها بإجراءات الحماية - فيما اعتبر أن هذا الإجراء يدخل ضمن الإجراءات الاحترازية البعيدة عن ردود الفعل المضادة).

وكان وزير الداخلية الأمير نايف أعلن في مطلع يوليو من عام ٢٠٠٧، عن بدء إنشاء وحدات أمنية مكلفة حماية المنشآت النفطية في المملكة من أية عمليات إرهابية تسعى لاستهدافها، وقال (إنه لو وقع ١٠ في المائة فقط من التهديدات لكنا في كارثة). وفي سؤال عن الإتفاقية الأمنية الموقعة بين السعودية والولايات المتحدة لحماية المنشآت


الأواكس في حالة إقلاع

النفطية، نقلت صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في ٢٣ مايو الماضي عن الأمير نايف قوله (إن الدور الأميركي يقتصر على العمليات التقنيّة، كما تنصّ الإتفاقية. أما بالنسبة لحماية المنشآت النفطية السعودية، فإن الله وحده ثم السعوديون يحمونها). لم يمر وقت طويل على تصريحات الأمير نايف حتى بدأ ينشق الغشاء المقدّس عن إتفاقية إستراتيجية بأربعة أضلاع تعيد البلاد مجدداً الى دائرة النفوذ الأميركي التام. وما إن أميط اللثام عن كوّة صغيرة في صندوق أسرار ضخم يحوي مضامين الإتفاقيات، حتى بدأت الأسئلة الكبرى تنهمر بغزارة، للبحث عن إجابات محددة حول الغموض المحيط بطبيعة الإتفاقيات الأربعة التي سيتطلب أمر الكشف عنها زمناً طويلاً كتلك التي واجهته الإتفاقية الإستراتيجية السابقة سنة ١٩٧٤.

الإتفاق في الشكل والمضمون المعلن

وكانت الاتفاقيات بشأن التعاون التقني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الاميركية وقعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الامير نايف بن عبدالعزيز وعن الجانب الأميركي وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس. أعقب ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومتين السعودية والأميركية بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية ومجالات الطاقة الأخرى وقعها عن الجانب السعودي وزير الخارجية الامير سعود الفيصل وعن الجانب الاميركي وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس. وبذلك تصبح السعودية ثالث دولة خليجية توقع إتفاقا من هذا النوع مع الولايات المتحدة بعد البحرين والامارات.

وقال البيت الابيض ان الولايات المتحدة والسعودية ابرمتا اربع اتفاقيات مهمة لتعزيز حماية الموارد النفطية والتشجيع على التعاون النووي للاغراض السلمية، وتوسيع الحرب ضد الارهاب العالمي ومؤازرة نظام حظر الانتشار النووي. وأضاف في بيان على شكل صحيفة (حقائق) ما نصه (أن هذه الاتفاقيات تزيد من تعزيز العلاقات الطويلة والتعاون الوثيق بين البلدين لتحقيق السلام والإستقرار في المنطقة ولشعوبها).

وقال البيت الأبيض أن السعوديين يضطلعون بمسؤولية خاصة عن حماية المنشآت الأساسية للنفط.. وأن الولايات المتحدة تولي أهمية كبرى لمساعدة الرياض على صيانة أمن بنيتها الأساسية ضد الإرهاب ..موضحا أنه في هذا الإطار تم الاتفاق بين البلدين على التعاون في حماية موارد الطاقة السعودية من خلال حماية البنية الأساسية وتعزيز الأمن على الحدود وتلبية الحاجات المتزايدة للملكة من الطاقة بطريقة مسؤولة تراعي عوامل حماية البيئة.

وفي هذا الصدد سيتم تعزيز قدرات السعودية على المساءلة والحماية لاجهزتها النووية وتطوير قدراتها على رصد ومصادرة المواد النووية المهربة بطريقة غير شرعية وتطوير وسائلها في تأمين المنشآت النووية المدنية وعدم توفير ملاذ آمن أو موارد تمويل للارهابيين ووضع أطر قانونية للمسؤولية الجنائية للارهابيين وتحسين قدراتها للرد على والتخفيف من آثار أي هجوم إرهابي والتشجيع على تبادل المعلومات الرامية إلى وأد أي محاولات للارهاب النووي.

كما يقضي الاتفاق الثاني بانضمام السعودية الى مبادرة الأمن لحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل التي تضم في عضويتها ٨٥ دولة. وتقضي هذه المعاهدة بمنع نشر اسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها في اي مكان من العالم والتي قال البيت الابيض انها تضم ايضا الدول المجاورة للسعودية.

ويتضمن الإتفاق الثالث تشكيل لجنة مشتركة لحماية البنية الأساسية للمنشآت الحيوية وللحدود لتسهيل التدريب وتبادل الخبراء والمعرفة كما تنوي السعودية وواشنطن في إطار هذه الإتفاقية إبرام إتفاق أمني يسمح بتوسيع التعاون بين وزارتي الداخلية السعودية والأمن الداخلي الأميركية.

ويقضي الاتفاق الرابع بتوقيع مذكرة تفاهم في

مجال التعاون النووي للاغراض السلمية وهو ما سيمهد لحصول السعودية على مصادر للطاقة النووية تحصل من خلالها على مواد نووية ووقود نووي آمنة لتشغيل مفاعلاتها لتضرب به السعودية مثلاً على الإلتزام بعدم الإنتشار النووي في المنطقة. وفي هذا الصدد تعهّدت الولايات المتحدة بمساعدة المملكة على تطوير موارد للطاقة النووية السلمية لاستخدامها في مجالات الطب والصناعة وتوليد الطاقة. كما إتفقا على تأسيس إطار شامل للتعاون في تطوير مصادر هذه الطاقة النووية من خلال سلسلة من الإتفاقيات التكميلية.

وفيما تبدأ مراحل تنفيذ الإتفاقيات الأمنية، وصل مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية مايكل هايدن على رأس وفد الى جده في ١٠ يونيو حيث التقى الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الدفاع، بحضور عدد من الأمراء والمستشارين. وبالرغم من أن المعلومات عن طبيعة الزيارة شحيحة للغاية، إلا أن ما يمكن إستخلاصه من الإتفاقية الأمنية السابقة، أن وكالة الإستخبارات كان شريكاً أساسياً في بناء قاعدة الملك خالد العسكرية، وقد يكون مثل هذا اللقاء جزءً من عملية مماثلة.

أسئلة ودلالات

كما يلحظ من ألفاظ الإتفاقيات الأمنية والتي جاءت عامة ومفتوحة تعيد للأذهان محتويات الإتفاقيات الأمنية السابقة التي اكتنفها الغموض، بما يخفي أسراراً خطيرة تطلب الكشف عنها نحو عقد ونصف من السنوات. فنحن هنا أمام سلاسل إتفاقيات وعقود رئيسية وفرعية بمئات المليارات من الدولارات.

السؤال الأول الذي برز في الإعلان عن

ألفاظ الإتفاقيات الأربع جاءت عامة وغامضة بما يخفي أسراراً خطيرة، ونحن أمام سلاسل إتفاقيات وعقود بمئات المليارات من الدولارات

الإتفاقيات الأمنية هو: لماذا تم الإعلان عنها خلال زيارة بوش إلى الدولة العبرية، فيما كان بإمكانه الإعلان عن ذلك في الرياض أو حتى في واشنطن أو في شرم الشيخ قبل عودته من جولته الشرق أوسطية؟ وماهي علاقة إسرائيل بمسألة الإعلان، فهل ثمة في الإتفاقيات ما يتصل بها أو يعنيها من قريب أو بعيد؟

يجد بعض المراقبين رابطاً من نوع ما بين أوضاع المنطقة وبين الدولة العبرية من جهة وبين ما يجري بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية من جهة ثانية، ويمضوا في التحليل الى أن ثمة ما يشير إلى مشروع كبير يجري الإعداد له في المنطقة بمشاركة أطراف عربية محسوبة على معسكر الإعتدال إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، يؤسس لنظام أمن إقليمي تشكل الإتفاقيات الأمنية بين واشنطن والرياض جزءً جوهرياً منه.

ما يلفت في إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش عن الإتفاقيات أنها جاءت في مدينة القدس وفي ذكرى النكبة، ولذلك دلالات دينية وسياسية خاصة، خصوصاً وأنه يأتي في إطار مشاركة بوش في الإحتفالات الإسرائيلية بإعلان الدولة اليهودية. وفيما جرى تجاهل أية إشارة إلى النكبة الفلسطينية، كانت الإتفاقيات الأمنية بين السعودية والولايات المتحدة حاضرة في تصريحات الرئيس الأميركي قبل انتقاله الى الرياض لتوقيع الإتفاقيات مع الجانب السعودي. دلالات الإعلان أنها بالمضامين الواردة في الإتفاقيات، أن لإسرائيل دوراً أساسياً في نظام أمن قليمي ولاشك أن حماية الدولة العبرية باتت جزءً من نظام الأمن الأقليمي، وقد تكون تصريحات المرشح الديمقراطي باراك أوباما حين أكد خلال كلمته في منظمة إيباك عن تطابق وجهات النظر بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على أن أمن إسرائيل جزء من الأمن الأميركي يؤسس لمعادلة أمن إقليمي جديد، وأن إعلان بوش هو تعهّد ضمني للدولة العبرية، وقد يوحي الإعلان أيضاً بأن أية إتفاقيات أمنية مع أي من دول المنطقة (سواء السعودية أو العراق) لن يكون على حساب العلاقة الإستراتيجية والمصيرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن الأولى لن تتخلى عن عنصر التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

لاشك أن ثمة ما يثير قوى إقليمية ودولية أخرى حيال هذه الإتفاقيات، كونها تؤسس لحزام إستراتيجي يستوعب الشرق الأوسط بصورة شبه كاملة ويعيد أجواء الحرب الباردة، فإلى جانب التهديد المباشر الذي تبطنه الإتفاقيات الأمنية على إيران، فإن ثمة رسالة قلق تصل الى الصين والى حد ما روسيا، حيث أن الإتفاقيات تضع الخليج بكامله تحت النفوذ الأميركي المطلق، وبالتالي فإن الصين ستخضع تحت مساومات معقدة في مسائل أمنية وتجارية وإستراتيجية في المنطقة وعلى مستوى العالم.

لابد هنا من العودة الى طبيعة الإتفاقية الأمنية التي جرت بين السعودية والولايات المتحدة سنة ١٩٧٤، أي بعد إرتفاع أسعار النفط وكان الهدف من ذلك هو إدخال الموارد المالية من النفط في الدورة الرأسمالية الأميركية، بحيث يتم استثمارها كسندات خزانة في الولايات المتحدة الأميركية. نلفت هنا الى أن الإستثمارات المالية الكويتية في هيئة سندات خزينة أميركية والتي بلغت ٤٩ مليار دولار تقريباً تم اقتطاعها بالكامل في إطار تسديد فاتورة حرب الخليج سنة ١٩٩١، أما السعودية والتي بلغت إستثماراتها في هيئة سندات الخزينة الأميركية التي تجاوزت ١٢٠ مليار دولار، ولم يبق منها سوى ٥ مليارات في نهاية الحرب، بالرغم من تسديد السعودية لجزء كبير من فاتورة حرب الخليج.

وكانت الرؤية الأميركية حيال المداخيل النفطية لدى دول الخليج تتراوح بين إطروحتين:

الأولى: كما صاغها وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر صاحب مقترح إعادة توظيف


منشآت نفطية سعودية: حماية أميركية

الرساميل في حال إرتفاع أسعار النفط، بحيث يتم التحكّم في مسار ومصير هذه الأموال، عن طريق تحويل الرساميل الخليجية الى دورة الإقتصاد الرأسمالي الأميركي عن طريق شراء سندات خزينة.

الثانية: تثمير الرساميل النفطية عبر إبرام عقود فلكية عسكرية وتجارية مدنية وإتفاقيات تعاون أمني واستراتيجي، في عملية امتصاص المردود المالي الهائل، باعطاء أولوية للشركات الأميركية في العقود التجارية في بعديها العسكري والمدني.

وهذه العملية ليست ذات مردود حيوي على السعودية، مثال ذلك شراء طائرات أواكس سنة ١٩٨٠/٨١ التي أبرمها الأمير بندر بن سلطان، وكانت وظيفة الطائرات تقديم نسختين من تقاريرها الاستخبارية واحدة للإميركيين والأخرى لإسرائيل وهو ما بدا واضحاً في قصف مفاعل تموز النووي العراقي في ٧ يونيو ١٩٨١، حين مرّت الطائرات


قاعدة عسكرية سعودية: المواجهة الأميركية مع من؟

الحربية الإسرائيلية فوق سماء مدينة تبوك في الشمال السعودي وتم تعطيل الرادارات خلال عملية التحليق الى حين الإنتهاء من مهمة قصف المنشأة النووية العراقية.

نشير إلى أن صفقة طائرات الأواكس كانت جزءً من عملية بناء ضخمة للقواعد السعودية بقيمة ستين مليار دولار والتي ستستخدم وقت الحاجة من جانب الأميركيين، حسب ستيفن أمرسون في كتابه (ذي اميركان هاوس أوف سعود). وتشمل الصفقة أيضاً برامج دفاع استراتيجية أرضية عن حقول النفط.

يقول لورانس كور، مساعد وزير الدفاع آنئذ (إن

الإتفاق يومها مع السعوديين أي قبل عشر سنوات تقريباً من غزو الكويت كان يقوم على أساس أن تشتري السعودية كميات ضخمة من السلاح الأميركي والتقنية الحديثة وتجهيز القواعد العسكرية، وفي الحقيقة نحن حصلنا على موانىء وقواعد جوية لأميركا في ذلك المكان من العالم ـ أي السعودية ـ دفعت تكاليفها بالكامل من قبل السعوديين، ومن أجل أن تستخدمها الولايات المتحدة متى احتاجت او أرادت ان تذهب الى هناك).

وحين اضطلع ديك تشيني، نائب الرئيس الحالي، بمهمة بناء القواعد التحتية العسكرية السعودية بحجة مكافحة إيران ولغرض الاستخدام الأميركية ركّز على موضوع بناء الموانىء البحرية العسكرية، حيث قامت الولايات المتحدة بتجهيز نحو عشرة من الموانىء العسكرية. أما قاعدة الملك خالد على الحدود العراقية فقد تكفّلت ثلاث جهات ببنائها (المخابرات المركزية، وسلاح الهندسة الأميركية، ووكالة الأمن الوطني)، بكلفة ثمانية مليارات دولار.

وبحسب بحث طويل قام به محرر (الواشنطن بوست) أرمسترونغ بعد عشر سنوات من تاريخ عقد صفقة الأواكس، بهدف البحث في مواضيع التسلح السعودي، وحسب دراساته فإن ما صرف خلال ١٢ عاماً أي حتى ١٩٩٢، يبلغ في أقل تقدير ١٦٠ مليار دولار، بينها ٩٥ مليار دولار على السلاح، و٦٥ مليار دولار على البنية العسكرية التحتية، وغطت تلك النفقات تسعة موانىء عسكرية ضخمة، وتم تقسيم المملكة الى خمس مناطق تدار من موقع واحد، مئات من المقاتلات الأميركية، قواعد عسكرية متعددة، مع تحصينات سرية ضد الهجوم النووي، عشرات من المدرّجات لهبوط الطائرات وغيرها في كل انحاء المملكة.

الإتفاقيات الجديدة ستخضع لذات الشروط، حيث تمكّن الولايات المتحدة من السيطرة بصورة شبه كاملة على دورة الرأسمال الوطني لخدمة أغراض إستراتيجية، من بينها بناء قواعد عسكرية وبحرية في أجزاء مختلفة من الجنوب الشرقي، والشمال الشرقي، وبيع السعودية صواريخ باتريوت وطائرات عسكرية متطوّرة بحجة مواجهة المقاتلات الإيرانية.

تؤسس الإتفاقيات لمرحلة إضطراب في المنطقة والعالم، ومحلياً ستعود الكرّة عجزاً مزمناً في الميزانية وظواهر تطرف دموية

بشأن الإتفاق الخاص بالنفط، تلزم السعودية توفير كميات كافية لتغطية احتياجات السوق النفطية، وقد أملى ذلك على السعودية تطوير منشآتها للوصول الى مستوى من الإنتاج المطلوب أميركياً. نشير الى أن دعوة السعودية الى مؤتمر في الرياض لمناقشة زيادة أسعار النفط هذا الشهر، وتندرج هذه الدعوة في سياق مقتضى الإتفاقية الخاصة بالبترول، أي العمل على ضبط الأسعار وتوفير كمية كافية للنفط في الأسواق الأميركية.

الأمر الآخر في هذه الإتفاقية يتعلق بالإستثمارات في مجال اكتشاف وانتاج النفط والغاز، حيث تعطي الشركات الأميركية أفضلية. نشير الى أن الإتفاقية السابقة المبرمة سنة ١٩٧٤ تقضي بتزويد السعودية بكميات نفطية للمخزون النفطي الأميركي الإحتياطي بأسعار تفضيلية، أي غير خاضعة لمعادلة العرض والطلب.

في هذا السياق ترد أنباء عن دعوات سعودية وأميركية من أجل خصخصة شركة أرامكو لفتح مجال التنافس والاستثمار الأجنبي بما يسمح للشركات الأميركية بالعودة الى السوق النفطية السعودية ولكن بشروط مختلفة، أي بنسبة غير المقررة سابقاً، وقد تقدم الحكومة السعودية على هذه الخطوة في السنوات القريبة القادمة.

الإتفاقية الخاصة بالنفط تلزم السعودية باعتماد الدولار كعملة وحيدة في عمليات البيع والشراء، وأن يتم تثبيت الربط بين الريال والدولار، وهذا يعني الارتهان المالي والنفطي والمالي وأخيراً سياسياً للولايات المتحدة.

وبصورة إجمالية، فإن التحليل العام لمحتويات وأبعاد الإتفاقيات الجديدة تضع السعودية في سياق خطة إستراتيجي أميركية للسيطرة على المنطقة بصورة تامة، وقد يمضي زمن طويل قبل أن تتبين آثارها الأمنية والإقتصادية والإستراتيجية وهي تؤسس لمرحلة إضطراب في المنطقة وربما العالم، وستعود الكرّة مرة أخرى بعد سنوات عجزاً في الميزانية العامة للدولة، وتداعياتها على برامج التنمية (البطالة والجريمة)، والأخطر أن هذا النوع من الإتفاقيات يغذي نزعات التطرف.

(اليمامة) تطير بمسؤولين بريطانيين في أميركا

صدرت مذكرة إحضار في الولايات المتحدة ضد المدير السابق لوكالة تصدير السلاح البريطانية بتهمة الرشوى والفساد في صفقة السلاح بين شركة بي أيه إي سيستمز والسعودية بقيمة ٤٣ مليار جنيه إسترليني. ألن غاروود، وهو مدير التطوير التجاري في بي أيه إي، الذي قدّمت إليه مذكرة إحضار في أواخر مايو الماضي، وهو المدير التنفيذي الثالث في الشركة نفسها المستهدف من قبل وزارة العدل الأميركية. وكانت الأخيرة قد توصّلت إلى غاروود وهو يقوم بتبديل الطائرة في ميامي.

وقبل ذلك بأيام، بحسب صحيفة الجارديان البريطانية في الخامس من يونيو كانت وزارة العدل الأميركية قد أصدرت مذكرة إحضار بحق المدير التنفيذي في بي أيه إي مايك تيرنر والسير نايجل رود، المدير غير التنفيذي حال وصولهم الى الأراضي الأميركية.

وحتى العام الماضي كان غاروود يقود فريقاً مؤلفاً من ٦٠٠ موظفاً في منظمة تصدير الخدمات الدفاعية في وزارة الدفاع البريطانية، حيث عمل على مشاريع تشمل صفقة العام لبيع المقاتلة الأوروبية تايفونز الى السعودية.

وقال ناطق بإسم شركة بي أيه إي بأن الشركة أكّدت بأن وزارة العدل الأميركية قد أصدرت عدد من مذكرات إحضار إضافية في الولايات المتحدة بحق موظفين في شركة بي أيه إي سيستمز المحدودة وشركة بي أيه إي سيستمز (وهي شركة أميركية مساندة)، كجزء من التحقيق الجاري، الذي تقوم به وزارة العدل الأميركية بخصوص قصة رشى قدّمتها بي أيه إي لمسؤولين سعوديين للفوز بعقود بيع أسلحة اليمامة.

مصادر بريطانية تتابع قضية التحقيق في ملف اليمامة داخل الولايات المتحدة ذكرت بأن رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بندر بن سلطان والذي حصل على ملياري دولار من العمولات المدفوعة من قبل شركة بي أيه إي، يواجه صعوبات قانونية داخل الولايات المتحدة وقد تطاله مذكرة احضار مماثلة في حال دخوله الأراضي الأميركية.



وكانت وزارة العدل الأميركية قد اتخذت تدابير قانونية ببعض ممتلكات وأرصدة الأمير بندر قبل عدة شهور الأمر الذي اضطره لعرض أرض له في ولاية كاليفورنيا للبيع وكذلك قصره الفاره، كما صدرت مذكرة قانونية تمنعه من التصرّف بأمواله داخل الولايات المتحدة أو تحويل أرصدته للخارج إلى حين الإنتهاء من التحقيق، وقد طلب من مؤسسة محاماة أميركية للقيام بمهمة الدفاع عنه ومتابعة تطوّرات القضية. ومنذ بدء التحرّك الفعلي لوزارة العدل الأميركية ضد مدراء ومسؤولي شركتي الدفاع الأميركية والبريطانية والأمير بندر يتحاشي السفر للولايات المتحدة للحيولة دون مواجهة العدالة.

هل هزمت القاعدة في السعودية؟

محمد الأنصاري

يتخوّف الخبراء بأن جبهة جديدة بدأت تتشكل لجماعة القاعدة مع تبدّل إهتمام الأخيرة من العراق الى مواقع أخرى قد يكون من بينها الصومال وشمال أفريقيا واليمن، والتي تكون مواقع تخصيب وحواضن نموذجية لعناصر جديدة تلتحق بالتنظيم وتتأهب في مرحلة لاحقة لعبور الحدود الجنوبية والبدء بمرحلة جديدة من العنف، خصوصاً حين تنتشر أنباء عودة الأميركيين بوتيرة أقوى مما كانت عليه في المراحل السابقة.

يقول خبراء آخرون بأن الكلام عن هزيمة استراتيجية للقاعدة يعتبر ساذجاً. يأتي ذلك بعد أسبوعين من تصريح لرئيس جهاز الاستخبارات الأميركية (سي آي أيه) الجنرال مايكل هايدن، الذي قال في مقابلة بأن القاعدة واجهت (هزيمة شبه إستراتيجية) في العراق. بالنسبة لمراقبين كثر فإن هذا التصريح يعتبر مثيراً للدهشة كونه يأتي بعد عام من التقييمات للمخاطر التي يفرضها زعيم القاعدة أسامة بن لادن. في الواقع، مصادر أمنية مستقلة تعارض هذا التقييم، وتضعه في سياق خطط أميركية جديدة في المنطقة.

ليس هناك من يختلف على حقيقة أساسية بأن القاعدة فقدت ثلاثة من قياداتها الأساسيين في ملجأهم في المناطق القبلية في باكستان، ولكن مازالت القيادات الأساسية مثل ابن لادن وأيمن الظواهري وعشرات من المصريين والليبيين على قيد الحياة.

الدليل على مشاكل القاعدة في العراق لا شك أنه وازن ومقنع. فقد ضربت بصورة قاصمة من قبل قوات الصحوة المؤلفة من المقاتلين السنة في العراق. وكالات الإستخبارات الغربية تقدّر بأن عدد المقاتلين الأجانب الذين يأتوا الى العراق إنخفض الى عدّة أفراد شهرياً، وأن الحدود مع سوريا أصبحت الآن من الصعب عبورها.

ويشير المراقبون للوضع العراقي الى الضائقة المالية التي سبّبها إعتقال المتعاطفين مع القاعدة في السعودية، يضاف إليها الخلافات حول رخص الكحول وصعوبات تجنيد الأشخاص المناسبين. في مايو الماضي، كشفت دراسة قام بها موقع متعاطف بأن ٩٤ بالمئة من العمليات إنخفض خلال عام. وفيما تبنّت الدولة الإسلامية في العراق ٣٣٤ عملية في نوفمبر ٢٠٠٦، ولكنها بعد عام ـ أي ٢٠٠٧ ـ لم تتبن سوى ٢٥ عملية. فقد انخفضت العمليات من ٢٩٢ في مايو ٢٠٠٧ الى ١٦ عملية في منتصف مايو الماضي.

وبالرغم من أن الجماعات السلفية المتشددة تلجأ إلى إعادة إنتاج بعض (الكليبات) القديمة للإيهام بأنها مازالت ناشطة على الساحة العراقية، إلا أن ذلك لا يخفي الأزمة التي تواجهها، فليس لديهم ما يقولونه حول العراق، فالمواد الدعائية المبثوثة على شبكة الإنترنت ليست مقنعة، ولا تخدم سوى غرضاً واحداً يتمثل في القول بأننا مازلنا موجودين على قيد الحياة. وهناك من يتحدث بأن القاعدة بدأت في إعداد مناصريها للإعلان عن الفشل في العراق.

بات ينظر الى القاعدة على أنها تتوارى بصورة دراماتيكية بفعل الإنتقادات الشديدة من قبل علماء المسلمين لأيديولوجية التكفير ونبذ قتل المسلمين الأبرياء. مشاركون في (الحوار المفتوح) الذي عقده أيمن الظواهري مؤخراً على مواقع إسلامية قارنوا بين الأداء السلبي لتنظيم القاعدة وبين النجاحات التي حققتها حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان.

وفيما واجهت القيادة المصرية في تنظيم القاعدة ممثلة في أيمن الظواهري تحديات من قبل السيد إمام الشريف، مؤسس الجماعة الجهادية في مصر، كان علماء سعوديون سلفيون نافذون قد ساعدوا على تقويض الأسس الأيديولوجية للقاعدة. ولكن إلى أي حد يمكن لمناظرات من هذا النوع أن تؤثر على العناصر المتشددة في التنظيم خارج مصر والسعودية يصبح سؤالاً كبيراً، خصوصاً وأن مصادر أمنية أوروبية تقول بأن لا دليل على أن القاعدة تخسر نفوذها بين الجماعات المستهدفة، بالرغم من فقدانها مجموعة من القيادات، ولكن ذلك لن يؤثر على قدراتها العامة في المدى البعيد. وقد ينقل القاعديون ثقلهم القتالي الى أفغانستان حيث تعجز قوات الناتو عن حسم المعركة هناك.

السؤال هنا هل (غسلت القاعدة (يدها) من السعودية، بحيث لم تعد قادرة على التجنيد والعمل العسكري، حيث لم تسجّل خلال العام الحالي حتى حوادث أمنية صغيرة؟

مصادر إستخبارية غربية تقول بأن ثمة قلقاً حول تأثير التداعيات الكامنة المحتملة حيث يشجع قادة القاعدة مناصريهم في باكستان و(ساحات) القتال في العراق وأفغانستان للعودة الى بلدانهم. نشير إلى أن ليس هناك من يوافق على الرأي العام بأن القاعدة عانت من (هزيمة وشيكة) في السعودية، بالرغم من برنامج مناهضة التطرف الذي صمّمته السعودية لاحتواء المقاتلين العائدين.

ولكن المخاوف تتنامى حول القاعدة في اليمن، الدولة الضعيفة والقبلية الواقعة على تخوم الجزيرة العربية، والتي يخشى أن تستخدمها كباب خلفي جديد وكمنفذ عبور للقيام بعمليات لوجستية وقتالية لاحقة في السعودية، كما جرى في سنوات لاحقة.

نلفت الى الزيارة التي قام بها رئيس الأركان السعودي الفريق صالح المحيا الى اليمن الشهر الماضي، تناول موضوعات مختلفة من بينها القتال بين القوات اليمنية وأتباع عبد الملك الحوثي في منطقة صعدة، الواقعة على الحدود السعودية، والتي تمثّل أحد المنافذ السهلة لتهريب السلاح. إلا أن ثمة موضوعين رئيسيين كانا مدرجين على جدول أعمال الجانبين: الحادثة المروّعة التي قضى فيها عدد من اليمنين حرقاً على أيدي حرس الحدود السعودية، وردود الفعل اللاحقة من بينها مقتل الملازم عبد الله الشمراني من حرس الحدود السعودية من قبل عناصر يمنية، كرد فعل على مجزرة المواطنين اليمنيين.

الموضوع الأبرز في المفاوضات الأمنية السعودية ـ اليمنية كان يدور حول احتمال عودة عناصر القاعدة الى اليمن والتي تخشى السعودية أن تترك آثارها المباشرة على أوضاعها الأمنية، في ظل الاستعدادات الجارية لتنفيذ الإتفاقيات الأمنية. وفيما تحدّثت تقارير إعلامية يمنية بأن الجانب السعودي بحث مع نظيره اليمني آليات التنسيق العسكري للقضاء على التمرد في صعدة، إلا أن البحث تركز بدرجة كبيرة على خطر عودة القاعدة بشكل كبير الى اليمن. نشير الى أن اليمن كانت في ذروة العمل المسلح داخل المدن السعودية في الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ تمثل منفذاً أساسياً لعمليات لوجستية للتنظيم، ولم تنجح السلطات السعودية في إغلاق هذا المنفذ.

نشير الى أن أسواق السلاح اليمنية القريبة من الحدود السعودية تحفل بأنواع مختلفة من الأسلحة بمختلف الأنواع، مثل الكلاشينكوف بمختلف انواعه (الروسي والاسرائيلي والليبي) وجي ـ ٣ الروسي والرشاش البلجيكي والرشاش الكندي والمسدسات مثل أقلام وأبو محالة والساكتون الناري، إضافة الى القنابل اليدوية والرصاص المتفجر والبارود الأسود والمتفجرات التشكيكية.

حوار تديره الوهابية فاشل!

لماذا لا ينجح الحوار في السعودية؟

محمد السباعي

يشعر كثيرون بالأسى لجهود الملك عبد الله الذي يسعى جهده للوصول الى أصدقائه الغربيين بإبلاغهم رسالة واضحة بأنه ليس ضد التقدّم والإصلاح، وكأنه يريد منهم أن يقفوا معه وانتظار ما يقوم به من مبادرات في هذا الصعيد. فالرئيس الأميركي جورج بوش قرر أن ينهي عهده غير المأسوف عليه بتسجيل موقف من حلفائه المعتدلين حين طالبهم من شرم الشيخ في مايو الماضي بإدخال إصلاحات جوهرية في أنظمة الحكم. لم يعكس المطلب ارتياحاً لدى حلفائه، وإن تلقاه البعض منهم على الأقل باعتباره إشارة واضحة على أن ثمة سخطاً مازال يلبّد العلاقات مع الغرب، ما يتطلب عملاً إضافياً من أجل تبديل الصورة السائدة عن دول محكومة بنمط في الحكم غير متطابق مع التحوّلات العالمية ولا حتى مع القيم الليبرالية، وهو ما يتسبب في إحراج قادة الغرب على الدوام، في ظل تدهوّر متواصل في أوضاع حقوق الإنسان وفي مسيرة الإصلاح السياسي. إلا أن السعودية تبدو مرتاحة هذه الأيام في علاقتها مع واشنطن بعد أن أعادت بناء تحالف إستراتيجي تتصاغر التحالفات السابقة أمامه.

مبادرات الملك عبد الله في الحوار الإسلامي والحوار بين الأديان لم تحقق حتى الآن خرقاً حقيقياً، بالرغم من التصريحات الحوارية التي يستعملها في التعبير ضمن مناسبات كهذه، فقد شدّد مثلا على أهمية الإستماع لمختلف الآراء، وتحدّث عن أرضية مشتركة، وقيم متبادلة، كسبيل لتطوير صورة إيجابية عن الإسلام. ولكن كيف يكون ذلك؟ إن مجرد القول بأن الهدف النهائي للحوار هو لتجميع الناس في مكان واحد ليس سوى عملية تقنية محض، ما لم ينتج التجمع رؤية شاملة ذات بعد قانوني ملزم يملي على الدولة تطبيق تلك المفاهيم الحوارية وتأطيرها بصورة قانونية، إذ لا يمكن لتلك المفاهيم أن تترسخ وتحظى بصدقية ما لم تتوقف أو تلغي تلك الفتاوى الدينية التكفيرية ضد المسلمين الآخرين أولاً وضد أتباع الديانات الأخرى، بالنظر الى أن التكفير مقدّمة لممارسة العنف والقتل.

سيواجه الملك عبد الله في سياق إحتفاليته الحوارية نقداً قاسياً من المتضررين، فالحرية الدينية وإضطهاد الأقليات المسيحية في بلدان ذات غالبية مسلمة تعتبر موضوعاً ملتهباً أمام الفاتيكان، حيث لم يساعد في إقناع البابا، الذي زاره الملك عبد الله ذات مرة في نوفمبر الماضي، بأن الأمور تسير للأمام وليس للوراء.

فالمسيحيون كانوا دائماً في حالة قلق بأن المسلمين مصمّمون على السيطرة على العالم وهو ما ألمح إليه المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في كلمته في اليوم الإفتتاحي لاجتماع العلماء المسلمين في مكة الشهر الماضي.

كان يفترض في المؤتمر أن يعكس وجهة نظر الإسلام في كيفية التعايش بين أتباع الأديان المختلفة مع بعضهم دون إكراه أحدهم الآخر، سواء بسبب حكومتهم أو لأن قيادتهم الروحية قالت لهم بذلك. وإذا كان المفتي العام، أعلى سلطة دينية في البلاد، يدعم برنامج التقارب الذي يقوده الملك عبد الله وذلك مؤشر إيجابي، إلا أن ثمة معوّقات خطيرة في طريق هذا البلد.

لم يعلن الملك على الملأ أياً من العلماء يدعم مبادرته في الحوار بين الأديان، وإن وجود رئيس تشخيص مصلحة النظام الشيخ رفسنجاني على نفس المركب فإن ذلك لن يخدم قضيته في بيئة خصامية مع الشيعة، فهناك علماء كثر في الوسط الوهابي يكرهون الشيعة، وخصوصاً النموذج الشيعي الإيراني.

فإلى من يمكن الملك أن يرجع من العلماء لدعم مبادرته الحوارية، باستثناء الظهور الإحتفالي للمفتي العام واللغة المفتوحة على تفسيرات عدة غير مؤطّرة بمعانٍ محددة فضلاً عن دلالات قانونية يمكن أن تحملها خطابات دينية سواء كانت من المفتي أو الشيخ سلمان العودة الذي ألقى ورقة عن التعايش بين المعتقدات، بما حملته من دلالات غير خافية على أن التعايش ليس أكثر من وقف إطلاق نار بين المعتقدات، وليس إقراراً بحق المعتقدات على البقاء والممارسة من الأتباع.



مؤتمر حوار المذاهب في مكة

وفيما يبدو، فإن تعايشاً بين الأديان أو الحوار فيما بينها يبدو مرحلة متقدّمة جداً في مسار سعودي طويل لا يبدو أن قطعه سهلاً في بلد تفتقر الى بنية ثقافية تحتية تسمح بالاضطلاع بأدوار متقدّمة من هذا القبيل. وبالتالي، ليس هناك حوار في هذا البلد غير المتسامح، والدوغمائي وغير المرن، طالما أنه يمارس على الأرض أضداد الحرية. إذ كيف يمكن القبول بالإختلاف، وفي الوقت نفسه يصبح سبباً للإضطهاد الديني، والكراهية، والقمع، والحرمان.

الخلوة غير الشرعية!

كلما خضعت مصداقية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للمسائلة والتشكيك، أقدمت على القيام بتدابير وممارسات تثبّت مبرر وجودها ومشروعية بقائها ودورها.

قصص (الخلوات غير الشرعية) تزايدت بوتيرة متسارعة منذ أن بدأت المطالبة بتقليص صلاحية أو حتى إلغاء هذه المؤسسة التي تحوّلت الى مصدر شقاء للمجتمع، متجاوزة الوظيفة التربوية الى مجرد نموذج رديء من (شرطة الآداب).

في مايو الماضي، شهدت البلاد موجة من الغارات على خصوصيات الأفراد تحت عنوان (الخلوة غير الشرعية) من قبل رجال الهيئة. فقد تم الحكم على أستاذ علم النفس في مكة الدكتور محمد علي أبو رزيزه، بالسجن لمدة ثمانية شهور و١٥٠ جلدة بعد أن تم القبض عليه متلبساً في (خلوة غير شرعية) في مقهى عام، حيث جرى اعتقاله من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد وجّهت له تهمة مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية الواردة في موضوع الخلوة، والتي تملي على المرأة عدم اللقاء مع رجل من غير المحارم.

وكان البروفسور أبو رزيزه قد أرجع هذه العملية الى خلافات شخصية مع رجال الهيئة الذين قاموا باعتقاله، وهم من طلابه السابقين. وفي ردّه للتهمة قال أبو رزيزه بأنه طالب المرأة بأن تصحب معها محرماً خلال لقائه معه، وبالرغم من تعهّدها بالقيام بذلك إلا أنها كانت بوحدها حين وصولها. وفيما لم تظهر معلومات عن مصير المرأة منذ وقوع الحادثة، فإن منظمة العفو الدولية طالبت السلطات السعودية بالإفراج عن البروفسور وذكرت في بيانها (يجب على السعودية وقف التحقيق غير المبرر مع أشخاص مثل هؤلاء، ونريد أن نرى نهاية تامة لمعاقبة الناس في المملكة بتهمة (الخلوة).

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة (الوطن) السعودية في في الأول من يونيو بأن شاباً سعودياً ينتظر نتائج تحقيق لجنة تم تشكيلها من مندوب إمارة حائل وآخر من هيئة التحقيق والادعاء، وثالث من الشرطة إضافة لهيئة الأمر بالمعروف، وذلك للكشف عن ملابسات قضية إختلاء ذلك الشاب البالغ من العمر ٢٣عاماً مع سيدة عجوز تجاوزت الـ٧٥ عاماً زعم أنها أمه من الرضاعة.

ووفقا لمدير فرع هيئة الأمر بالمعرف في منطقة حائل الشيخ سليمان بن عبدالله الرضيمان فإن مركز هيئة الشملي (١٧٠ كيلو مترا جنوب حائل) تلقى بلاغاً خطياً عن قيام شخصين بالدخول على إحدى النساء والإختلاء بها. وأمام ذلك تم توجيه دورية الهيئة للموقع فشاهدت رجلين يخرجان من بيت المرأة، تم القبض عليهما وتسليمهما لشرطة الشملي للتحقيق معهما.

وقال الشاب المتهم 'فهد' (٢٣ عاما) إن المرأة هي والدته بالرضاعة وزوجة خاله في نفس الوقت وأنها اتصلت به طالبة منه إحضار خبز لها نظراً لعدم مقدرتها على ذلك، وأردف: (اتصلت بصديقي هديان بن زبن الذي كان ماراً بالصدفة وأوصلني بالخبز إليها نظراً لعدم وجود سيارة معي في وقتها وبعد أن أعطيتها الخبز دخل رجلا الهيئة (حامد العوينان وفرحان جريبيع) اللذان إدعيا في البداية أنهما من الجمعية الخيرية، وأنهما يريدان الوقوف على حالتها المعيشية وبعد خروجنا من عندها وفي الطريق تم القبض علينا من قبلهما وتم إرسالنا للشرطة التي احتجزتنا).

أما هديان بن زبن (٥٠ عاما) الذي قام بإيصال المتهم الأول (فهد) إلى منزل المرأة لإعطائها الخبز: (إنه وبعد خروجنا من البيت وعلى بعد ٢٠٠ متر تمّ إيقافنا من قبل الهيئة وكانوا ملثمين وأكثر من ستة أشخاص ليطلبوا منا الركوب معهم بسيارتهم وعندما طلبنا منهم الأوامر القاضية بذلك قالوا تجدونها بالشرطة وتم تسليمنا للشرطة التي احتجزتنا طوال تلك الليلة دون سبب واضح لذلك).

وقال متعجبا: (أنا أبلغ من العمر خمسين عاما والعجوز تبلغ من العمر الخامسة والسبعين والولد إبنها من الرضاعة وزوجة خاله فأين الخلوة غير الشرعية من ذلك ولماذا لم تتثبت الهيئة من هذا الأمر قبل إقدامها عليه).

عفواً رئيس سابك . .عجزت أبلعها!

محمد الرطبان

منذ أيام، أجرت صحيفة (عكاظ) حواراً مع رئيس مجلس إدارة سابك الأمير سعود بن عبدالله آل سعود، وممّا قاله في هذا الحوار:

(كشف أن منزله الذي يقوم ببنائه حاليا توقفت عملية الإنشاءات فيه لأنه لم يتم العثور على حديد منذ ٤٠ يوما، مما يؤكد أن المشكلة يعاني منها الجميع. وقال إن الأسعار في المملكة تعتبر أقل الأسعار على المستوى الخليجي والإقليمي، وألقى باللائمة على وزارة التجارة في مراقبة الأسعار وأنها يجب أن تقوم بدورها في ثبات الأسعار).

ولا بد أن رئيس مجلس إدارة سابك عندما أدلى بهذه التصريحات للزملاء في (عكاظ) يعلم أن كلماته ستمر على أطياف مختلفة من المواطنين، وهناك من سيقبلها، وهناك من سيرفضها، وهناك من سيصدّق، وهناك من سيختلف ويشكّك، وهناك من سيبتسم بصمت (خاصة على حكاية الأربعين يوماً)! وأجزم أنه سيتعامل برحابة صدر مع كل ردود الفعل الشعبية على حواره.. وإلا لما قبل بإجرائه من الأساس.

هذه بعض ردود الفعل (المتخيّلة) على هذا التصريح:

(١) رئيس مجلس إدارة سابك، ورئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ويتوقف بناء منزله ٤٠ يوماً بسبب نقص الحديد.. إذن أنا كـ (مواطن) من الطبيعي أن يتوقف بناء منزلي ٤٠ سنة!

(٢) مشكلة بيت رئيس مجلس إدارة سابك عدم توفر الحديد.. مشكلة بيتي عدم توفر السيولة!

(٣) (الأسعار في المملكة تعتبر أقل الأسعار على المستوى الخليجي والإقليمي)! لماذا هذا الإصرار على أن أشياءنا هي الأفضل والأجمل والأطول.. وكل ما يأتي على وزن (أفعل).. ألا ننظر حولنا؟ أم أننا ننظر ونرى ونظن أن (المتلقي/ المواطن) لا يرى ما نراه؟.. وأنه ما يزال يتلقى المعلومة من القناة الأولى والصحيفة الرسمية؟!

(٤) المسؤولون ـ حفظهم الله ورعاهم ووسع صدورهم علينا ـ كيف يتخيلون (المتلقي) عندما يقدمون مثل هذه التصريحات؟!

(٥) أعلن أمام الملأ وأنا بكامل قواي العقلية بأنني أتعهد لرئيس مجلس إدارة سابك بتوفير ما يحتاجه منزله بنصف مدة انتظاره (٢٠ يوما على أبعد تقدير) وذلك لأنني أعرف (واحد من الشباب) يعرف واحد ثاني، إبن خالته موزع حديد.

(٦) ما علاقة وزارة التجارة برفعكم للأسعار؟ أم أنكم في (سابك) منزعجون لرفعكم للأسعار دون أن تنتبه لكم وزارة التجارة؟ ثم إنني كمواطن (غاسل يدي) من هذه الوزارة منذ تصريحها الشهير، والذي طالبتني فيه كمواطن بأن (أغيّر عاداتي الغذائية) ومن يومها وأسعار (التبن) بارتفاع مستمر. ثم يا سيدي أنتم في (سابك) رأس مالكم ٩ مليارات. كيف استطعتم خلال عام أن تصل أرباحكم إلى ٢٧ مليار؟! ومن جيب من أخذت هذه المليارات؟ هذا قبل ارتفاع الأسعار.. ترى كم ستصبح أرباحكم خلال هذا العام؟

(٧) أخطاء مطبعية: هذا الكلام (سابك) لأوانه.. ويقول المثل: الدنيا (سابك) ولاحق.

(٨) أشكر رئيس مجلس إدارة سابك لسعة صدره، وتقبله للرأي المختلف معه: (يعني أني ذكي وأريد أن أمرر المقال بالسطر السابق)!

صحيفة (الوطن) - ٣١ مايو ٢٠٠٨

أكثر من خمسة ملايين فقير في السعودية

غضب يعصف بالشارع السعودي وانفجارات عنف محتملة

محمد قستي

منذ عام، وحديث الناس يدور حول (غلاء الأسعار) خاصة المواد الغذائية.

وقبلها كان الحديث عن (انهيار سوق الأسهم) السعودي والذي حوّل أعداداً غفيرة من الطبقة الوسطى الى الطبقة الفقيرة والمسحوقة.

وقبلها كان الحديث يدور حول (البطالة) المتفشية في بلد يوجد به ٩ ملايين عامل أجنبي، في وقت أجازت فيه وزارة العمل العام الماضي استقدام مليون وسبعمائة ألف عامل وعاملة أجنبية فقط!

وقبلها كان حديث الناس عن سوء الخدمات التي تقدمها الدولة مثل انقطاع الكهرباء وعدم توفر المياه الصالحة للشرب، وظهور أمراض جديدة غير معروفة، ووفاة مئات من المواطنين بأمراض تم قبرها في كل دول العالم.

وقبلها كان حديث المجالس يدور حول (الفقر) الذي تفجّر الحديث عنه بعد زيارة الملك عبدالله، وقد كان حينها ولياً للعهد، لبعض الأحياء الفقيرة في العاصمة السعودية وذلك في نوفمبر ٢٠٠٢.

وهكذا.. في كل يومٍ هناك مشكلة جديدة تنسي المواطن السعودي ما قبلها.

كل المشاكل تحمل عنواناً واحداً هو (الفقر) الضارب أطنابه في بلد التريليونات من الدولارات والحسابات الفلكية للدولة وللأمراء على حدّ سواء!

كان الحديث عن البطالة يقول بوجود نحو مليون عاطل عن العمل، وبينهم خريجي جامعات من الصنفين.

والحديث عن الفقر، الذي شكل ولي العهد لجنة لمكافحته سميت (لجنة مكافحة الفقر) يقول مديرها بأن ٣٠٪ من المواطنين السعوديين (عام ٢٠٠٣) يعيشون (تحت خط حدّ الفقر). وأن المملكة بحاجة الى ٢٠ سنة لإيقاف تمدّد الفقر الى شرائح اجتماعية جديدة.

الثلاثين بالمائة تلك كانت تعني أربعة ملايين وثمانمائة ألف مواطن يعيشون تحت مستوى الفقر.

في حين أشارت تقديرات أخرى الى أن عدد الفقراء في السعودية بلغ نحو ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف مواطن، أي حوالي ٢٠٪ من السكان حالياً (١٧ مليون نسمة)، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين (٧٥٪ منهم) يعيشون أزمات قروض طويلة الأجل!

اليوم لا بدّ وأن يكون الرقم قد زاد، بمستوى زيادة دخل الدولة من إيرادات النفط المرتفعة.

يا للسخرية!

فبعد أزمة سوق الأسهم، تحولت شريحة كبيرة من مستوى الطبقة الوسطى الى مستوى الفقر والمديونية. ثمانية ملايين محفظة أصاب الكثير منها الإفلاس، وخلّفت الى جانب الفقراء، عدداً غير قليل من المرضى النفسيين والمعوقين والمشوهين والمجانين فضلاً عن أولئك الذين أقدموا على الإنتحار ورحلوا عن الدنيا (لاحظ أن عدد المنتحرين سنوياً في السعودية في ازدياد مهول وصلت الزيادة حسب الإحصاءات الرسمية التي لا تعنى بكل المنتحرين الى ١٦٤٪ لعام ٢٠٠٦ بالقياس الى ما قبله).

الحكومة تزعم أن عدد الفقراء أكثر من مليون ونصف فقط، أي في حدود ٩٪ من مجموع السكان (١٦ مليون نسمة). لكن هذا الرقم لم يقنع أحداً حتى الآن، فالجميع يتحدث عن أضعاف هذا الرقم، ولا يثق بأرقام الحكومة التي يهمها تقليص الرقم وضغطه الى الأقل، خاصة وأن أرقامها غير مبنيّة على (إحصاءات) وإنما (تقديرات)!

والآن هناك الغلاء، فقبل أن يتحوّل الى أزمة عالمية، الى حدّ تتوقع معه منظمة الفاو أن هناك دولاً كثيرة في العالم ستجتاحها الأزمات والعنف الإجتماعي والسياسي بسبب الفقر.. قبل أن يصبح الغلاء ظاهرة عالمية، كان ظاهرة خليجية بامتياز. دول الخليج الأخرى خففت وطأة الغلاء عن كاهل مواطنيها، بمضاعفة الرواتب أحياناً، ومحاولة السيطرة على الأسعار، وتخفيف الضرائب أو الغائها، وهناك محاولات شطب الديون كما هو في الكويت، وفي الدول الأقل إمكانية كانت الرواتب في أقلها قد زيدت بنسبة ٥٠٪. أما في السعودية، فقد زيدت الرواتب بخمسة بالمائة فقط، فتصاعدت حمّى الأسعار والتضخم الى مديات غير مسبوقة في تاريخ السعودية الإقتصادي.

هذا الغلاء المترافق مع أزمة البطالة والإسكان (الذي يعتبر أحد أهم اسباب الفقر) حيث أن نحو ٧٠٪ من المواطنين يعيشون في بيوت مستأجرة أوصل المواطنين الى القاع تقريباً، وظهرت أزمة أفواه غرثى (جوعى) حقيقية في كل المناطق السعودية بما فيها العاصمة الرياض نفسها. ومع استفحال أزمة التضخم والغلاء، التي بشر بها وزير المالية السعودي، ظهر بين الوزراء من يقول (مثل وزير الشؤون الإجتماعية في فبراير الماضي) بأن الحكومة قضت على الفقر (المدقع) عام ٢٠٠٦ وبقي فقر ما دونه! ويقصد الفقر المطلق. في حين كان خالد القصيبي وزير الإقتصاد والتخطيط يتوقع أن الحكومة ستقضي على الفقر المدقع في عام ٢٠٠٩. هذا التوقع كان قبل تصاعد أزمة الغلاء الأخيرة التي لازالت في تصاعد.



الملك يكتشف الفقر: ماذا بعد؟!

الغضب الشعبي في المملكة وصل حدوده العليا، وقد ينفجر عنفاً!

وأهم مسببات الغضب ليس ارتفاع كلفة المعيشة وتزايد أزمات البطالة والإسكان والخدمات، وتهلهل مؤسسات الدولة عامة. ليس هذا فحسب، وإنما زاده بلّة أن الدولة جنت إيرادات من النفط


مواطن رفع رأسه لأنه سعودي مسعود!

مرتفع السعر بحجم لم تجنه في تاريخها كله. فكيف مع مدخول مليار وثلاثة مائة مليون دولار يومياً (١٠ ملايين برميل نفط بمعدل ١٣٠ دولاراً للبرميل) يتكاثر عدد الفقراء في المملكة بنسبة متوحشة لتشمل ما يقرب من نصف السكان؟!

كيف سمح النظام بتآكل أساس الإستقرار الإجتماعي والسياسي، حين تقلصت وتآكلت الطبقة الوسطى وتحول كثير من المنتمين اليها الى خانة الفقر؟!

كيف تقنع شعباً يعيش على بحيرة نفط، وهو لا يجد قوته أو يكافح من أجل تحقيقه؟

وكيف تقنعه بأن حكومته تفعل ما بوسعها وأنها حكومة نظيفة ذكية واعية حكيمة مؤمنة جداً؟!!

لا تريد الحكومة معالجة غلاء المعيشة بتعديل سعر عملتها مقابل الدولار أو عدم ربطها به. فلو خفضت قيمة الدولار بشكل صحيح معادل للريال لما وصل الى ثلاثة ريالات وليس ٣.٧٥ ريالاً. ولو فعلت وفكت الحكومة ارتباط عملتها بالدولار، لانخفضت أسعار المواد الغذائية وغيرها الى الثلث على الأقل. لكن قرار فك الإرتباط بالدولار عملٌ سياسي، ولا تريد الحكومة (الوطنية جداً) إغضاب الولايات المتحدة الأميركية.

الحلّ الآخر، هو زيادة الرواتب الى الضعف، وهو ليس الحلّ الصحيح، ورغم العوار الشديد الذي ينتابه، إلا أنه يحلّ جزءً من المشكلة، وليس كلّها. وهذا ما لا تريد أن تفعله الحكومة خشية من

عندما يتمنى المواطن السعودي أن الشهر ٢٩ يوماً

ظهر في منتديات الإنترنت السعودية، مقالة لكاتب هاو تعبّر عن الأزمة المعيشية التي تعصف بالمواطنين، هذا نصها:

السبت: طفلة في الصف الثالث ابتدائي تقول لوالدها: لدينا حفلة في المدرسة، أريد منك شراء علبة حلوى لمشاركة زميلاتي في الصف. حدث هذا في الوقت الذي كانت والدتها قد طلبت فيه من والدها إصلاح غسالة الملابس المتعطلة منذ شهرين!

الأحد: صاحب المنزل يطلب من أحد المستأجرين لعقاره دفع قيمة الإيجار المتأخر لستة أشهر والبالغ سبعة آلاف ريال!

الاثنين: برميل النفط يلامس الـ ١٠٠ دولار، وسط مخاوف بمزيد من الارتفاع.

الثلاثاء: فتاة في عرعر تعيش مع أهلها في إحدى الصنادق]بيوت الصفيح[تموت بسبب البرد القارس!

الأربعاء: الزوجة تطلب من زوجها شراء فستان تحضر به مناسبة زفاف شقيقتها، بينما زوجها لا يملك مبلغ ١٥٠ ريالاً ثمن إصلاح سيارته المتعطلة منذ أسبوع!

الخميس: الأطفال يتحلّقون حول والدهم ويقبّلون رأسه للذهاب بهم لمطاعم ماكدونالد لتناول وجبة عشاء، كما يفعل أبناء خالتهم، في حين أن ثلاجة المنزل ومنذ شهرين لم يدخلها نصف كيلو لحمة!

الجمعة: أسرة مؤلفة من سبعة أشخاص تجتمع على سفرة الطعام (هي في الأصل صفحات جرائد قديمة) تحتوي على نصف دجاجة ورز لا تكاد تكفي نصفهم، بينما مذيع نشرة الأخبار الاقتصادية يعلن وصول برميل النفط ١١٠ دولار!

السبت: طالب يجلس في أقصى ركن من فناء المدرسة يلتقط بقايا الساندويتش!

الأحد: خريج جامعي يحمل ملف أخضر وضع على مرتبة السيارة منذ أكثر من سنة، تحول لونه إلى أصفر بفعل حرارة الشمس، يبحث عن وظيفة في شركة بمرتب ١٥٠٠ ريال، ولكن دون جدوى!

الاثنين: مواطن يستجدي المصلين في أحد المساجد تسديد فاتورة الكهرباء البالغة ٣٠٠ ريالاً فقط!

الثلاثاء: السعودية أتمّت بناء (٢٧٠٠) مسكن في باكستان من أصل (٤٠٠٠) مسكن للفقراء هناك! (هل نسيت أخي القارىء خبر الثلاثاء الماضي الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام المحلية بوفاة طفلة من البرد في عرعر)؟!

الأربعاء: حادث أليم على طريق الساحل يودي بحياة خمس معلمات وسائقهن!

الخميس: مواطن يستجدي الصيدلي لشراء حليب لطفله الرضيع البالغ من العمر شهرين. المواطن لا يملك إلاّ تسعة وعشرون ريالاً، السعر القديم للحليب، بينما يصّر الصيدلي على مبلغ ٣٥ ريالاً وهو السعر الجديد!

الجمعة: أزمة دقيق تجتاح المملكة. كيس الدقيق يصل إلى خمسة وسبعين ريالاً، ونصف المخابز تغلق أبوابها!

السبت: مواطن يذهب بابنه إلى الطبيب في مستشفى حكومي، الإبن يحتاج أشعة مقطعية عاجلة والموعد بعد ثلاثة أشهر!

الأحد: صاحب عقار يرفع إيجار عمارته بمعدل ٢٥٪ ويطلب من المستأجرين إخلاء العقار في حال الرفض!

الاثنين: طن الحديد يبلغ ٤٠٠٠ ريالاً، وحلم مواطن ببناء مسكن أصبح مستحيلاً!

الثلاثاء: الزوجة لزوجها: متى نبدأ بناء بيت العمر في قطعة الأرض التي نملكها منذ عشر سنوات؟

الأربعاء: في مربع صغير يسار الصفحة في إحدى الصحف: (طبق البيض يصل ١٨ ريالاً وبعض المقاصف المدرسية تخلو من الساندويتشات)!

الخميس: برميل النفط يصل ١٢٠ دولاراً، خبر تصدر جميع نشرات الأخبار!

الجمعة: كيلو الطماطم بعشرة ريالات، والأرز وزن ١٠ كيلو يصل ٦٣ ريالاً!

السبت: اليوم هو الواحد والعشرون من الشهر، موظف يطلب من زميله في العمل سلفة بـ ٢٠٠ ريال!

الأحد: موظف بسيط يذهب إلى مقر عمله بسيارة أجرة، يستمع في برنامج إذاعي وهو في الطريق إلى خبر: (بيع لوحة سيارة مميزة بمبلغ ٦ ملايين ريال)!

الإثنين: شاب يؤجل زواجه المقرر هذا الصيف لمدة غير معلومة بسبب الغلاء!

الثلاثاء: دولة قطر ودولة الكويت تفسح المجال للمعلمات السعوديات للعمل لديها!

الأربعاء: طن الحديد يصل بسعره الى ٦٥٠٠ ريالاً للطن في ظل نقص حاد لا يكفي السوق المحلي، بينما تتوجه الشاحنات إلى دول مجاورة محملة بآلاف الأطنان منه! ورئيس شركة سابك في تصريح صحفي يقول: (نقص الحديد تسبب في ايقاف بناء منزلي)! (أقول كثّر منه)!

الخميس: نصف مليار دولار مساعدات سعودية لمواجهة أزمة الغذاء العالمي!

الجمعة: ارتفعت أسعار النفط بالعقود الآجلة إلى أكثر من ١٣٣ دولارا للبرميل، خبر يهز العالم ولكن لم يكن له صدى عند المواطن البسيط!

السبت: اليوم هو التاسع والعشرون من الشهر، المواطن العادي يقلب أوراق التقويم ويتمنى نهاية الشهر عند هذا الحد، فلم تعد أعصابه تحتمل ما يخفي له اليوم الثلاثون من أوجاع!

الأحد: أول الشهر كما تمناه المواطن: (السعودية تمنح المغرب ٥٠٠ مليون دولار لتخفيف أثر ارتفاع سعر النفط)!

وفي بداية ونهاية كل شهر: إرفع راسك أنت سعودي، غيرك ينقص وانت تزودي!



مواطن مع أبنائه في مملكة العجائب الغنية

انعكاساته السلبية الإقتصادية الأخرى.

إذن لا يوجد حلّ. ولا يوجد حلّ للإسكان، كما لا يوجد حلّ لأي مشكلة أخرى اقتصادية أو خدمية او حتى سياسية أو تعليمية أو قضائية.

البلد متوقف، والأمراء يعيشون مرحلة حصاد إيرادات النفط! وهم مشغولون بالمزيد من النهب من الخيرات المتدفقة منه، حتى كأن بنوك سويسرا وأوروبا تكاد تنفجر من الأموال المكدسة المنهوبة من المواطنين.

فهل سيتحرك الشعب محتجاً مدافعاً عن قوته؟

كان هذا هو المتوقع حين انهار سوق الأسهم. ولكن أحداً لم يتحرّك، خاصة من الدائرة القريبة من النظام، وهي الدائرة النجديّة، التي لحقها أخفّ الضرر من الأزمات الإقتصادية والخدمية المتلاحقة، باعتبارها المنطقة المدللة والحاكمة، وإن كانت تمثل في سكانها أقلية بين السكان. كما أن مشايخ الوهابية مشغولون بتكفير هذا وتفسيق ذاك، واليوم لا شغل لهم إلا الشيعة وحزب الله والصوفية وإيران والحروب الطائفية وملاحقة الحريات العامة. أما معاش الناس وحياتهم فلا يهمهم من أمرها شيء، ويكفي في هذا الدعاء لخادم الحرمين الشريفين، الذي وصفه أحدهم بأنه (سادس الخلفاء الراشدين)! هكذا بكل وقاحة. المواطنون المفككون مناطقياً ومذهبياً لم يتحركوا حين انهارت الأسهم، ولا يعلم ما إذا كان الغلاء قد يفجر العنف الإجتماعي والسياسي. نعم واضح أنه فجر المزيد من الجرائم، ولكن النظام لا يهمه ذلك. فقد رشا كل دول العالم القوي بالمزيد من صفقات الأسلحة، والمزيد من التبرعات والمساهمات المطلوبة أميركياً لدول بعينها تسير في الفلك الأميركي.

الغضب الشعبي اليوم يتوجّه نحو الأمراء وسياساتهم:

أولاً لأن الأمراء هم أكبر الناهبين لأموال الدولة، ولأراضيها، وهم المسببون الأساس في الإفقار وفي توليد أزمات الخدمات والإسكان، فضلاً عن أنهم المسؤولون الأساس في إدارة الدولة وأجهزتها ولا يوجد أحدٌ يلام على ذلك إلا هم أو من ولوه المنصب وصار يأتمر بأمرهم.

ويتوجه الغضب الى الأمراء من جهة ثانية، لأنهم لا يهتمون بمشاكل المواطن، ويرى المواطنون الأمراء أنهم يهتمون بدول أخرى بدلاً من الإهتمام بهم. ويضربون أمثلة كثيرة: ما قدمته السعودية لحكومة الحريري/ السنيورة من دعم مالي سخي، رأوا أنهم أولى به. والحريري وعائلته عموماً غير أثيرين في السعودية ومن مختلف الشرائح والمناطق. ويضرب السعوديون مثالاً آخر حول الدعم الذي قدمته الحكومة للأردن، حيث تعهد الملك عبدالله السعودي لملك الأردن ببناء ٧٠ الف وحدة سكنية! تكلف مليارات الدولارات، وراحوا يتساءلون أليس المواطن أولى بهذه الوحدات السكنية؟ أليس المواطن أولى لو حولت الأموال لبناء مدارس بدل أن يكون أكثر من ٧٠٪ مجرد بيوت مستأجرة؟!

ويتحدث المواطنون عن الدعم الذي قدم للمغرب للتغلب على مصاعبه الإقتصادية، وعن تبرعات السعودية للمساهمة في حل أزمة الغذاء العالمي! وغيرها من الأموال التي تعطى خدمة للسياسات وليس للإنسانية. والدليل أن ريالاً واحداً لم يصل حتى الآن لشعب فلسطين في قطاع غزة المحاصر عربياً وإسرائيلياً.

ويتصاعد الغضب أيضاً على الناهبين الكبار، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل خاص، حيث الصفقات المشبوهة، والسمسرات، وغيرها والتي هدفها شراء ولاء الغرب، وإبقاء الإستبداد والفساد السعودي مهيمناً على المواطنين.

منزل القرن العشرين في السعودية

نتطلع لحرية وكرامة ومشاركة

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

الإصلاحي محمد سعيد طيب، والذي كان قد تعرض للإعتقال مرات ومرات ولازال ممنوعاً من السفر، أدلى بتصريح حول اعتقال الفالح الذي وصفه بـ (الرمز الإصلاحي الكبير) عبر فيه عن صدمته الشديدة وأسفه العميق لما وقع له ولما تضمنه بيان زوجة المعتقل الفالح السيدة جميلة العقلا. وقال الطيب: (إن المكان الطبيعي للدكتور الفالح هو كرسي الأستاذية في جامعته ليؤدي رسالته العلمية السامية). وأضاف بأنه من أكثر الناس معرفة بالإصلاحي الكبير الذي يشغل الوطن في ضميره ووجدانه أكبر المساحات، وأنه لا يحمل حقدا على أحد، وليس في حالة صدام مع أحد، وأنه متصالح مع مجتمعه، وليس لديه أي مصالح شخصية، وأن المصالح العليا للوطن وحاضره ومستقبله ووحدته واستقراره وتقدمه هو رائده وهدفه في كل ما يصدر عنه.

وأكد المستشار الطيب ما سبق أن ردده من أن هذا الوطن ليس لفئة معينة خ مهما تصورت هذه الفئة ـ بالوهم أو بغيره ـ أنها أجدى للوطن، أو أنها أكثر حرصا على مصالحه وتقدمه ونهضته). وتابع بأن (المضي في الإصلاح الحقيقي والجاد وفي جميع مناحي حياتنا، يمثل خ اليوم خ أكثر من ضرورة، بل هو واجب وطني لا يحتمل التأجيل أو التسويف أو التبرير. وهو في ذات الوقت مسئولية مشتركة، ولا يصح أن تكون محلا للتنافر أو الاختلاف فضلا عن الصدام).

وأضاف: (إن البديل عن الإصلاح الشامل هو بديل مخيف وبالغ الخطورة. قد آن الأوان لإنهاء حالة التوتر الدائم والمتصل، وردود الفعل السلبية بوضع الجميع في كفة واحدة، والتوجس البالغ وغير المبرر من الرأي الآخر، وأن يسود الحد الأدنى ـ على الأقل خ من الوفاق الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، والتفاهم المشترك، والثقة المتبادلة، واحترام المخلصين والشرفاء من شرائح المثقفين والأساتذة ذوي الاختصاص وأصحاب الرأي.. الذين يظلون بالتأكيد أحسن وأفضل وأجدى من كل الأدعياء والمنافقين والمدلسين على أصحاب القرار.. والمتلاعبين بمصالح الوطن ووحدته واستقراره).

وقال الطيب بأن هناك حلماً مشروعاً يحمله المواطنون ودعا إلى حشد كل الطاقات لإنجازه وهو: البناء والتنمية والإصلاح الشامل، وحياة أفضل وأكرم، ومساحات من الحرية ومشاركة شعبية أوسع وأرحب.

وداعاً مكّة!

محمد فلالي

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى الحضارة، يرافقها مجموعة أخرى متطرفة في غاية الجهل الديني ترى تدمير الماضي (توحيداً) دينياً، فاجتمع الخليط ليقوم بتدمير منهجي منظم أتى على كل تراث المسلمين في الأراضي المقدسة.

حتى المنازل التاريخية القديمة، التي يعرف أصحابها أنها قائمة على بيوت عدد من الصحابة والتابعين، لم تسلم.

وآخر السلسلة هي تدمير حارات مكة، والتي تمثّل البقيّة الباقية التي تشعر المسلم بأن هذه الأرض ليست غابة مسلّحة وفنادق يسيطر عليها الأمراء الكبار، واستثمارات تدرّ المليارات على القبلية الطائفية النجدية المعادية لروح الإسلام.

مكّة ليست بناءً بل روحاً يحاول أعداء الله من الوهابية وآل سعود إطفاءه.

ومكّة ليست واحة (كفر) كما يصوّرها مشايخ الجهل الوهابية مثل شيخهم ابن عتيق، بل واحة (فكر) ودين. لن يقضى على فكرها ودينها، ويستبدل بأفكار جهلة متطرفين، يقتلون الناس ويدمرون التراث بحجة الشرك بالله، فيما يعبدون هم آل سعود الذين هم عبيد للأميركان.

مكّة نزفت كثيراً.. العديد من حاراتها جرى تدميرها في الفترة القريبة الماضية، تدميراً شاملاً لا يصدّق عاقل أنه يحدث في معقل الإسلام الأول.

أنى توجهت في الدنيا ستجد أن المدن التاريخية تحتفظ بحاراتها القديمة التاريخية، وتحافظ عليها منذ قرون عديدة. حتى الدول التي عرفت بأنها معادية للمسلمين وتراثهم، وطردت أهليهم، لم تدمّر الأحياء التاريخية إلا عرضاً، وبقيت الأحياء التاريخية صامدة ومن أهم معالم المدن بل وروحها. حتى في بلد مثل أسبانيا: في غرناطة، وطليطلة، وأشبيلية، وقرطبة، تجد الأحياء القديمة باقية تشهد على عظمة الإسلام، وتاريخ العرب المندثر في تلك الديار.

أما في معقل الإسلام الأول، فلا ترى غير المساجد التاريخية المهدّمة، وإلا المقابر التي بعثرت قبورها، وإلا الجبال التي دمرت بالمتفجرات، وإلا معالم تاريخ الإسلام والسيرة ومنازل الصحابة والتابعين وغير ذلك الكثير قد فنيت وعفى عليها الزمن.

لم يكف الوهابيين ذلك.. لا بدّ من الإجهاز على ما تبقى من روح، بحجّة أو بأخرى. لا بد من استنبات الغابات المسلّحة بدلاً عن بيوت التراث القديمة.. لا بدّ من زلزلة هويّة مجاوري بيت الله الحرام، حتى لا يعودوا كما يقول جهّال الوهابية الى الشرك، ولا يجدوا أمامهم سوى التوحيد الوهابي من جهة، وآل سعود الجفاة البعيدين عن كل خصلة دين من جهة ثانية.

في المرّة الأولى دمّروا الحارات الأساسية القريبة من الحرم، وقالوا بأنها لتوسعته، متعمدين تدمير كل شيء أمامهم له علاقة بتراث المسلمين الخالد، وكان بإمكانهم الحفاظ عليه لو أرادوا مع التوسعة. لكن الحقد لا يجري هكذا! فكانت النتيجة أن قامت فنادق (عزّوز) إبن فهد. بل أن فهد نفسه ابتنى له قصراً يطاول الحرم المكي والكعبة بيت الله. وحين وجد أن جبل أبي قبيس وساكنيه يمكن أن يشكلوا خطراً عليه، لاطلالهم عليه، أمر بهدمه، وإخراج ساكنيه منه. جاء في سيرة ابن هشام أنه وجد هذا الأثر الذي يقول: (لا تزول مكة حتى يزول أخشباها) أي جبلاها: أبي قبيس، وقعيقعان. لقد فجر ال سعود جبل أبي قبيس، وأزالوا مسجد بلال، ومحو العديد من المعالم الدينية، وبينها محل انشقاق القمر.

الآن يعود آل سعود ووهابيّوهم ليدمروا ما تبقى بحجج تطوير المسجد الحرام، ولتعطى الأراضي منحاً للأمراء، كما فعل في التوسعة السابقة، حين قسم فهد الأراضي على أبنائه وعائلته، فنال ابنه (عزوز) حصة الأسد، وأقام فنادقه عليها. هناك مساحات كبيرة منهوبة من الأراضي كانت بيوتاً وأراض لمواطنين، قال آل سعود أنهم



بيت السيد علوي مالكي في حارة النقا



منزل الشيخ يماني التاريخي بحارة الباب هل يهدم؟



أزقة حارة الشامية التاريخية

صادروها من أجل التوسعة، ووضعوها تحت مسمّى (وقف المسجد الحرام) ولكن الوقف تم تأجيره لمدة (٩٩) سنة لـ (عزوز) إيّاه. أي سرقة على المكشوف.

واليوم هناك (حارة الشاميّة) التي كانت تسمّى عاصمة مكة المكرمة، والتي حوت بيوتات علماء عديدين، جرى تدميرها نهائياً. من العوائل التي تسكن الشاميّة: عائلة الدحلان، الخياط، كتبي، المشاط، يماني، بصنوي، عرب، هلال، شيث، شطا، الزعزوع، الرمل، حكيم، نصير، قدس، كردي، مرداد، قستي، الباشا، القطب، العجيمي، القطان، آشي، عرب هاشم، إدريس، العناني.

ومن الحارات التي جرى تدميرها مؤخراً بمعاول الوهابية السعودية، حارة القرارة، والتي تسكنها عوائل مثل: شلبي، الحلواني، رجب، الغنام، الرواس، المنصوري، البغدادي، سنبل، عاشور، الجنبي، الخضري، الطيب، الفراش، التونسي، الهرساني، وغيرها من العوائل.

وأيضاً جرى تدمير حارة الباب التي تسكنها عائلة السقاف، فدعق، البار، البسيبس، الرفيع، الدباغ، الجفري، الدهلوي، الزيدان، الغزاوي، الراضي، العزوز، ناصف وغيرها.

وتقول الأنباء أن الحارة دمرت ولم يتبق سوى بيت يماني، والذي كان منزلاً لآخر ملوك الهاشميين وهو الملك علي بن الحسين، ثم أصبح منزلاً لنائب الملك السعودي على الحجاز وهو (الملك فيصل فيما بعد). وقد أراد مالك المنزل، وهو الشيخ أحمد زكي يماني تحويله الى متحف أهلي، ولكن السلطات رفضت ذلك، وأنه رفض التنازل عنه، فيما أصرّ أمراء آل سعود الكبار على هدمه بأيّة وسيلة. ويقال أن أمير مكة خالد الفيصل يحاول إقناع أعمامه خاصة سلطان بالحفاظ عليه من أجل تحويله الى قصر باسم الملك فيصل، خاصة وأنه - أي خالد - ولد فيه كما بعض إخوته.

ودمّر الوهابيون حارة النقا التي يسكنها عائلة المالكي الدينية المشهورة، وعوائل أخرى: الحوراني، الحابس، القري، البرديسي، الموصلي، المرقوشي وغيرهم.

ولم يكتف الوهابيون المسعودون بهذا، بل دمروا حارة سوق الليل التي تسكنها عوائل: العنقاري، ناضرين، عاشور، سفر، عبدالمنان، القلعي، الخفاجي، الدوش، اللمفون، القاروت، المكاوي، الغمري، الشاذلي، الفطاني، العقاد، العباد، المندورة، المريعاني، وغيرها.

وتوسّع التدمير الوهابي ليشمل شعب علي بما يحتويه من أماكن وبيوت تاريخية، حتى صارت مكة وكأنه قد ضربها زلزال وهابي جديد لم يمرّ في تاريخها.


ممرات ودرجان بحارة الشامية سويت بالأرض

كل ذلك يتم من أجل أن يطمس الوهابيون معالم المدينة، أو ما تبقى منها، ولكي يقول آل سعود أن التاريخ بدأ بهم ولن ينتهي إلا بهم. فلا تاريخ قبل آل سعود، ولن تتعلم الأجيال القادمة شيئاً سوى معتقدات الوهابية والولاء لآل سعود.

هناك ثلاثة وجوه لما يقوم به التحالف الوهابي السعودي (النجدي).

الوجه الأول، ينظر الى موضوع التراث بكليته بنوع من الإستهزاء، سواء كان ذلك التراث له علاقة بالدين الإسلامي، أو بتاريخ المسلمين، خاصة في العصور الإسلامية الأولى. الوهابية في أصلها مؤسسة ضدّ كل شيء له علاقة بالتراث والرمزية الدينية. لكن عداءها ذاك ليس ديناً محضاً، حتى من منظورها هي، فهي ترى في تدمير التراث إضعاف للخصوم الدينيين والسياسيين في الداخل.

الوجه الثاني، ويخص آل سعود والطبقة النجدية المسيطرة على الحكم، وهي ترى أن التراث مادة سياسية، لا يمكن إضعاف أهل الحجاز بدون تفتيت قلعتهم في مكة المكرمة. ولا يمكن تذويب الهوية الحجازية إلا بالقضاء على الذاكرة الجماعية لسكانها. لا ننس أن مكة كانت الى ما قبل ثلاثة عقود تعدّ أكبر مدينة


(نحويرة) في الشامية ومنازل تاريخية تم تدميرها

سعودية من حيث تعداد السكان، وقد تربّعت على ذلك العرش على مستوى الجزيرة العربية كلها لقرن من الزمان على الأقل.

إن تذويب الهوية الحجازية، في وقت تقوم فيه الأقليّة النجدية بتعزيز هويتها وتسويدها على مستوى الدولة والمجتمع، بما تحتويه من عناصر ثقافية ومذهبية ومناطقية وسياسية، يعني أن الحجازيين الذين أبعدوا عن السلطة وشيئاً فشيئاً يجري تجريدهم مما تبقى لهم من قوة، يراد تحقيق المزيد من إضعافهم من أجل توسعة الإحتكار النجدي للدولة وضمانها لقرن قادم على الأقل!

فهم يتصورون أنه لن يكون بإمكان أهل الحجاز المقاومة والمدافعة عن الذات التي يراد لها التكسير والتهشيم من الداخل. وإلا ماذا يهمّ النجدي العلماني أو الأمير السعودي من تراث الإسلام في مكة؟! فهؤلاء لا دين لهم، وإنما دينهم المال والسلطة وشهوة الثروة واحتكار القوة والتحكّم بخلق الله وإدامة الإستبداد على يد فئة طائشة جاهلة بكل شيء عدا استخدام القوة للحفاظ على السلطة.

الوجه الثالث، له علاقة بالإقتصاد، فالحجازيون يعتمدون في كثير من مواردهم على موسمي الحج والعمرة، وما يتعلق بهما من خدمات. وقد جرى تفكيك هذه القوة شيئاً فشيئاً، من جهة لصالح القوة الإقتصادية النجدية المدعومة من الدولة، ويأتي تدمير حارات مكّة لترسم صورة مختلفة تشبه الى حد كبير السيطرة الوهابية على المدينة المنورة. يريد آل سعود تمكين النجديين من السيطرة على مكة أرضاً واقتصاداً وتطفيش أهلها منها، ربما الى جدّة، وتسليم كل عوامل القوة الإقتصادية الى النجديين، كيما يجعلوا من الحج مورداً لهم من جهة ثانية. لهذا، مُلّكت الأراضي لنجديين وأمراء بعد أن صودرت من أهلها أو تم تعويض ملاكها عنها بأثمان بخسة، لترتفع الفنادق والشقق والأسواق التي يملكها أولئك.

إن تدمير حارات مكة يحمل هذه الوجوه الثلاثة.. فهي ليست ديناً محضاً كما يزعم الوهابيون وآل سعود. ولا يراد منه التقرّب من الله، وهو ما يريد أن يظهر به آل سعود. وإنما إنضاب قوة أهل الحجاز لصالح الهيمنة والإحتكار النجديين للسلطة، وإفقاد الخصم السياسي منها والى الأبد، في عملية تغيير ديمغرافي وسياسي واقتصادي وثقافي مذهبي شامل. ولكنهم يريدون، ويريد الله شيئاً آخر!

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

نظام مستهتر بشعبه والعالم

يحي مفتي

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (٢٠/٥/٢٠٠٨) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي ١٩ مايو ٢٠٠٨ قُبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وكان أفراد من وحدة المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية قد قبضوا على الدكتور متروك الفالح في الجامعة التي يدرِّس فيها. وقد أُبلغت عائلته في وقت لاحق من يوم ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٨ بخبر اعتقاله، ولم يُسمح لها بزيارته أو التحدث معه حتى الآن.

والمعروف أن الدكتور الفالح عمل قبل اعتقاله ممثلاً قانونياً للأخوين عيسى والدكتور عبد الله الحامد حيث يقضي الشقيقان أحكاماً بالسجن لمدة ستة أشهر وأربعة أشهر على التوالي. وقد اتهما بـ (التحريض على الاحتجاج)، بعد دعوتهما إلى - ومشاركتهما في - مظاهرة سلمية خارج سجن بريدة، قامت بها نساء من قريبات المعتقلين السياسيين المحتجزين في ذلك السجن. وقد طالبت المتظاهرات بتوجيه تهم إلى أقربائهن المعتقلين وتقديمهم إلى محاكمة عادلة، أو إطلاق سراحهم.

وحتى الآن، لم تكشف السلطات السعودية النقاب عن سبب القبض على الدكتور الفالح، ولكنه ربما يكون مرتبطاً بنشره مقالة في ١٧ مايو/ أيار كتبها عقب زيارته سجن البريدة، وأشار فيها إلى الدكتور عبد الله وعيسى الحامد، وانتقد أوضاع السجن التي تتسم بالقسوة والاكتظاظ. وكان الدكتور متروك الفالح قد قبض عليه في السابق في مارس/آذار ٢٠٠٤ عقب دعوته إلى الإصلاح السياسي، وحكم عليه بالسجن ٦ سنوات في مايو/أيار ٢٠٠٥ بتهم منها: (زرع الفتنة وعدم إطاعة ولي الأمر). وقد أُطلق سراحه بعد إصدار عفو ملكي عنه من قبل الملك عبد الله في ٨ أغسطس/ آب ٢٠٠٥. ولكن لم يُسمح له بالسفر إلى الخارج منذ إطلاق سراحه.

ويتعرض نشطاء حقوق الإنسان ومنتقدو الدولة إلى انتهاكات فادحة لحقوقهم على أيدي مختلف قوات الأمن الخاضعة لوزارة الداخلية. وغالباً ما يُعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي من دون تهمة أو محاكمة، ويُحرمون من الاتصال بمحامين واللجوء إلى المحاكم للطعن في قانونية اعتقالهم، ويتعرضون للتعذيب. وتقصِّر المحاكمات كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وفي العديد من الحالات، لا يتم إبلاغهم ولا إبلاغ عائلاتهم بسير الإجراءات القانونية ضدهم. وغالباً ما تُعقد جلسات المحاكم خلف أبواب موصدة. وتحتجز السلطات السعودية المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي بصورة منتظمة، حيث يكونون خلال هذه الفترة عرضة للتعذيب وإساءة المعاملة. ويُحتجز منتقدو الدولة، بشكل اعتيادي، إلى أجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة.

وعبرت العفو الدولية عن قلقها من احتجاز الدكتور متروك الفالح غير القانوني؛ وطالبت السلطات بتقديم ضمانات تكفل حمايته من التعذيب وإساءة المعاملة؛ كما طالبت أجهزة الأمن بالسماح لعائلته بزيارته بانتظام، والسماح له بالاتصال بمحاميه وبالحصول على العناية الطبية التي قد يحتاجها؛ وأخيراً دعت المنظمة الى إلى إطلاق سراح الدكتور الفالح فوراً وبلا قيد أو شرط.

النشاطون الحقوقيون مهددون بالخطر في السعودية

من جهة أخرى، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان لها في ٢١ مايو الماضي بأن على وزارة الداخلية السعودية الإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور الفالح، الذي وصفته بأنه أحد القيادات الناشطة في مجال حقوق الإنسان. وقالت بأن الفالح اعتقل من الجامعة بعد يومين من انتقاده علناً أوضاع أحد السجون التي يمضي فيها اثنان آخران من ناشطي حقوق الإنسان أحكاماً بالسجن.

وقال المسؤول في هيومن رايتس ووتش جو ستورك: (يؤكد اعتقال السلطات السعودية للدكتور متروك الفالح على أن الدفاع عن حقوق الإنسان في هذا البلد ما زال عملاً محفوفاً بالمخاطر). وأضاف: (السعودية لا تجني عبر قمع المعارضة السلمية إلا المزيد من السمعة السيئة).

وقالت زوجة متروك الفالح: جميلة العقلاء، إنها وجدت سيارة زوجها في موقف سيارات الجامعة، وأنها حين اتصلت بهاتفه الخلوي لم يرد عليه أحد رغم أنه كان يرن. ووصل الى علم المنظمة بأن عائلة الفالح تلقت حوالي منتصف الليل تأكيداً بأن الشرطة السرية قد قامت باعتقاله. وأضافت المنظمة الحقوقية بأن وزارة الداخلية السعودية لم ترد على الاستفسارات التي قدمتها حول الدكتور متروك الفالح في ١٩ و٢٠ مايو/أيار، فيما لم تتلق عائلة الفالح أية توضيحات حول أسباب احتجازه أو فيما إذا وجهت له تهم بارتكابه أية جريمة.

كان الدكتور الفالح، وقبل يومين من اعتقاله، أي في ١٧ مايو/أيار قد أرسل عبر البريد


د. الدميني

الإلكتروني بياناناً وصف فيه إجراءات الزيارة المتشددة في سجن بريدة العام حيث يعتقل الأخوين الحامد، وشبّه مكان الزيارة بـ (حظيرة الدجاج)، وذكر في بيانه أن الأخوين الحامد وصفا السجن بأنه مكتظ، وقذر ويخلو من أشكال الرعاية الصحية، حيث أصيب عبدالله الحامد بالتهاب في الأذن أدى إلى نزيف، إلا أنه ظل بدون علاج بسبب عدم وجود طبيب.

وقالت هيومن رايتس ووتش أنها حصلت على معلومات مستقلة عن الظروف غير الصحية والازدحام وتدني مستوى الخدمات الصحية في

السجون السعودية والتي تسهم في وفاة السجناء خاصة في سجن بريمان في جدة، إلا أن إدارة السجن لم تبذل أي جهد ملحوظ منذ أن أثارت هيومن رايتس ووتش القضية في مايو/أيار ٢٠٠٧. وقال جو ستورك: (من المشين أن تقوم وزارة الداخلية السعودية باعتقال الدكتور الفالح بهذا الشكل التعسفي بدلاً من أن تتصدى لمعالجة الظروف غير الإنسانية التي قام بتوثيقها). ودعت المنظمة هيئة حقوق الإنسان الحكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان غير الحكومية بأن تطالبا وبقوة الإفراج عن الفالح ووضع حد للمضايقات التي تتم بحق ناشطي حقوق الإنسان.

ولفتت المنظمة الى أن الرئيس الأميركي وبعد يومين من زيارته للرياض والتي جرت في ١٦ مايو الماضي، قد دعا في شرم الشيخ القادة العرب الى (الإفراج عن سجناء الرأي في بلدانهم). كما ذكرت بأنه جرى انتخاب السعودية في مايو/أيار ٢٠٠٦ لعضوية مجلس حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة لدورة مدتها ثلاث سنوات وذلك بعد تعهدها بـ(الالتزام الكامل بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها) بما في ذلك (اتباع سياسة تعاون فعالة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية). ولكنها لم تلتزم بتلك التعهدات.

ردود الفعل

أصدرت شخصيات حقوقية وإصلاحية بيانات إدانة للحكومة السعودية لاعتقالها الدكتور متروك الفالح، من بينها الإصلاحي محمد سعيد طيب، وخالد العمير، والدكتور عبدالكريم خضر، والناقد الدكتور عبد الله الغذامي، والأستاذ الصويان وغيرهم. كما صدر بيان وقع عليه نحو ١٤٠ مواطناً من مختلف المناطق شمل مثقفين وناشطين حقوقيين وسياسيين وإعلاميين، كان عبارة عن رسالة وجهت الى الملك عبدالله تطالبه التدخل وإطلاق سراح المعتقلين الدستوريين والحقوقيين. زد على ذلك أصدرت منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، كما في العالم، بيانات منفردة وجماعية تدين ما قامت به وزارة الداخلية، التي تبدو وكأنها غير آبهة بالاعتراضات، طالما أن اموال النفط قادرة على شراء الدول الغربية ومن ثمّ تعطيل الضغوط السياسية عليها من مؤسسات المجتمع المدني في العالم بما فيها مؤسسات الأمم المتحدة نفسها.

داخلياً، تم توجيه نداء الى الملك عبدالله، في ٢/٦/٢٠٠٨ جاء فيه: (في الوقت الذي كان الموقعون على هذا البيان ينتظرون فيه الشروع العملي في خطوات إصلاحية ملموسة وواضحة المعالم مثل البدء في انتخاب مجلس الشورى، وتفعيل دور المجلس الاقتصادي، وإقرار نظام مؤسسات المجتمع المدني، ليتمتع المواطنون بحقوقهم في التعبير بحرية عن آرائهم في تطوير بلادنا وخاصة ما يتعلق منها بسيادة القانون وحفظ المال العام، واحترام حقوق الإنسان وكرامته، إلا أنهم فوجئوا يوم الأثنين ١٩/٥/٢٠٠٨م باعتقال الدكتور متروك الفالح).

ورأى الموقعون ان اعتقال الفالح يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان التي أقرتها الشريعة الإسلامية، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، و نظام الإجراءات الجزائية الصادر بمرسوم ملكي، وأن طريقة الإعتقال المقترنة بالمعاملة غير اللائقة أدت الى اضراب الفالح عن الطعام وهو ما يعرض حياته للخطر. وناشد الموقعون الملك أن يأمر بإطلاق سراحه، أو إحالته إلى محكمة علنية عادلة، وتمكينه من توكيل محامين يحضرون معه جلسات التحقيق والترافع أمام القضاء.

من بين من وقع على النداء من الشخصيات المهمة: الأديب الشيخ/ عبد الكريم الجيهمان، د. سناء عبد الله العماج/ عضو جمعية حقوق الإنسان الوطنية، د.عبد العزيز محمد الدخيل/ مستشار إقتصادي، د. معجب الزهراني/ أكاديمي، د. عبد العزيز حسين الصويغ/ كاتب وأكاديمي، الأديب والمفكر محمد العلي، الناشط جعفر الشايب، الناشط الحقوقي علي الدميني، الكاتب والصحافي يعقوب محمد إسحاق، عبد الله فراج الشريف، الأكاديمي د. عبد المحسن هلال، الشاعر عبدالمحسن حليت، الدكتور سعود عرابي سجيني، الناشط نجيب الخنيزي، الكاتب د. يوسف مكي، الباحث د. عوض بادي، د. محمد بن فهد القحطاني، د. فوزية بوخالد، وجيهة الحويدر، د. صادق الجبران، وغيرهم.

من جهة ثانية أصدرت منظمات حقوقية عربية عديدة بيانات منفصلة وبياناً تنديدياً جامعاً بالإعتقال، وقع عليه: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، برنامج العدالة والحرية لحقوق الإنسان، جماعة تنمية الديمقراطية ـ مصر، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل) ـ لبنان، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، جمعية حقوق الإنسان أولا بالسعودية، دار الخدمات النقابية والعمالية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، لجنة احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، مركز الأرض لحقوق الانسان، مركز البحرين لحقوق الإنسان، المركز العربي لاستقلال القضاء — مصر، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المركز المصري لحقوق المرأة، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف، مركز دراسات التنمية البديلة، مؤسسة المرأة الجديدة، مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، مركز شعاع، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، منظمة السودان للتنمية الاجتماعية، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وقع كل هؤلاء على بيان في ١١/٦/٢٠٠٨، قالوا فيه: (تدعو المنظمات الحقوقية العربية ومؤسسات المجتمع المدني الموقعة على هذا البيان، السلطات السعودية لوضع حد نهائي للممارسات التعسفية، التي تستهدف النشطاء السعوديين المتطلعين للإصلاح الديمقراطي في المملكة. وتطالب المنظمات العربية السلطات السعودية باتخاذ التدابير اللازمة للإفراج الفوري، غير المشروط، عن الدكتور/متروك الفالح الناشط السعودى البارز فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، والمعروف بانخراطه فى أبرز الفعاليات المطالبة بالإصلاح الدستوري فى المملكة السعودية).

ورأى الموقعون: (إن الإجراءات التي طالت متروك الفالح وزميليه عبدالله الحامد وعيسى الحامد، مؤشر إضافي على المكانة بالغة التدني لحقوق الإنسان، فى بلد لا يقيم اعتباراً لحرية التعبير، ولحق المواطنين فى الشكوى، أو الاحتجاج أو التجمع السلمي، وتنتهك فيه على نطاق واسع إجراءات التقاضي ومعايير المحاكمة العادلة. وتشدد المنظمات الموقعة على هذا البيان على ضرورة تضافر جهود الحركة العالمية لحقوق الإنسان، من أجل الإفراج الفوري عن متروك الفالح وعبدالله الحامد وعيسى الحامد، ووضع نهاية لإجراءات التنكيل بالمدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح فى المملكة).

وأخيراً طالب الموقعون من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة ضد السعودية التي هي عضو فيه، ولم تلتزم بما وقعت عليه من مواثيق وعهود حين انتخبت عضواً، ورأوا أن ما تقوم به السعودية يمثل استخفافاً بتلك التعهدات التي قدمتها الحكومة السعودية.

وقبل هذا البيان صدر في ٣/٦/٢٠٠٨ بيان آخر هو عبارة عن رسالة الى الملك عبدالله وقعتها مؤسسات حقوقية لها وزنها، مطالبة إياه بإطلاق المعتقلين السياسيين والحقوقيين، ووضعت اسم الدكتور سعود الهاشمي الى جانب الأخوين الحامد والدكتور الفالح. وقع البيان كل من: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، جمعية (المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم العربي)، الملتقى الثقافي العربي الأوربي، منظمة صوت حر لحقوق الإنسان، جمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، منظمة العدالة الدولية، موقع صدى للحقوق والحريات، المرصد الفرنسي لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان (سورية).

إشكالية المرجعية بين الأمة والدولة

الوهابية وآل سعود

(١ من ٢)

هاشم عبد الستار

تلفت الصياغات الأيديولوجية المبكرة للوهابية في منتصف القرن الثامن عشر الى رؤية طوباوية تميل الى موضعة العالم ضمن سياق دوغماني يضمر تصميماً مبيّتاً على تغيير شامل جيوتاريخي. وكان التحالف السعودي الوهابي العام ١٧٤٤ قد أخفى في داخله عناصر إشتباك مؤجّل، كشفت عنها لاحقاً محتويات أجندتين سياسية وعقدية، تنزع الأولى الى توفير مكوّنات الدولة، فيما تجنح الأخرى الى تخصيب عناصر بناء الأمة.

مثّل ظهور الحركة الوهابية في نجد والتطوّرات المتّصلة بها نقطة تحوّل دراماتيكية في تاريخ الجزيرة العربية والمنطقة بصورة عامة. وارتبطت هذه الحركة بإسم مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القادم من منطقة شبه معزولة في الجزيرة العربية، أي قرية الدرعية في منقطة نجد. وكان الشيخ مأخوذاً بالإنحراف العقدي المزعوم عن الإسلام من قبل السلاطين العثمانيين، وأشراف الحجاز، وقادة قبيلة شمر في حائل، والشيعة في الأحساء والقطيف. وكتب في هذا الشأن أن الإسلام، فوق كل شيء، نبذ لكل أنواع الآلهة، ورفض السماح للآخرين بالمشاركة في العبادة الخالصة لله وحده. ويعرّف الشرك على أنه شرٌّ مهما كان موضوعه، سواء كان ملكاً أو نبياً أو قديساً أو شجرة أو قبراً. ولذلك، فإن الجيش العقائدي الوهابي أقدم على تدمير قبور صحابة النبي لأنها، بزعمه، أصبحت مورد تبجيل من قبل العامة. ويزعم الشيخ إبن عبد الوهاب بأن (أكثر الخلق قد أضلّها الشيطان..وبات جلياً أن الأرض ملئت بالشرك الأكبر وعبادة الأوثان).

حاصل هذه الرؤية، كما خلص إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أن نجاح الإصلاح الديني يتوقف على قدرته على إرغام غير المؤمنين للخضوع لنظام قهري، يضطلع بتوفير الحماية للدين ويكون وسيلة لبسط سلطته وانتشاره في الآفاق.

نواة الأمة

قبل نزوحه الى الدرعية، لجأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى العينة تحت حكم عثمان إبن معمر، الذي أبعده بأمر من حاكم بن خالد، سليمان بن محمد، المزوّد الرئيسي للبضائع والمتكفّل بتأمين طرق التجارة في منطقة نجد. ويرد قرار الحاكم الخالدي الى إصرار الشيخ إبن عبد الوهاب على تطبيق الحدود (الرجم، والجلد) في العيينة، ما نبّه الى مسعى تحويل البلدة إلى نواة إمارة إسلامية.

بعد وصوله الى الدرعية، تم التوصّل الى توافق بينه وبين محمد بن سعود على قاعدة تقاسم السلطة، والتي أفضت الى تحويل الدرعية الى (دار هجرة وإسلام). وقد دعا أنصاره للهجرة الى الدرعية بغية الشروع بإقامة إمارة إسلامية. ومن قبيل الفائدة الإشارة الى تصوّر التيولوجيين الوهابيين بشأن هجرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من العيينة الى الدرعية، بوصفها هجرة دينية، تتساوى وهجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه من مكة الى المدينة.

عثر الشيخ الطموّح ملجئاً في الدرعية، التي عمل فيها على تنشئة أنصاره على أفكار تيولوجية تبطن توجيهات سياسية بعيدة المدى ومفتوحة. وكان استحواذ الشعور بتشرّبه رسالة إنقاذية للمسلمين من أهل الضلال، يستحثه على مزاولة دور رسولي عبر إرسال الموفدين والنداءات الى زعماء القبائل، وحكّام المناطق، والعلماء للإنضمام الى الدعوة الجديدة. تفسّر هذا الدور رؤية عقدية صارمة مفادها أن أولئك المسلمين الذين يسلكون مساراً متعارضاً مع الإسلام الوهابي هم أكثر جاهلية وشركاً من أولئك الذين نشأوا في (الجاهلية الأولى).

في ضوء هذه الرروٌية، أرشد الشيخ إبن عبد الوهاب أتباعه لفصل أنفسهم نفسياً ومادياً عن المجتمع الجاهلي الذي يعيشون فيه والهجرة الى المجتمع البديل الذي كان في طور التشكّل في الدرعية، دار هجرة وإسلام. وهذا يدلل على أن إستكمال شروط الإسلام متّصل حميمياً بالهجرة الى المجتمع الجديد. وشدّد في نص بالغ الوضوح على أن (الهجرة فريضة دينية، ومن أفضل العبادات، وسبب صون دين العباد وحفظ إيمانهم).

ولذلك، كانت نجد تعتبر دار هجرة، منذ أن شرعت مجموعة من المسلمين بالهجرة إليها واستقرّت فيها مقتفية إملاءات الإمام. وأن أولئك الذين استوطنوا نجد حظوا بمعنى ديني وأسبغ عليهم مسمى (المهاجرين). وفي متابعة دلالات مصلطح (الهجرة)، والسياق الذي تم تطبيقه فيه، نجد بان الهجرة كانت المدخل والخطوة الحاسمة لجهة إعلان الجهاد، حيث تصبح الهجرة والجهاد متواشجين نظرياً وعملياً. وفي حقيقة الأمر، فإن تسلسل الأحداث تبدي بوضوح تلك العلاقة التراتبية بين المفهومين حيث لا جهاد بدون هجرة.

وفيما يرتبط بالهجرة، والتي تشير الى الإنتقال من بلاد الشرك الى بلاد الإسلام، يشرح الشيخ عبد الرحمن آل الشيخ، أحد المتحدّرين من مؤسس الوهابية، هذا المفهوم على النحو التالي: ما يجب معرفته أنه حيثما ساد الظلم والعصيان، فإن الله سبحانه وتعالى قد أمر بالهجرة من أجل حفظ هذا الدين وصون أرواح المؤمنين ضد الشرور فلا تخالط أهل الضلال والعصيان، حيث يتم تمييز أهل العدل والإيمان من طائفة الفساد والعدوان، وحينئذ

ترتفع راية الإسلام..فبدون هجرة لا تقوم لهذا الدين من قائمة ولا يعبد الله، ومن المستحيل بدون هجرة أن يجحد بالشرك، والظلم والشر.

حاصل هذه الرؤية العقدية، أن عديداً من أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هاجر الى الدار الجديدة والإنضمام الى المجتمع الناشيء من المؤمنين المخصلين، حيث تم تنظيم وتالياً تجريد الحملات العسكرية ضد المناطق المجاورة. ولم يكن ذلك مشروعاً ما لم تقسّم العقيدة الوهابية العالم الى معسكرين: دار إسلام ودار حرب، أو دار المشركين، وتشمل كل المسلمين تقريباً، بإستثناء الفئة التي قررت الهجرة الى الدرعية واعتنقت المذهب الوهابي.

وفي رد فعل على العقائد التكفيرية الوهابية من قبل داوود باشا، الوالي العثماني في بغداد في الفترة ما بين (١٨١٧ ـ ١٨٣١)، أكّد محمد بن سعود على تلك العقائد ووصف رعايا الدولة العثمانية بالمشركين والكفّار. وبنفس اللهجة التيولوجية القاطعة، إعتبر الشيخ حمد بن عتيق (١٨١٢ ـ ١٨٨٣)، وكان من العلماء الوهابيين البارزين في عهد فيصل بن تركي في الدولة السعودية الثانية، المدينتين المقدّستين في الإسلام بأنهما مدينتا شرك (كما ورد في مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، طبعة مصر ١٩٣٢ الجزء الأول).

بدا واضحاً، أن التكفير مندغم في مفهوم الجهاد والغزو، إذ بات الجهاد مبرراً عبر تكفير المجتمعات المستهدفة. أصبح آل سعود ملاذاً لنموذج الإسلام الوهابي، والذي تأسست عليه مشروعية حكمهم، فأصبحت الوهابية مذهب الدولة. وتم تثميرها ضد المعتقدات والمناطق الأخرى لأسباب سياسية. وأمكن الجدل، في ضوء ذلك، أن بدون الوهابية لم تكن عائلة آل سعود قادرة على حكم الجزيرة العربية.

وبموجب تفاهم صلب، دخل التحالف التاريخي بين آل سعود وآل الشيخ حيز التنفيذ سنة ١٧٤٤، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة: كانت الوهابية تبحث عن مصدر حماية، فيما عثر آل سعود في الوهابية على أيديولوجية مشرعنة. ومن الواضح، فإن الأهداف الإستراتيجية للتحالف تتخلص في الفتح والغنيمة.

وبالرغم من أن التحالف كفل للأميرمحمد بن سعود وأبنائه حقوقاً سياسية، فيما ضمن للشيخ محمد بن عبد الوهاب وسلالته سلطة دينية، فإن العلماء الوهابيين مارسوا دوراً فاعلاً في الشؤون العامة. فقد حظي الشيخ إبن عبد الوهاب، على سبيل المثال، بسلطة مطلقة لإعلان الحرب والسلام، فيما كانت القرارات الصادرة عن محمد بن سعود وخليفته عبد العزيز بأمر منه. واستمرت هذه الحالة حتى بعد فتح الرياض سنة ١٧٧٣، حين نقل الشيخ إبن عبد الوهاب جزءً من السلطة الى الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود، إلا أنه كان يعمل بموجب توجيهات الشيخ وتعليماته. في مواجهة ذلك، فإن التعاليم الوهابية تشدد على أن طاعة الحكّام فريضة دينية وأن من يخرجون عليهم هم عصاة.

وقد حشد علماء الوهابية الزخم الشعبي لترسيخ الحكم السعودي، حيث أملوا على العامة واجب دفع الزكاة لمؤسسة خاصة. وكانت الأخيرة توفد فرقة من جامعي الزكاة مصحوبة بحرّاس مسلّحين الذين يجوبون المناطق بصورة منتظمة لجمع الزكاة. كما وأمر الشيخ إبن عبد الوهاب بتطبيق صارم للشريعة، وخصوصاً في مجال الحدود. من نافلة القول، يختزن هذا الجزء من الشريعة دلالات سياسية واضحة، بمعنى أنه ساهم في إخضاع المجتمع بوصفه ـ أي قسم الحدود والتعزيرات ـ يمثّل خطوة جوهرية من أجل تأمين هيمنة الدولة.

في الدولة السعودية الأولى، أوفد الشيخ ابن عبد الوهاب ثلاثين عالماً الى مكة في عهد الشريف مسعود بن سعيد (١٧٣٣ ـ ١٧٥٢) للتبشير بالدعوة الوهابية. وحين علم إبن عبد الوهاب بأن الوفد تعرّض للإهانة والإعتقال، أصدر أمراً عاجلاً بإعلان الحرب ضد الحجاز. وبناء على حكم ديني، فإن سكّان الحجاز منحرفون عن الإسلام، الأمر الذي دفع بالقوات الوهابية ـ



جيش الإخوان

السعودية لغزو الحجاز سنة ١٧٤٦. وقد أنكر الشيخ إبن عبد الوهاب شكل الإسلام السائد في الحجاز كونه مطبّقاً من قبل الحكم العثماني، والذي اعتبره غير شرعي. في الإدارك الوهابي، لقد حان الوقت لاستعمال القوة لتحقيق ما فشل الإقناع السلمي في تحقيقه.

هذه التجربة تلفت إلى أفق تيولوجي أوسع، حيث تدرج كل المسلمين تقريباً سواء ضمن تخوم الجزيرة العربية أو خارجها ضمن نطاق الاستهداف العقدي والعسكري. وهذه الرؤية الأيديولوجية مثلت أداة التعبئة عبر التاريخ السياسي السعودي، حيث خضع كثير من المناطق بصورة سلمية للغزاة الوهابيين هرباً من الموت، كما جرى في مناطق من الجزيرة العربية.

وعموماً، يمكن المجادلة بسهولة بأن توحيد نجد مدين للعقيدة الوهابية التي نجحت في صوغ رابطة علوية تستوعب، وفي الوقت نفسه، تتجاوز خطوط الإنتماء التقليدية في نجد. فقد أمدّت الوهابية الروابط القبلية النجدية بإحساس متجاوز بالفخر، يحوي بداخله كل الروابط، ويخلق نظام معنى مستمد من التراث المشترك، الديني. وكان تعزيز دور الدين في نجد قد نجح في تحقيق إنجاز تاريخي لافت، والذي فشلت القوى الإجتماعية الأخرى في تحقيقه. فقد أنتجت العقيدة الوهابية رسالة جديدة، وتطلعاً مشتركاً، ورؤية كونية جماعية، تلهم القبائل النجدية قاطبة.

توحيد نجد مدين للعقيدة الوهابية التي نجحت في صوغ رابطة علوية تستوعب، وفي الوقت نفسه، تتجاوز خطوط الإنتماء التقليدية

وفي الدولة السعودية الثانية، كتب الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رسالة الى المير فيصل بن تركي، جاء فيها: إعلم إن الله أنعم علينا وعليكم وعلى كافة أهل نجد بدين الإسلام، الذي رضيه لعباده ديناً، وعرفنا ذلك بأدلته وبراهينه، دون الكثير من هذه الأمة، الذي خفي عليهم ما خلقوا له، من توحيد ربهم، الذي بعث به رسله وأنزل به كتبه.. وقد وقع أكثر من أنعم الله عليهم بهذه النعمة، في التفريط في شكرها، بالغفلة عنها، والتهاون بها، وعدم الرغبة فيها، والإشتغال بما يشغل عنها، من الرغبة في الدنيا..وبسبب الغفلة عن هذه الأمور الواجبة، وقع كثير من الناس في أشياء مما لا يحبه الله ولا يرضاه، كما لا يخفى على من نظر بنور الله..).

وفي رسالة أخرى، لفت الشيخ إنتباه الأمير الى أن (أهل الإسلام ما صالوا على من عاداهم، إلا بسيف النبوة، وسلطانها، خصوصاً دولتكم، فإنها ما قامت إلا بهذا الدين، وهذا أمر يعرفه كل عالم).

وفي أعقاب غزو مكة في أبريل ١٨٠٣، كتب الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رسالة الى سعود الكبير وصف فيها أهل دعوته بالقول (أما بعد،

فنحن معاشر غزو الموحّدين). وصوّر غزو مكة بالقول (أنعم الله علينا بغزو مكة يوم السبت الثامن من محرم سنة ١٢١٨هـ (= ٢٩ أبريل ١٨٠٣)، بعد مناشدة وجهاء وعلماء مكة وكافة أهلها من أمير الغزو بالعفو والأمان).

ويبدو لافتاً إسقاط تجربة النبي محمد صلى الله عليه وسلم خلال فتح مكة في السنة التاسعة للهجرة على تجربة غزو مكة من قبل الجيوش الوهابية السعودية، حيث يقول الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد إبن عبد الوهاب (عفا الأمير عن من كانوا بالمسجد الحرام، ثم دخلنا وكان شعارنا التلبية، مؤمّنين، وملحّقين رؤوسنا أو مقصّرين، لا نخشى أحداً من الخلائق، إلا من رب يوم الدين. وبعد إداء شعيرة العمرة، جمعنا الناس ضحى، وطلب الأمير من العلماء بالتسليم لما طلبنا الناس به وقاتلناهم لأجله، وهو التسليم الخالص لله..الخ).

ومنذ أسبغ الشيخ محمد بن عبد الوهاب معنى دينياً على الغزوات، بات أنصاره مجهّزين بسلاح حيوي، من أجل تعزيز النزعة التوسّعية للسلطة السعودية. وبحسب المؤرخ الوهابي إبن بشر، فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رفع راية الجهاد بعد أن كانت حروباً وغزوات. ولذلك، فإن القبائل النجدية تعهّدت للشيخ إبن عبد الوهاب وعبد العزيز بن محمد بأنها ستقوم بالجهاد ضد المشركين، ودفع الزكاة للدولة، ما يوحي بأن الدولة السعودية ـ الوهابية اكتسبت دلالات دينية، وحتى الجنود الذين إلتحقوا بمعسكرات التدريب كانوا على قناعة بأنهم باتوا جيش الفتح، وعليه، التزموا بواجب ديني وليس خدمة عسكرية محض.

يرجع التقويم الوهابي فشل الدولة السعودية في المرحلتين الأولى والثانية الى الفصل بين الملك والدين، الأمر الذي دفع أحفاد الشيخ إبن عبد الوهاب للعمل على إحياء مشروع الإمارة الإسلامية، بيد أن الصراع على السلطة داخل الطبقة الحاكمة، وغياب قيادة كاريزمية أجهضت محاولات العلماء.

تعزيز دور الوهابية في نجد نجح في إنتاج رسالة جديدة، وتطلعاً مشتركاً، ورؤية كونية جماعية، تلهم القبائل النجدية قاطبة

الثنائية الوهابية

تتطلب الرؤية الكونية الوهابية قسمة العالم الى معسكرين: الأول يشمل المسلمين المطّلعين على تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والثاني يضم الكافرين من المسيحيين واليهود وغيرهم، والمشرّكين (من المسلمين غير الوهابيين)، والذين يعيشون حالة (الجاهلية).

وتملي هذه القسمة الأيديولوجية شكل إستقالة أو بصورة محددة عزلة عن المجتمع الجاهلي، كمرحلة أولى من تمرد سلمي على الواقع السائد، على أمل تشكيل مجتمع جديدة مشبّع بالعقائد الوهابية.

وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد طوّر مفهوم (الخروج)، كما وضع لبناته الأولى الشيخ إبن تيمية، بما يحمل في طياته بعداً سياسياً طموحاً. على النقيض من ذلك، فإن مدّ نطاق التكفير بحيث يشمل المجتمع قاطبة تطلب تعطيل معادلة راسخة في تراث الفقه السياسي الإسلام والقائمة على اساس أن وحدة المجتمع قائمة على وحدة السلطة، كون أن كلا الوحدتين فاسدتان، في التفسير الوهابي. ونتيجة ذلك، أن تغييراً شاملاً بات ضرورياً، حيث لا أساس لخطر تفكك وحدة المجتمع، إذ أن مفهوم الجماعة ليس قائماً على توحيد الله، وعليه فإن الطاعة والجماعة غير قابلتين للتطبيق في هذا الصدد.

ينقلنا ذلك الى تاريخ نكبة الأمة الإسلامية في التقويم الديني الوهابي. بينما تعتبر غالبية المسلمين ٢٤ مارس ١٩٢٤، أي يوم سقوط الخلافة الإسلامية، ويعدّ القوميون العرب ٥ يونيو ١٩٦٧، يوم النكبة التي أصابت العرب في مقابل الدولة العبرية، يحدد الوهابيون يوم ١٠ فبراير ١٢٥٨ يوماً لنكبة المسلمين بسقوط بغداد تحت الإحتلال المغولي. ويوحي من التصويرات الدوغمائية لدى الشيخ إبن تيمية، فإن سقوط الخلافة العباسية يمثّل نهاية الدولة الإسلامية المثالية، والتي تتطلب إعادة بناء الأمة على قاعدة تطبيق الشريعة، بحسب التفسير الحنبلي ـ الوهابي.

ويلمح هذا التفاوت الى الرؤية الأيديولوجية الوهابية للوقائع السياسية السائدة. بكلمات أخرى، فإن مشروعية الحكومات في العالم الإسلامي عقب سقوط الخلافة العباسية باتت الى حد كبير غير مؤكدة. وهذا الموقف عكسه بوضوح سلوك الوهابيين إزاء الدول القطرية في العالم الإسلامي.

ثمة عنصر تيولوجي مندغم في المفهوم المركزي للسلطة الشرعية. ويلزم إلفات الإنتباه هنا إلى أن هذا المفهوم نشأ عقب سقوط الخلافة العباسية، ما يدلل على أن المشروعية الدينية والتاريخية قد تعطّلت مع سقوط بغداد. ولذلك، فإن الشيخ إبن تيمية شجّع تشكيل دول صغيرة دخل الدولة، الأمر الذي يوفر فرصة العصيان ضد الدولة، على أساس عدم التطابق مع معايير الشريعة. وقد يكون ذلك ما جلب إهتمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب لاستحضار ميراث الإمارات الإسلامية خلال العصر العباسي، حيث يختفي المثال (الخلافة) أمام الواقع (الإمارة).

ويصوغ الشيخ إبن عبد الوهاب هذه المعادلة من منظور عقدي بأن الأئمة من كل المذاهب متّحدون على أن من غلب على أرض، فإنه يتمتع بامتيازات الإمام في كل الشؤون. لأن حتى قبل عهد الإمام أحمد بن حنبل وإلى يومنا، فإن الناس لم تتفق على إمام واحد.

وبالرغم من أن الشيخ إبن عبد الوهاب، أسبغ نظرياً أهمية إضافية على موقع الإمام/الحاكم، فإنه فشل في تجسيد هذا المفهوم على إمارة الدرعية. فقد فوّض لنفسه دوراً فريداً كإمام وحاكم. وهذا ما يتذكره الناشطون السلفيون في الوقت الراهن، من بينهم الشيخ ناصر العمر الذي شدّد على سلطة سياديّة للعلماء على الحكام/الأمراء.

قدّر لحلم الإمارة الإسلامية أن يرواد الأخوان الجدد بقيادة جهيمان العتيبي في نوفمبر ١٩٧٩، والذي نجح في إستقطاب أتباع له من طلبة الشريعة والدعاة. وبوحي من حوافز دينية، فإن الأخوان الجدد أبدلوا دورهم كأعضاء في (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، لجهة الإنخراط في مشروع ديني ـ سياسي طموح، موجّه نحو تطبيق الشريعة وإقامة دولة ـ الأمة الإسلامية (=الخلافة)، كما رسم خطوطها النظرية العامة جهيمان العتيبي. ففي نشرة بعنوان (الإمارة والطاعة والبيعة) يحدّد جهيمان شروط طاعة الإمام، من بينها: القيام بأمر الجهاد، فإذا ما عطّله فلا طاعة له.

وما يثير الدهشة، أن زعيم القاعدة في العراق، أبو أيوب الأنصاري يسأل بحماسة لافتة الشعب العراقي: هل يضيركم عباد الله أن نحكمكم بالإسلام؟. جدير بالإلتفات إلى أن هذه المجموعة المسلّحة، والتي تقف في مواجهة المجتمع والدولة على السواء لجهة تأسيس (إمارة إسلامية) في ديالى العراق، تستلهم من مفهوم الخروج على الإمام، في حال عدم إلتزامه بمحددات الشريعة وأحكامها.

إبن سعود والأخوان: صدام مشروعين

نبّهت طبيعة ومتطلبات العلاقة بين العلماء والأمراء في التاريخ السعودي الملك عبد العزيز، مؤسس الدولة السعودية الحديثة. وكان ظهور عبد العزيز في مطلع القرن العشرين قد أحيا تطلّعات علماء المذهب الوهابي عقب إحتلال الرياض سنة ١٩٠٢.

في هذا السياق، بدأ مفهوم (الإمارة الإسلامية) بالتبلوّر تدريجياً بعد تأسيس أول هجرة في ديسمبر ١٩١٢ في الأرطاوية، شمال نجد، والتي وصفها المعتمد البريطاني في البحرين هـ ديكسون (وكر صغير للوهابية). وكانت الهجرة مصممة لاستيعاب المقاتلين الجدد، الذين تم إخضاعهم

لدورة تنشئة عقائدية على تعاليم الشيخ عبد الكريم المغربي. وبدأت حركة الإخوان بقيادة المغربي وفيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير، بالتحوّل الى قوة عسكرية. وقد أثارت الحركة هواجس عبد العزيز، الذي أدهشته البنية التنظيمية المتماسكة، والتصميم الحازم، والإلتزام الصارم لدى الأخوان، إضافة، بطبيعة الحال، إلى التهديد الكامن الذي يشكّله هؤلاء لمشروعه السياسي.

بالنسبة للإخوان، فإن ثمة واجباً دينياً يملي عليهم شنّ الغارات على كل أرض يقطنها كفّار ومشركون، ومرتدّون، من وجهة نظرهم. وقد تحدّدت العلاقة بين الإخوان وعبد العزيز بنجاح الأخير في إعادة توجيه مسار الإخوان عبر إحتوائهم في ما يربو عن ١٢٠ هجرة، لجهة إعادة تأهيلهم، وصولاً إلى تفكيك البنى القبلية. وبدأت الخطة بتغيير مكان الإقامة، وبالتالي الوضع الإجتماعي (من البداوة الى التحضّر)، والحرفة (من الرعي الى الزراعة)، وأخيراً الأجندة السياسية (من قضية ذات أبعاد كونية الى مهمة ودور مقيّدين بالمشروع السياسي السعودي). ولكن إلى أي حد نجح إبن سعود يعتبر قضية أخرى، حيث أن التطوّرات اللاحقة تفيد بأن قادة الإخوان عارضوا بشراسة التحوّل المفاجىء في السلوك السياسي لابن سعود بعد إحتلال الحجاز. وفي هذا المقطع، فإن ثمة حاجة لتسليط الضوء على التبدّلات التي شهدها الأداء السياسي لابن سعود في الفترة ما بين ١٩٠٢ ـ ١٩٣٢، والتي تلمح الى صدام بين أهداف زمنية ودينية.

ويمكن المجادلة بأنه في غضون الفترة الزمنية من إحتلال الرياض سنة ١٩٠٢ وحتى إحتلال الأحساء سنة ١٩١٣، كان عبد العزيز مجرد حاكم زمني يسعي لتحقيق أهداف دنيوية محض. ولكن دهشته المحفوفة بخطر قوة الإخوان كجيش عقائدي دفعته إلى إضفاء صبغة دينية على أغراضه السياسية، فخلع على نفسه لقب إمام.

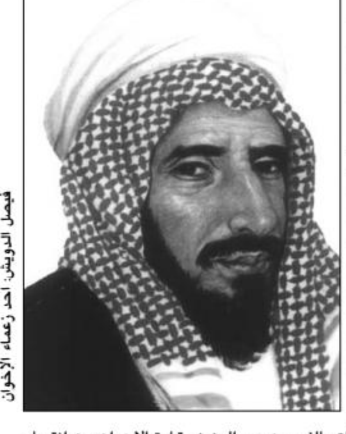
وفي سنة ١٩١٦، ناشد عبد العزيز النجديين للإنضمام الى جيش الإخوان والإلتزام الحرفي بالفرائض الدينية، ودفع الزكاة. ويتّفق مؤرخو السعودية على أن إبن سعود أضاف عنصراً دينياً لمشروعه السياسي سنة ١٩١٥، وخصوصاً عقب معركة جراب سنة ١٩١٤، والتي أثبت فيها الإخوان بأنهم جيش قوي ومصدر تهديد لحكم إبن سعود ما لم يقدم على إحتوائهم ضمن مشروعه السياسي ـ العسكري. وقد استعان عبد العزيز بأحد علماء الدين من آل الشيخ لتحقيق هذا الهدف الكبير، حيث مهّد السبيل إلى إدماج الإخوان كرأسمال واعد في مشروع سياسي طموح.

وتواصل إلتزام إبن سعود بالرؤية الكونية الوهابية الى عام ١٩٢٦، أي حتى احتلال الحجاز. في المقابل، تعهّد الجيش الوهابي بتقديم فروض الولاء لقائده السعودي طالما بقي وفيّاً للعقائد الأصلية للإسلام الوهابي، وتحديداً الجهاد.

بعد الحملة العسكرية على الحجاز، كتب الشيخ سعد بن الشيخ حمد بن عتيق الى الملك عبد العزيز في فبراير ١٩٢٤:..لا يخفى ما منّ الله به من فتح الحرم الشريف، وما حصل به من إعلاء كلمة الإسلام، وخذلان أهل الشرك والطغيان والآثام، وهدم ما أحدثه أهل الضلال، من القباب، والمقامات، والبنايات التي على القبور، هو من أكبر النعم عليكم، وعلى المسلمين (=أهل نجد).

اللافت أن عبد العزيز عبّر بلهجة دغمائية عن رأي مماثل بخصوص سكّان مكة، والذين اعتبرهم مشركين، وخاطب جون فيلبي قائلاً: لماذا، حين تعرّض أنت الإنجليزي واحدة من بناتك كزوجة أقبلها، بشرط وحيد هو أن الأبناء الذين يأتون عن طريق الزواج يجب أن يكونوا مسلمين، ولكن لن أقبل بنات شريف أو أهالي مكة أو المسلمين الآخرين الذين نعتبرهم مشركين. وسوف آكل اللحم المذبوح من قبل المسيحيين بدون تردد. ولكن مصدر كرهنا هو المشرك، الذي يعبد الله بإشراك غيره في عبادته (مثل موضوعات أو مخلوقات من دون الله). فبالنسبة للنصارى واليهود فإنهم من أهل الكتاب).

ويزعم أيضاً بأن: (الصلاة قبل الكعبة أو الأنبياء أو الأولياء، البغاء، الربا، وأشكال مختلفة من الظلم والجهل للسنة كلها بدع ضد القرآن وهي موجودة في بلاد الشرك. وحتى الشخص الأقل ذكاءً يعلم بأن هذه البلاد (أي مكة المكرمة) مدانة بكونها ديار الكفر والشرك، خصوصاً إذا ما أبدى أهلها عداوة لأهل التوحيد، ويعملون ما في وسعهم من أجل إبعادهم عن ديار الإسلام. فهذا الشرك لا يأتي من أهل المدن. وقيل بأنها تأتي من الفخر والجهل..فالشرك باق بسبب عمر بن لحي).


فيصل الدويش: أحد زعماء الإخوان

وفي ٥ يونيو ١٩٢٤، جمع عبد العزيز قادة الإخوان، والعلماء، والوجهاء، وزعماء القبائل في مؤتمر بالرياض. وكان الهدف هو تعبئة المجتمع الوهابي وإقناع العلماء بإصدار فتوى دينية لشرعنة الحرب على الحجاز.

وفي أعقاب إحتلال جدة سنة ١٩٢٦، إنشق التحالف بين عبد العزيز وقادة الإخوان عن إنقسام عميق تعيده إلى تناقض رؤيتين سياسية/زمنية/محلية وعقدية/عابرة للزمان والمكان/أممية، تتجابهان عند نقطة الإشتباك المباشرة الممثلة في عقيدة الجهاد.

فاق الإخوان على حقيقة مثيرة للفزع، حين اكتشفوا بأن إمامهم لم يكن سوى مجرد (طالب ملك)، وليس إمام هجرة وجهاد. ويرجع هـ. ديكسون الخلاف بين قائد الإخوان فيصل الدويش وإبن سعود الى الأفكار الجديدة التي ناصرها إبن سعود وعمل على تحقيقها بعد إستكمال مرحلة إحتلال الحجاز. تمظهرت هذه الإزدواجية في العلاقة الوديّة التي تشكّلت مع الإنجليز، المصنّفين في الرؤية العقدية للإخوان في خانة الكفار، والإخفاق في الإلتزام الصارم بالتعاليم الوهابية. وكانت إنتقادات الإخوان ضد إبن سعود تدور حول شؤون دنيوية مثل: إيفاد إبنه فيصل الى مصر وانجلترا، كونهما بلاد الكفار، واستعمال البدع الحديثة (التلغراف، واللاسلكي..)، والسماح للقبائل العراقية بالرعي في أراضي نجد والحجاز، والفشل في إرغام سكان الأحساء على اعتناق الوهابية، ومنع فيصل الدويش وسلطان بن بجاد من تولي الحكم في المدينة ومكة على التوالي.

طوّر الشيخ محمد بن عبد الوهاب مفهوم (الخروج)، كما وضع لبناته الأولى الشيخ إبن تيمية، بما يحمل في طياته بعداً سياسياً طموحاً

وفي رد فعل، قام إبن سعود بمحاولات جادّة لجهة إرضاء الإخوان عبر العلماء، الذين كتبوا رسائل للدويش وإبن بجاد يحذرونهم فيها من أي إنشقاق أو عصيان ضد حكم إبن سعود. وفي ٥ نوفمبر ١٩٢٨، عقد مؤتمر في الرياض من أجل تقديم إجابات على إتهامات الإخوان ضد إبن سعود، ولكن المؤتمر فشل في إقناع الدويش الذي قرر على الفور إعلان التعبئة العامة في صفوف مناصريه للبدء بحملة عسكرية ضد إبن سعود. وفي سنة ١٩٢٩، إندلعت مواجهات شرسة في منطقة السبله إنتهت بمقتل الدويش فيما تم إلقاء القبض على إبن بجاد، وإيداعه السجن حيث توفي بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انفراط جيش الإخوان.

السياسة الخارجية السعودية والأزمة اللبنانية

د. سعيد الشهابي

ربما ليس هناك سياسة خارجية يلفها الغموض، وتتعدد وجوه تفسيرها كتلك التي تمارسها الدولة السعودية. ويصعب الجزم بأي من تلك الوجوه، واعتباره تفسيرا كافيا لدبلوماسية الرياض على اربعة أصعدة: الخليج، الدول العربية، الدول الاسلامية والعالم. فلكل من مواقفها وسياساتها تفسيرات عديدة، اما لانها مطاطة، او انها تبدو متناقضة مع الافتراضات الاولية التي لدى المراقب، او لانها متلونة بألوان البيئة السياسية القائمة. ويمكن طرح عدد من القضايا المهمة التي تبدو السياسة السعودية ازاءها لغزا غامضا. فالمواقف السعودية مما يجري في لبنان في الاعوام الاخيرة ما يزال يكتنفه الغموض، وكذلك سياساتها ازاء العراق، وايران، وفلسطين. ويصعب الجزم باتجاه تلك السياسة بشكل قاطع. ومن هنا تتداخل التفسيرات والتأويلات، وتتعدد النظرات لتزيد الغموض غموضا، ولتجعل تصرفات الرياض أغرب من الخيال أحيانا.

على الصعيد الخليجي، لا يبدو ان السياسة السعودية واضحة تماما، أو مقبولة، لدى زعماء الدول الاعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، برغم ما يبدو من وئام خارجي. فقد كانت تأمل ان يكون المجلس ذراعها السياسي الضاربة في المنطقة ومع العالم، ولكن تجربة ربع قرن من العمل المشترك تؤكد ان العلاقات اليوم بين الرياض وجاراتها الخليجيات ليست في أفضل حال. فهي متوترة إلى حد ما مع دولة الامارات العربية بسبب الخلاف الحدودي خصوصا ازاء حقل الشيبة على الحدود المشتركة بين السعودية وعمان والامارات. كما ان السعودية غير مرتاحة لبناء جسر يربط بين الامارات وقطر ويمر في ما تعتبره السعودية مياهها الاقليمية. وازدادت حدة التوتر بعد قرار الامارات توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة قبل عامين. وثمة ازمة غير معلنة في العلاقات بين السعودية والكويت بسبب رفض السعودية ترسيم الجرف القاري، بالاضافة إلى سيطرتها على جزيرة قاروه التابعة للكويت، منذ ازمة الاجتياح العراقي للكويت في ١٩٩٠. وثمة أزمة صامتة مع قطر، بسبب النزعة القطرية للاستقلال في القرار السياسي الخارجي عن السعودية.

وجاء دور الدوحة مؤخرا في التوسط بين الفرقاء اللبنانيين واستضافة المفاوضات الشائكة بينهم، لتزيد من الامتعاض السعودي غير المعلن. وليس مستبعدا ان يؤدي ذلك إلى تصاعد حدة الخلافات بين البلدين الجارين، خصوصا ان السعودية تشعر انها هي الخاسر الاكبر من الاتفاق بسبب موقفها المعلن مع طرف لبناني ضد آخر. فما أفق الدور السعودي في مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في ١٩٨١ واعتبرته السعودية أداة لدعم سياساتها الاقليمية وتقوية مواقفها الدولية؟ فهل هي مع القرار الخليجي المشترك على قدم المساواة مع الآخرين؟ ام تصر على دور قيادي يحجم الادوار الاخرى ويجعلها تابعة لسياسات الرياض؟ هل هي مع منظور خليجي شامل

لم يعد سراً القول بأن السعودية تلجأ لإثارة البعد الطائفي حالما تدرك أن مصالحها ونفوذها في خطر

للعلاقات الاقليمية مع ايران والعراق، وسياسات موحدة حول نمط التطوير السياسي الداخلي، ام ستظل معارضة للانفتاح وتطوير نظام الحكم بما يتناسب مع روح العصر؟ هل الرياض مع استراتيجية عسكرية موحدة، ام مع الابقاء على ما بقي من قوات درع الجزيرة التي تتخذ من حفر الباطن مقرا لها؟ هل تبقي محايدة ازاء اساليب الاستخلاف في دول الخليج الاخرى، ام تسعى للتدخل السافر كما فعلت مع قطر، وكما حاولت مع الكويت قبل عامين؟

على الصعيد العربي، لا تقل السياسة السعودية غموضا، واثارة للجدل. ففي العراق، كان الموقف السعودي من اكثر المواقف غموضا. فهي ضد التغيير السياسي، ولكنها لم تجرؤ على مواجهة الاحتلال الامريكي، وبدلا من مواجهته، سعت لاستغلال الوضع بدفع العناصر المهيأة للقتال لمغادرة اراضيها والتوجه إلى العراق، وبدلا من توحيد الموقف ضد الاحتلال، تحول بعض قطاعات المقاومة بقدرة قادر إلى حركة ذات بعد مذهبي، وأدخلت العراق في دوامة من العنف، الأمر الذي نجم عنه تطوران خطيران: وضع العراق على حافة حرب طائفية مذهبية كانت ستأتي على الأخضر واليابس، وثانيهما، إعادة صياغة مواقف العناصر المقاومة بشكل اضعف مشروع المقاومة ضد الاحتلال، وتحول إلى حالة اقتتال داخلي بين مكونات الشعب العراقي: فكانت حربا سنية - شيعية، ثم تحولت إلى مواجهات سنية - سنية، وشيعية - شيعية. وبقيت قوات الاحتلال تتفرج على الوضع عن كثب، غير خائفة او وجلة من تصاعد العنف الذي اصبح أقل استهدافا لقوات الاحتلال وأكثر تركيزا على تصفية الحسابات على أسس عرقية ومذهبية وطائفية.

ان التصدي لكافة اشكال الوجود الاجنبي على الاراضي العربية والاسلامية أمر ليس مشروعا فحسب، بل مطلوبا كخيار وطني وقومي واسلامي. ولطالما صدرت فتاوى من علماء السعودية تبيح استقدام القوات الاجنبية لمحاربة العراق خلال أزمة الكويت. تلك الفتاوى أسست لحضور عسكري مكثف من قبل القوات الاجنبية في المنطقة لم يعهد من قبل، وساهمت في توسيع هيمنة الولايات المتحدة على وجه الخصوص على المنطقة وشؤونها. وليس الوجود العسكري الاجنبي في العراق اليوم الا امتدادا لذلك الوجود الذي حظي بمباركة شرعية من قبل علماء السعودية لتبرير الحرب المدمرة قبل سبعة عشر عاما.

وينسجم الموقف السعودي في فلسطين مع السياسات العامة للدولة السعودية. فقد وقفت حكومة الرياض مع زعامة محمود عباس ضد حكومة حماس المنتخبة، وشجبت اجراءات حماس العام الماضي، وطرحت في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ ما أسمته المبادرة العربية، لشرعنة الاعتراف بالكيان الاسرائيلي. صحيح انها رعت

اتفاق مكة بين الطرفين (حماس والسلطة الفلسطينية) في الثامن من شباط/ فبراير ٢٠٠٧ ولكنها تسعى باستمرار لتهيئة الظروف لموقف خليجي يتصالح مع اسرائيل رسمياً. وقد عقد مسؤولون سعوديون، على رأسهم السفير السعودي السابق في واشنطن، بندر بن سلطان، لقاءات مع مسؤولين اسرائيليين ويهود مرات عديدة، واصبح هناك منحى سعودي لتخفيف بؤر التوتر مع الكيان الاسرائيلي لتسهيل مهمة التطبيع مع ذلك الكيان لاحقاً.

السعودية هي التي سعت لتدويل قضية لبنان، بعد أن دعمت الموقفين الامريكي والاسرائيلي ضد الوجود السوري. وفي حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦،

هناك منحى سعودي لتخفيف بؤر التوتر مع الكيان الاسرائيلي لتسهيل مهمة التطبيع مع ذلك الكيان لاحقاً

وقفت مع مصر والأردن ضد المقاومة الاسلامية اللبنانية، وسعت لاحداث شرخ في الموقفين اللبناني والعربي، وحملت المملكة العربية السعودية المقاومة على لسان بعض المسؤولين فيها، بأنها تورط لبنان في أسمته مغامرة غير محسوبة، بينما انتقدت مصر ما أسمته عدم التنسيق بين المقاومة والحكومة اللبنانية، في ما يبدو أنه محاولة لتعرية المقاومة داخلياً وكشفها عربياً، وإعطاء ضوء أخضر ضمني لبدء الحملة الإسرائيلية على لبنان، أو على الأقل تأمين تغطية سياسية كافية لضرب المقاومة وشن العدوان على لبنان.

وفي مؤتمره الصحافي بالرياض في ١٢ أيار/ مايو هاجم الامير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، ايران، واعتبرها مصدر تهديد لامن لبنان، وانذرها من ردة فعل عربية ضدها. وكان واضحا ان موقف كل من السعودية ومصر على وجه الخصوص، مع الدعوة لنزع سلاح المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي، وداعما لحكومة السنيورة ومجموعة ١٤ آذار. هذا الموقف اعاد للاذهان موقف البلدين ابان حرب تموز، عندما وجها سهامهما لـ حزب الله في الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد لبنان. ولم يعد سرا القول بان السعودية تلجأ لاثارة البعد الطائفي حالما تدرك ان مصالحها ونفوذها في خطر. فاثارة هذا البعد من شأنه تجاوز الحقائق واحداث حالة استقطاب ليس على اسس عقلانية ومبدئية، بل على خطوط التماس المذهبي المقيت. فان من أسهل الامور اثارة النعرات المذهبية والدينية ايضا، وهي اكثر خطرا من الخلافات السياسية التي لا تلامس قلب الانسان وضميره.

السعودية تراهن على حالة التداعي التي تعيشها الأمّة، وانتشار حالة الجهل والتخلف لاستقطاب الحلفاء والمؤيدين، مستغلة الخطاب الديني تارة، والفتوي أخرى، والمال النفطي الهائل ثالثة. وكما انها فشلت في الحصول على دعم من الشعوب العربية والاسلامية عندما استدعت القوات الاجنبية خلال ازمة الكويت في ١٩٩٠ ـ ٩١ فقد خسرت الموقف ايضا في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وفشلت هذه المرة كذلك فشلا ذريعا.

وازداد انزعاج الساسة السعوديين عندما نجحت دولة قطر في احتضان لقاء المصالحة الذي تمخض عن اتفاق كان يبدو مستحيلاً بسبب المواقف السعودية المتناغمة مع السياسات الامريكية والاسرائيلية، التي تطالب بنزع سلاح المقاومة. الرياض لا تستطيع القبول بمبدأ الندية خصوصا من دول الخليج الأخرى الأصغر حجما وسكانا وأموالا، وبالتالي لم يعد خافيا ان قطر نجحت في ما أخفقت فيه السعودية، وان سعي الرياض لاظهار القضية اللبنانية في اطار مذهبي وطائفي باء بالفشل. وها هو مفتيها، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، رئيس هيئة كبار العلماء رئيس اللجنة الدائمة للإفتاء يشن في ١٢ ايار/ مايو الحملة على حزب الله وحلفائه قائلا: (هؤلاء جاءوا ليهيئوا المكان لليهود وللدول الكبرى ويهيئوا لهم الجو ويسهلوا عليهم الدخول ويعينوهم على السيطرة على بلاد الإسلام) متناسيا ان الذين أصدروا الفتاوي في ١٩٩١ لشرعنة استقدام القوى الاجنبية هم الذين جاؤوا بها ووفروا الغطاء الشرعي للاستنجاد بها ضد مجموعات اخرى من المسلمين. اولئك العلماء هم انفسهم الذين اصدروا الفتاوى التي تبيح دماء المسلمين الآخرين الذين يخالفهونهم في المذهب الفكري، وأسسوا لثقافة التكفير التي نجم عنها حمامات دم في العراق، وأضعفت المقاومة للاحتلال.

وكما تمت الاشارة، فطالما سعت السعودية لعدم الافصاح عن مواقفها بصراحة، الا في الحالات التي تعتبرها مصيرية لاستراتيجياتها. دبلوماسية الرياض قادرة ايضا على ارتداء كافة الألبسة. فعندما كان عبد الناصر يقود العروبة الثورية كانت السعودية تتزعم الاسلام المحافظ الذي لا يحمل مشروعا جادا للانسانية او للشعوب المسلمة نفسها. وعندما تصدرت ايران مشروع الاسلام الثوري في نهاية السبعينات، تصدرت السعودية العروبة المحافظة المرتبطة سياسيا بالولايات المتحدة، والرافضة مقولات الاصلاح والتحرر والاستقلال. انها مع الوحدة الخليجية طالما حققت لها موقع القيادة والهيمنة، ولكنها مستعدة للدخول مع اي من دول الخليج في نزاعات مفتوحة الأمد من اجل مساحات حدودية صغيرة. وهي مع الوحدة الاسلامية كشعار، ولكنها مع طرح النزعة المذهبية عندما تقتضي الحاجة. انها مع الاسلام ولكن من خلال النظرة الوهابية التكفيرية التي لا تؤمن بالآخر، ولا تسمح بالتعددية الفكرية او الفقهية. انها مع الصفقات العسكرية العملاقة، ولكنها ايضا مع دعوة القوات الاجنبية للمنطقة، والاعتماد المطلق على دعمهم العسكري والامني والسياسي. فتلك الصفقات انما هي جزء من التبادل السياسي والدعم المعنوي المتبادل بين السعودية والدول الغربية، ولم تستطع قط ان توفر للسعوديين، حكومة وشعبا، شعورا بالامن والاستقرار. فالمدخولات النفطية الهائلة في الوقت الحاضر تدر على المملكة اكثر من مليار دولار يوميا، ولكن النظام لا يستطيع شراء أمنه وراحة رموزه بتلك الاموال. انه يشعر انه مستهدف كنظام وايديولوجية سياسية، من قبل حملة المشاريع السياسية التغييرية، خصوصا المحسوبين على الاسلام السياسي الذي لم يحظ يوما بقبول المملكة.

بامكان السعودية ان تصبح قوة من اجل الخير والتنمية والامن والتعاون والتطور، ولكن ذلك يحتاج إلى نفسيات كبيرة واستيعاب حقيقي للوقائع، بعيدا عن التنميط او المبالغة او التعميم. السعودية بحاجة لقيادات شابة غير محصورة برموز العائلة الحاكمة، بل مستمدة من بين ابناء الشعب الذين تعلم اكثرهم في افضل الجامعات الغربية. ان السعودية اليوم تعيش عقدة الصراع بين القديم والحديث، الانغلاق والانفتاح، التخلف او التطور. وتعيش صراعا آخر بين هويتها

السعودية تراهن على حالة التداعي التي تعيشها الأمّة، وانتشار حالة الجهل والتخلف لاستقطاب الحلفاء والمؤيدين

الاسلامية وانتمائها السياسي المرتبط بشكل وثيق بالمشاريع الامريكية في المنطقة. مطلوب من المملكة العربية السعودية اعادة النظر في ما تعتبره من ثوابت، لاستيعاب دروس أزمتي لبنان اللتين فشلت سياساتها ازاءهما بشكل مهين، وما ينطبق من تلك الدروس على الواقع السعودي المرير. وباختصار فان قادتها بحاجة لتقييم الاداء الذاتي وحساب الربح والخسارة، خصوصا بعد خسارة الموقف في ثلاث محطات مهمة: العراق وحرب تموز/ يوليو والأزمة السياسية الاخيرة في لبنان.

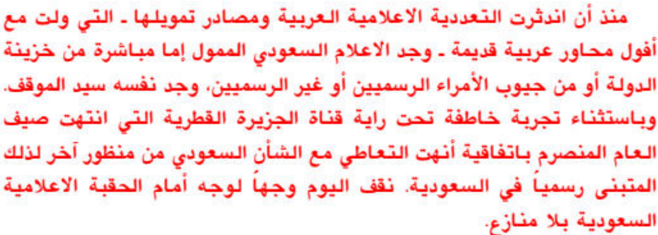
القدس العربي، ٢٠٠٨/٥/٢٩



الإعلام السعودي: محاور لتدمير العالم العربي

صناعة الفتنة

د. مضاوي الرشيد



منذ أن اندثرت التعددية الاعلامية العربية ومصادر تمويلها ـ التي ولت مع أفول محاور عربية قديمة ـ وجد الاعلام السعودي الممول إما مباشرة من خزينة الدولة أو من جيوب الأمراء الرسميين أو غير الرسميين، وجد نفسه سيد الموقف. وباستثناء تجربة خاطفة تحت راية قناة الجزيرة القطرية التي انتهت صيف العام المنصرم باتفاقية أنهت التعاطي مع الشأن السعودي من منظور آخر لذلك المتبنى رسمياً في السعودية. نقف اليوم وجهاً لوجه أمام الحقبة الاعلامية السعودية بلا منازع.

لا بد لنا أن نقيم هذا الاعلام ونحدد تأثيره على العالم العربي من خلال سياساته المتناقضة والهادفة إلى تفتيت هذا العالم من الداخل. وإن كانت الهجمة الأمريكية على المنطقة العربية والتي بدأت بالعراق أمراً خارجياً يقاومه من يقاومه على طريقته الخاصة، إلا أن العالم العربي المتلقي لخطاب وصور الاعلام السعودي فاقد للمناعة والقدرة على المقاومة بانعدام وسائل إعلامية قوية التمويل والخطاب، وقادرة على التعدي والتحدي بنفس الأسلوب الذي يتبعه الإعلام السعودي.

هناك أربعة محاور مدمرة ظهرت بوضوح للقارئ والمشاهد والمستمع لما تنشره الوسائل الاعلامية السعودية الموجهة للعالم العربي، وليس يهمنا هنا الاعلام المحلي المنحسر في عصر الفضائيات والعولمة.

المحور الأول ظهر بشكل واضح خلال أيام الأزمة اللبنانية الحالية، حيد تعددت التعليقات الطائفية التحريضية شاشات الاعلام السعودي، وانبرى المراسلون والمذيعون والمعلقون يفككون طلاسم الوضع اللبناني المعقد والمتشابك، حريصين على إرجاعه إلى جذور مذهبية وطائفية، ومهما حاول البعض توسيع دائرة الحوار والنقاش والابتعاد عن محور التحريض وبد سموم الفتنة، يعود المذيع أو مقدمو البرامج وكاتبو السطور إلى موضوعهم المتفق عليه مسبقاً.

من تابع الاعلام السعودي خلال الأيام السابقة، لا بد أن يستنتج أن هناك حرب إبادة شاملة لأهل السنة والجماعة الذين دخلوا مرحلة اللطمية والمظلومية، تماماً كما سبقهم اليها الشيعة في مراحل سابقة. ولم يكتف هذا الإعلام بذلك، بل راح يعمل جاهداً على اسقاط الطوائف والمذاهب على خارطة لبنان ومدنه وقراه، بعضها جاء باللون الأحمر وبعضها بالأخضر والآخر بالأسود ليبين أماكن الصراع الحالية والمستقبلية، وكأنه لا يكتفي بنقل الأحداث العنيفة، بل يروج لبؤر قد تشتعل في المستقبل القريب.

خلط هذا الإعلام بين الحدث وتحليله وما يطمح له المموّل السعودي. ولكننا نعتقد أن هذه المحاولة الاعلامية الفاشلة قد أسقطتها السرعة التي تم فيها الوصول إلى اتفاق على الخطوط العريضة للحوار اللبناني ـ اللبناني في الدوحة. ستكون تداعيات الطائفية والمذهبية مقيتة ليس فقط على الشارع اللبناني بل على العالم العربي بأكمله، إن لم تتوقف الآلة الاعلامية السعودية عن دورها المشبوه.

المحور الثاني هو عدم قدرة السعودية إعلاماً وقيادة عن الابتعاد ولو قليلاً عن المخطط الأمريكي للمنطقة والترويج لهذا المخطط من خلال وسائل الاعلام، وبما أن الخطاب الأمريكي يعتبر أن أي معارضة لمشروعه هي إرهاب وتطرف، فكذلك هو حال الاعلام السعودي الذي قتل في النفسية العربية حتى الحلم بالمقاومة، ناهيك عن المقاومة ذاتها. وهنا لا نقعد العنف والقتل وإنما نقعد حالة الاستسلام التي تروج لها مصادر الاعلام السعودي والقبول بالأمر الواقع، وكل ما يستنطق المشروع الأمريكي ويشكك في جدواه ونجاحه، نراه يحارب ويُقتل، حتى وإن كان كلمة حرة أو اشارة ايحائية لا يفهمها الا اللبيب والمتيقظ والعالم بمسارات التاريخ والتحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

المحور الثالد لعملية التدمير الاعلامي السعودي الموجه إلى العالم العربي ينطلق من سياسة التعرية والخلاعة والرقص المجون التي تتبناها بعض القنوات المملوكة من قبل الامراء السعوديين، والذين يوجهون ذبذباتها إلى أكبر شريحة اجتماعية في العالم العربي الا وهي الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. يتلقى هؤلاء الفنون الاستهلاكية والطرب الماجن الممتزج بالابتذال، وربما هناك علاقة حميمة بين الترويج للبرامج الساقطة والفن المبتذل، وبين ارتفاع معدلات الاعتداء الجنسي على المرأة، والتحرش بالأطفال والعنف

> **التداعيات الطائفية والمذهبية ستكون خطيرة على العالم العربي إن لم تتوقف الآلة الاعلامية السعودية عن دورها المشبوه**

الأسري وحالات الطلاق المرتفعة التي تعاني منها السعودية أكثر من غيرها من الدول في المنطقة.

انها المرة الأولى في تاريخ العرب التي يجد فيها المشاهد نفسه وجهاً لوجه أمام حالة انفعام اجتماعي وتناقضات نفسية، حيد يعيش المرء في ما يسمى مجتمع الفضيلة

العربية الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

محاطاً بقيود ثقافية ودينية تحرم عليه الانغماس في الاباحية، بينما هو يتلقى صوراً وإيحاءات مفرطة في شهوانيتها. نحن هنا لا نعترض على الفن واللهو والموسيقي، ولكننا نحذر من قدرة هذا الاعلام على ترسيخ انفصام في الشخصية والهوية نتيجة التناقض بين حلم الشاشات وحقائق الواقع المجتمعي للوطن العربي. وكل هذا يصدر من قيادة حرصت على أنها تمثل الورع والتقوى.

المحور الرابع المدمر في الاعلام السعودي

المتلقي محاصر بإعلام سعودي يتبني محاور قاتلة تنذر إما بموت بطيء، أو تنويم دائم، أو أسوأ من ذلك بكثير: إنفصام شخصي واجتماعي وقتال طائفي مذهبي طويل الأمد

هو تعويره لدور المرأة في المجتمع والذي يتأرجح بين تمويل الإباحية من جهة، وتمويل العفة والطهارة من جهة أخرى. البرامج الممولة سعودياً والمتعاطية بالشأن النسوي تمزج بين دعايات التجميل، والعناية بالجسد والبشرة، مستحضرة شرحات الخيار والأفوكادو من جهة، ومن ناحية أخرى تستحضر العفة والفضيلة في دعايات أدوات التنظيف المنزلي. فالراقعة المتباهية بشعرها الأسود الطويل لا تنفعل عن بنت جنسها الأخرى المحجبة والمنهمكة بتنظيف قعر المرحاض، مستعملة آخر انتاجات المواد القاتلة للبكتريا والحشرات. لا يفعل الأولى عن الثانية سوى ضغط الأصبع على أزرار الريموت كنترول، كلتاهما تتعدران شاشات الإعلام السعودي بعوره ورسائله المتناقضة. يسترخي المشاهد العربي أمام هذه التناقضات. طبعاً له أن يختار بين الأولى والثانية، ولكن هل هو بالفعل يملك حرية الاختيار في حقبة تاريخية أهم ملامحها استفراد المال السعودي والخط الاعلامي المرتبط به بالساحة الاعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة؟

لا بد لنا ان نتساءل: لماذا اختار ممولو الاعلام السعودي خط التناقضات؟ هل هو الرغبة في الثراء الناتج عن ثورة الاتصالات الحديثة؟ أم هل هو فسق ومجون ونعرات طائفية واسترخاء في أحضان المشاريع الأمريكية؟ هل هو محاربة للتطرف الاسلامي كما يسمونه، من خلال الانغماس في الاباحية والشهوات التي تعرف الشباب عن الانخراط في مشاريع أبعد من الذات وشهوات الجسد ورغباته؟

تناقضات الاعلام السعودي الممول بطريقة مباشرة من قبل أشخاص داخل القيادة السعودية خطر على المجتمعات العربية، سيفككها من الداخل، ويقوض السلم الاجتماعي في كثير من المناطق. إنه اعلام انتجته أموال النفط وليس الباع الطويل في العمل الاعلامي وتراكم الخبرات والتجربة والرؤية المستقلة لحاضر العرب ومستقبلهم ومحنهم المتراكمة.

العراك الطائفي، وتبني مشاريع همجية قادمة من الخارج تستهدف أمن المنطقة وتركيبتها الاجتماعية وحقبات التعايش السلمي بين فئاتها المختلفة.. لن تظل موجهة إلى خارج الحدود السعودية، بل ستنقلب على السعودية ذاتها، والتي طالما حرص الخطاب الرسمي السعودي على تعويرها وكأنها وحدة متجانسة تسبح بحمد القيادة ونعمتها. الاختلاف والتعددية وتسييسهما عند الحاجة من الأمور السهلة التي تنذر بعواقب وخيمة لن تنجو بسهولة منها السعودية أو دول الجوار التي تحتضن محطات الاعلام السعودي كونها أكثر انفتاحاً من القاعدة السعودية الممولة. بغياب التعددية الاعلامية العربية - ما عدا تجارب قليلة حاولت السعودية إسكاتها تماماً كما حصل لتجربة الجزيرة حينما تعاطت مع الشأن السعودي الداخلي بشيء من الحرية ومن ثمة تم الغاء المشروع - نجد المشاهد والقارئ العربي محاصراً بإعلام سعودي يتبني محاور قاتلة تنذر إما بموت بطيء أو تنويم دائم أو أسوأ من ذلك بكثير: انفصام شخصي واجتماعي وقتال طائفي مذهبي طويل الأمد.

عن القدس العربي، ٢٠/٥/٢٠٠٨

حول اعتقال د. الفالح

من يوقف طغيان جهاز المباحث؟

د. عبدالكريم الخضر

سألت نفسي ما إذا كان هذا هو الأسلوب الذي سيظل يتبعه جهاز المباحث في اعتقال المواطنين بعمومهم، وأساتذة الجامعات على وجه الخصوص!

لماذا إذن تشرع الأنظمة العدلية كنظام الإجراءات الجزائية وغيرها ؟

وكيف استطاع هذا الجهاز تجاوز وانتهاك كل الأنظمة ولم يجد من يسأله عن تجاوزاته تلك؟

وإذا كان جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام هو المسئول عن تطبيق نظام الإجراءات الجزائية والتأكد من صحة إجراءات الاعتقال، فلماذا أنشئ هذا الجهاز اذا لم يكن من اختصاصه محاسبة الأجهزة التي تخالف نظامه؟

وإذا كان هذا حال أستاذ الجامعة وصانع الرجال.. فما هو حال بقية المواطنين من متعلمين وغير متعلمين؟

وإذا لم يكن للحرم الجامعي أي هيبة أو تقدير - كما هو الحاصل في جميع بلاد العالم - فلماذا إذاً سمي عندنا بهذا الاسم، ولماذا لم يسمى بالصالة أو البهو الجامعي؟ وأين إدارة الجامعة عن انتهاك حرمتها واعتقال عضو من أعضائها في حرمها؟ وما هو الإجراء الذي اتخذته لمنع تكرار مثله مرة أخرى؟

إن الدكتور متروك وزملاء دربه كالدكتور عبد الله الحامد والأستاذ عيسى الحامد قد نذروا أنفسهم ليكونوا صمام أمان أمام انتشار ثقافة العنف والإرهاب والدمار، وقد مارسوا هذا الدور خدمة لدينهم ولوطنهم عن طريق نشر ثقافة الدستور والحقوق والحوار البناء وثقافة مؤسسات المجتمع المدني. فهل هذا هو جزاء من نذروا أنفسهم للمطالبة بالإصلاح السلمي ونبذوا العنف والإرهاب بجميع صوره؟

وهل سيظل جهاز المباحث الجهاز الذي لا يسأل عما يفعل، وتطلق يده على كل شخص وفي كل اتجاه دون أن يسأل عن تجاوزاته غير النظامية؟ ألم يكن بإمكانهم الاتصال عليه وطلب حضوره إليهم، بدل من مداهمة الجامعة؟! أم أنهم ظنوا بتصرفهم هذا أنهم يلقون الرعب في قلبه وقلوب كل من شاهدهم؟! هذه الطريقة الرعناء لن تنتج إلا مثل تصرف المعتقل الدكتور/ متروك حيث أضرب عن الطعام والدواء حتى ولو أدى ذلك إلى وفاته.

إنني أوجه نداءً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين... بأن يتدخل شخصياً في وضع الأمور في نصابها الحقيقي من احترام حقوق الإنسان وحفظ كرامتهم والوقوف أمام هذا الطغيان الزاحف من بعض الأجهزة التي ظلت تمارس القمع، وتطال كل باحث عن الحق والإصلاح لتبقينا بعيدين عن ركب الاهتمام بالحقوق العامة لجميع المواطنين، ولتفرق المجتمعين على الإصلاح الذي ينشده كل مواطن صالح لوطنه.



حول بيان ٢٢ شيخ وهابي

كبر إساءة إلى مسلمي السنة

د. عبدالوهاب الأفندي

(١)

في الأسبوع الذي استضافت فيه المملكة العربية السعودية مؤتمراً يدعو إلى الحوار بين الأديان، طلعت علينا ثلة ممن يسمّون أنفسهم بعلماء السنّة في (مملكة الصمت) ببيان ضاف يحذر من خطر عظيم يهدد الأمة. ولا شك أن المسلمين في السعودية وخارجها يتطلعون إلى سماع رأي علماء الدين فيما يقع في بلاد الحرمين وخارجها من مصائب وكبائر، أدناها قمع المسلمين وتكميم أفواههم والاستيلاء على موارد الأمة بالباطل وإنفاقها في غير ما يرضي الله ورسوله، بل لتمزيق الأمة ونصر أعدائها. فماذا نطق به هؤلاء العلماء الأشاوس الذين لا يخافون في الله لومة لائم؟

(٢)

الخطر الذي حذر منه علماؤنا هو مؤامرات الشيعة عموماً، وحزب الله خصوصاً. فما هي الجريمة التي ارتكبها حزب الله وأحنقت هؤلاء العلماء الكرام؟ حزب الله ارتكب كبيرة أنه هزم إسرائيل مرتين، وأخرجها من لبنان تجرجر أذيال الخزي والعار، في حين كان أولياء أمور المسلمين المرتضين عند هؤلاء العلماء يخطبون ودّ إسرائيل سراً، ويتزلفون لأمريكا علناً، ويستضيفون جنودها في أرض الحرمين، وينفقون على جنود المارينز من فيء المسلمين تقرباً لله تعالى!

(٣)

ويحسب العلم اللدني الذي بلغ هؤلاء العلماء الكرام، فإن محاربة حزب الله لإسرائيل ودعم إيران للمقاومة هما جزء من مؤامرة شيعية خبيثة للتغرير بالمسلمين السنّة، وذر الرماد في عيونهم، حتى يغفلوا عن مؤامرات الشيعة للتغوّل على ديار المسلمين في بلاد الحرمين وغيرها.

(٤)

يبدو أن مؤامرات الشيعة على ديار المسلمين لا نهاية لها. فقد أغلقت الثورة الإسلامية سفارة إسرائيل في طهران وسلمتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت الذي كانت فيه عاصمة الأزهر تستعد لافتتاح أول سفارة لإسرائيل، وكان أمراء المؤمنين يتنافسون في قتل وتشريد الفلسطينيين، وتستقبل الوفود وراء الوفود من أبناء العم في داخل ديار الإسلام وخارجها. الشيعة أيضاً أخرجوا الأمريكان من لبنان، وناجزوهم في الخليج، في حين كان أولياء أمورنا السنّة - من سليلي المجد والحسب - يستضيفون الأساطيل الأمريكية، ويستدعون الطائرات الأجنبية لقصف ديار المسلمين.

(٥)

إنها فعلاً سلسلة مخزية من المؤامرات، تريد أن تظهر زعماء السنّة بأنهم متخاذلون وممالئون للأعداء، في مقابل إظهار الشيعة - زوراً وبهتاناً بالطبع - بأنهم من يتصدي لمؤامرات الأعداء. وهي تشبه إلى حد بعيد مؤامرات العلمانيين من ناصريين وقوميين وماركسيين ممن أظهروا في وقت سابق أنهم على رأس من يتصدي لمقاومة الاستعمار ومطامع الصهيونية، حتى يحرجوا الأنظمة التي تدعم (صحيح العقيدة) لتظهر أنها ممالئة للاستعمار وموالية للصهاينة.

(٦)

مؤامرات أعداء الإسلام عموماً والسنّة خصوصاً متشعبة وكثيرة، وهي غاية في الذكاء. أما السنّة وعلماؤهم الأبرار وأولياء أمرهم الأمناء المأمونون، فإنهم لا يتآمرون أبداً، ولا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل، ولا يردون الماء إلا عشية. فلماذا يا ترى لا يتظاهر هؤلاء كما يفعل غيرهم بمناجزة الأعداء، حتى نخدع الشيعة الروافض ونكشف بدعهم وزيفهم؟

(٧)

ربما كان الأولي بعلماء (إن كان هذا هو التعبير الصحيح، لأن بعض دعوى العلم جهل) السنّة أن يسألوا أنفسهم، لماذا لم نسمع منهم نقداً للشيعة ومؤامراتهم إلا عندما تحقق الحركات الشيعية إنجازات تخجلهم وتخجل أمراءهم، بينما هم قعود عن كل مكرمة وكل إنجاز، سوى التزلف إلى حكام السوء الذين يتزلفون بدورهم لأعداء الأمة؟

(٨)

نعم، هناك مؤامرة، بل مؤامرات، تستهدف المسلمين السنّة. ولكن أكبر مؤامرة وأكبر إساءة إلى مسلمي السنّة هي أن تنطق باسمهم مثل هذه الفئة التي حرمها الله العلم والفطنة، وفوق ذلك حرمها من نعمة الجرأة في قول الحق في وجه أمراء السوء وحكام البغي. إن موقف السنّة كان يكون أفضل بكثير لو أن المتحدثين باسمهم كانوا أكثر علماً وصدقاً وأقلّ نفاقاً، ولو أن حكامهم كانوا أحرص على مصالح الأمة منهم على مصالح الأعداء. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن من الخزي والعار أن يوجهوا سهامهم إلى المدافعين عن الأمة ضد أعدائها.

(٩)

لا يجب أن يفهم من هذا أننا نبرئ الشيعة وكثيرا من قياداتهم من إثم الطائفية، أو نقول أنه ليس من حق علماء السنة وغيرهم انتقاد ممارساتهم الدينية والسياسية. ولكن ما يؤسف له أن هذه الفئة تنتقد المحسنين من الشيعة، ممن تبرأوا من الطائفية ونذروا أنفسهم للدفاع عن مصالح الأمة، ولا تذكر تقاعس المتقاعسين من السنّة، أو تدعو الشيعة والسنّة معاً إلى استباق الخيرات كما ندب الله تعالى المسلمين وأهل الكتاب. ثم أليس من المعيب أن تستضيف بلاد الحرمين لقاءات الحوار مع اليهود والنصارى بينما لا يتسع صدر هؤلاء العلماء لأهل القبلة والشهادة؟

عن القدس العربي، ٢٠٠٨/٦/٦

وجوه حجازية

(١)
صالح يماني
(... - ١٣٧٠هـ)

هو صالح بن سعيد بن محمد بن أحمد يماني. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها في كنف والده فرباه مع أخيه الشيخ حسن، ثم ألحقهما بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة، فأخذ العلم عن علمائها الأفاضل، وأخذ عن والده، ولازم الشيخ عبدالرحمن دهان، وكان يعترف في مجالسه وأحاديثه بفضل الله، ثم بفضل الشيخ عبدالرحمن دهان في توجيهه وإرشاده. تخرج من المدرسة الصولتية وواظب على طلب العلم في حلقات والده وحلقة الشيخ عبدالرحمن دهان وغيرهما الى أن أجيز بالتدريس بالمسجد الحرام بعد اختياره من قبل هيئة من العلماء، فعقد حلقة درسه بحصوة باب العمرة وهو في عنفوان شبابه ونشاطه.

كانت طريقة تدريسه تجمع بين متانة القديم وسهولة الجديد، إذ كان يلقي الدرس ويناقش طلابه فيما شرحه، ويفسح لهم المجال لسؤاله فيما أشكل عليهم، فيجيبهم بصدر رحب وابتسامة لازمته الى شيخوخته. ولما أعلنت الثورة العربية، قام برحلة الى أندونيسيا، فطاف مدنها وقراها، ولقي من طلاب والده في تلك الجهات ما يليق بفضله من حفاوة وتكريم، والتفّ حوله طلاب العلم، وتلقوا عنه علوم اللغة العربية والفقه الشافعي.

ورث عن والده فضيلة الصبر على المكاره والشدائد، إذ نشبت الحرب العالمية الثانية وهو بأندونيسيا، فلاقى كغيره من مسلمي تلك الجهات من نكبات ومصائب، قابلها بما اعتاده من الصبر والجلد والإستسلام لقضاء الله وقدره الى أن استتبت الأمور، فعاد الى وطنه سنة ١٣٧٠هـ، ثم عيّن عضواً بمجلس الشورى بمكة، فباشر عمله في إخلاص ودماثة خلق.

(٢)
عبدالرحمن مظهر حسين الأنصاري
(١٣٢٤ - ١٣٩٤هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها في كنف والده وأخذ عنه. التحق بالمدرسة الصولتية، وقرأ فيها القرآن الكريم، واللغة العربية، واللغة الفارسية وقواعدها على الشيخ محمد سعيد رحمة الله مدير المدرسة، ودرس اللغة الإنجليزية على السيد المرتضى الحسيني المدرّس بالصولتية. أمضى عبدالرحمن مظهر في الصولتية عشر سنوات دارساً، والى جانب ذلك لازم علماء المسجد الحرام في حلقات دروسهم، كما لازم والده في الحديث وأجازه للتدريس.

وممن درس عليهم: الشيخ عبدالستار الدهلوي والشيخ عبدالله بن محمد غازي، والشيخ أحمد البساطي، والشيخ عبدالحي الكتاني. وأخذ عن مشايخ كثيرين منهم: الشيخ مشتاق أحمد الكانفوري، والمقرئ محمد بيك الدهلوي، والشيخ عبيدالله السندي، والسيد عباس المالكي وغيرهم.

تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وتخرج عليه في علم الحديث عدد كبير من طلبة العلم المجاورين، وتقلّب في عدّة مناصب حكومية.

(٣)
عبدالقادر بن علي مشاط المالكي
(١٢٤٨ - ١٣٠٢هـ)

وهو الإمام بمقام المالكي، والمدرّس بالمسجد الحرام، العلامة الأديب الشاعر. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، ودرس كثيراً من متون الفقه المالكي وغيرها، وتفقه على الشيخ حسن مفتي المالكية، وقرأ عليه في الحديث ومصطلحه، وغير ذلك. كما لازم السيد أحمد دحلان، وقرأ عليه علوماً كثيرة تفوق فيها، وأذن له بالتدريس فتصدر له بالمسجد الحرام، فدرّس وانتفع به كثير من طلاب العلم. أيضاً قرأ على الشيخ مهدي بن سودة الفاسي، ورحل الى مصر وقرأ بالجامع الأزهر على الشيخ أحمد منة الله المالكي والشيخ منصور الكيسان المالكي، والشيخ أحمد كيري المصري وغيرهم.

كان ذا ثروة عظيمة، طلق اللسان، أديباً، وكان يشار إليه بمكة المكرمة بشيخ التجار، حيث يقوم بتسوية أمورهم وصلاح شؤونهم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة. له: حاشية على متن في الإستعارات، وله نظم رائق.

مملكة (التوحيد الوهابي) الطاردة والحارقة!

نـايف وزير الداخلية، يهدد المواطنين المطـالبين بحقوقهم المدنيّة، بأن من لا يعجبه الأمر فعليه أن يذهب الى الغرب! وهدد بقطع لسان المطالبين بالإصلاح في تصريحات علنيّة منشورة.

آل سعود أولى بالذهاب الى الغرب، هم أولى بالطرد، فهم عملاء الغرب الذي صنع لهم مملكتهم، وحماهم ولازال. وهم أولى بالطرد الى الغرب، لأنهم يقدمون مصالحه على مصالح مواطنيهم. وهم أولى بالطرد لأنهم أقليّة ولا تدعمهم إلا أقلية مناطقية نجدية طائفية وهابية. وهم أولى بالطرد من البلاد لأنهم المجرمون، شأنهم شأن كل الطغاة الذين طردوا من الحكم، أو ذبحوا على يد شعوبهم وعلقوهم على المشانق.

من يطرد من؟

لقد صار مفهوم الطرد مركزياً في التفكير النجدي/ الوهابي، حتى الشعبي منه! فما أن يجدوا شريحة لا تعجبهم حتى طالبوا بطردها: الشيعة يجب أن يطردوا الى إيران أو العراق! وهم على الأقل يمثلون ١٥٪ من السكان وهم أصلاء في مناطقهم، والدخيل عليهم هو آل سعود. والحجازيون يجب أن يطردوا - حسب ما يروج وهابياً - الى اليمن ومصر وكل بقاع العالم!

ما هذه الدولة، وما هذه العقلية، وما هذه العنصرية؟ ومن هو الذي يطلب مثل هذه الأمور أصلاً غير جماعة عنصرية متعصبة، لا تجد حلاً لمن يطالب بحقه إلا القتل أو الذبح أو السجن أو الطرد، جماعة أو أفراداً؟!

هؤلاء النجديون ومن ورائهم وهابيتهم وآل سعود، يعتقدون بأنهم يمتلكون الأرض والإنسان، ومن لا يعجبه يشرب ماء البحر.

لا.

هناك حل آخر، أن يتم طرد آل سعود وحلفائهم من مختلف المناطق التي يحتلونها منذ مطلع القرن الماضي، لتقوم دول حقيقية بعيداً عن هذه الدويلة اللقيطة، وبعيداً عن هذه العقلية الفجّة التي لا ترى لأحد حقاً في وطنه.

* * *

هذه المملكة الوهابية السعودية الطاردة، مملكة حارقة أيضاً. مملكة تدّعي الإنسانية، وأن ملكها ملك الإنسانية!

بل أن قطعان الوهابية تصفه بأنه (سادس الخلفاء الراشدين)! خليفة مات لم يحزن له أحدٌ/ وآخر قام لم يفرح به أحد!

إنسانية آل سعود لم تصل بعد الى المواطن، الذي أفقره أمراؤه، وسلبوه حقوقه وخيراته، ومنحوها لكل من هبّ ودبّ، واستعملوا جزءً منها لرشوة دول الغرب المنافقة.

وإنسانية آل سعود تشهد عليها سجونهم، وتشهد عليها تجاوزات قضائهم وهيئات أمر معروفهم ومنكرهم!

وإنسانية آل سعود، لم تنتج سوى مجموعة من الحاقدين الطائفيين الذين يتفننون في القتل، بالسواطير وقطع الرقاب، وانتاج المفخخات التي تأتي على المئات من البشر.

واليوم تتكشف الأمور عن إنسانية جديدة، وهي (حرق) آل سعود لمتسللين من اليمن يبحثون عن عمل!

نعم: حرقهم، أحرق الله آل سعود في الدنيا قبل الآخرة!

لنقرأ بعض التفصيل كما ورد في توثيقات منظمات حقوقية يمنية وغيرها.

في ٩ مارس ٢٠٠٨، لاحقت الشرطة السعودية مجموعة مكونة من ٢٥ يمنياً بينهم عدة أطفال، فاختبأوا في مكب نفايات، فأشعلت الشرطة المؤمنة الموحدة على الطريقة الوهابية النار، فاصيب ١٨ شخصاً بحروق شديدة من الدرجة الثالثة. وقد أصيب العالم بالذعر من هذه الوسائل الإجرامية، فقالت سارة ليا ويتسن من منظمة هيومان رايتس ووتش إن (الشرطة السعودية تعمدت إحراق الملجأ الذي كان يحتمي فيه المهاجرون اليمنيون. وهذا يكشف عن استخفاف كلي بحياة الإنسان. يبدو أن المسؤولين السعوديين مهتمين بحماية ضباط الشرطة أكثر من اهتمامهم باكتشاف حقيقة ما جرى). وتابعت: (إن تراخي الحكومة السعودية في التعامل مع هذه المزاعم التي تتهم رجال الشرطة بارتكاب أعمال غير إنسانية يعتبر أمر مشين. على الرياض مسؤولية البدء بتحقيق جنائي في ما جرى).

وبدل أن يأخذ الشرطة الضحايا الى المستشفى ساقوهم الى السجن: (كنا نصرخ من ألم الحروق، ونتوسل إليهم ليقدموا لنا الإسعافات الأولية) ولكن بدون فائدة كما يقول ماجد شامي، أحد الضحايا. وبعد التحقيق وضعوا في المستشفى ولما يستكمل علاجهم أعيدوا الى المعتقل وبقوا بدون ماء أو طعام أو علاج لمدة يومين، قبل أن يرحلوا ويجبروا على التوقيع على وثيقة تقول بأن الشرطة السعودية ليست المسؤولة عن الحريق، كما أفاد أحد الضحايا وهو سعيد حسين حسن لمنظمة حقوقية.

حمزة محمد وهو يمني آخر كان شاهداً على ما حدث قال: (الشرطة استخدمت مادة بيضاء، على شكل بودرة، أدت إلى زيادة النيران). في حين زعمت الحكومة السعودية أنها قامت بإنقاذ الضحايا اليمنيين من حريق اشتعل بالخطأ، وأشارت إلى أن مزاعم الضحايا ليست موثوقة لأنهم مجرد (جامعي نفايات) لا يحملون وثائق. وفي ٢٥ أبريل/ نيسان نشرت صحيفة عكاظ السعودية تصريحاً للناطق الرسمي باسم دفاع مدني منطقة خميس مشيط الرائد محمد العصامي يدعي فيه أن: (الحريق اشتعل في الإطارات والنفايات وانتشر بعد ذلك لمسافة ٥٠ متراً.. والضحايا كانوا موجودين في المنطقة ينبشون النفايات).

وقد فتحت السلطات اليمنية تحقيقا وطلبت من السفير السعودي في اليمن تقديم تفسير لما جرى.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت



أزياء حجازية